صوت النساء

14 May NO 307
١٤ أيار العدد ٣٠٦

صحيفة تصدر كل اسبوعين تعنى بقضايا المجتمع

2009

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

إعمل على تحقيق أهدافك
بشغف وفرح...
عندها ستشعر بأن على الأرض
ما يستحق الحياة.

نانسي بيتيس

عدسة عصام الريماوي

صوتنا

ذكرى متجددة

يصادف في هذا الشهر مناسبتان هامتان، هما عيد العمال والذكرى الواحد والستون للنكبة. ورغم مرور كل هذا الوقت على النكبة الأولى فما زالت أحداثها، وذكرى المكان متجددة تنتقل من جيل إلى جيل.

النكبة الأولى شردت نحو ٧٥٠ ألف فلسطيني خارج بيوتهم، وضربت امكانية التطور الطبيعي للمجتمع الفلسطيني، بما في ذلك الأحزاب السياسية، وخلقت وضعاً صعباً للأسر الفلسطينية، ترافق مع ضيق في فرص العمل. وبما أن التهجير استهدف سكان المناطق الريفية بشكل خاص، فقد وجد الكثير من الفلاحين أنفسهم دون وسيلة انتاجهم الرئيسية، وتحولوا من منتجين إلى لاجئين، كانوا خارج فلسطين أو داخلها. وهذا ينطبق على المرأة الفلسطينية التي كانت شريكة رئيسية في فلاحة الأرض.

هذا الإقتلاع لم يقتصر على نكبة العام ١٩٤٨ أو نكسة العام ١٩٦٧، بل هو يحدث يومياً في فلسطين. قد يأخذ الإقتلاع أشكالاً مختلفة، لكن السبب الرئيسي هو نفسه - خلق وضع يجعل البقاء للفلسطيني في أرضه مسألة مستحيلة. وهذا ما يعنيه حصار غزة المستمر، وما تعنيه مصادرة الأراضي الفلسطينية بغرض الإستيطان، والجدار، وفتح الطرق، والتحكم بالحدود، والإعتقالات، وتقييد فرص العمل، وهدم المنازل، وتمزيق الأسر الفلسطينية بقوانين وسياسات مدروسة، وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، وقتل فرص التنمية، وغير ذلك.

وليس غريباً في ظل هذا الوضع، أن تصل نسبة المشاركة في القوة العاملة (١٥ سنة فأكثر) إلى الربع. وتنخفض هذه النسبة في قطاع غزة، وبين الإناث. وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل في غزة ٤٠,٦٪ مقارنة ب ١٩٪ في الضفة الغربية. كما تقل نسبة مشاركة النساء عموما وفي غزة خصوصاً حيث تبلغ ١١,٧٪ مقارنة ب ١٧,١ ٪ في الضفة الغربية.

هذا الوضع يحتاج الى وقفة جدية. واضح أن الوضع السياسي ترك أكبر الأثر على المستوى المعيشي للناس، وهذا يعكس نفسه على مجالات أخرى أساسية كالتعليم والصحة، والثقافة، وغير ذلك من مجالات، وكل تدخل مهما كان تنموياً، لن يحل المشكلة. بحاجة إلى حل سياسي يضمن بقاء الفلسطيني على أرضه، وعدم تهجيره، وهذا لن يكون دون دولة فلسطينية مستقلة لها سيادة بعاصمتها القدس.

طاقم شؤون المرأة

إضاءات نسوية

عقدها طاقم شؤون المرأة بمناسبة يوم العمال

ندوة حول الانتهاكات بحق العاملات ومدى تطبيق أحكام تشغيل النساء

رام الله ـ لبنى الاشقر

ما هو حجم الانتهاكات بحق العاملات الفلسطينيات، وما مدى تطبيق وسائل السلامة العامة في مراكز تشغيل النساء، وهل هناك تطبيق للأحكام الخاصة بتشغيل النساء حسب المادة ١٠٦ من قانون العمل الفلسطيني، هذا ما حاول طاقم شؤون المرأة الإجابة عليه في ندوته بمناسبة يوم العمال بعنوان: الانتهاكات بحق العاملات ومدى تطبيق أحكام تشغيل النساء.

اتجاه ثلاثي الأبعاد

فدوى خضرالناشطة السياسية والاجتماعية، وعضو الهيئة الادارية لطاقم شؤون المرأة، تحدثت في إدارتها للندوة عن أهميتها في ظل وجود ما نسبته ١٢-١٣٪ من النساء العاملات، في الوقت الذي تعمل فيه شريحة كبيرة من النساء في قطاعات لا تحسب من الأعمال، وتلقى على عاتق المرأة، وفي ظل التراجع في ظروف عمل النساء رغم ازدياد أعدادهن في السنوات الأخيرة، مشيرة إلى ضرورة العمل في اتجاه ثلاثي الأبعاد رسمي وأهلي وعاملات، من أجل ضمان حقوقهن في داخل مجتمعنا الفلسطيني.

نائلة عودة منسقة مشروع العاملات في جمعية المرأة العاملة للتنمية، تحدثت عن الانتهاكات التي تتعرض لها العاملات، حيث أشارت إلى جملة من هذه الانتهاكات، حتى في ظل وجود قانون عمل فلسطيني جيد في بنوده ويعطي العاملة حقوقها، يظل تطبيق هذا القانون على أرض الواقع غير موجود، ومن هنا يبدأ انتهاك حقوق العاملات، من خلال ممارسات عديدة كالفصل التعسفي، والتدني في الأجور وساعات العمل الطويلة...الخ من القضايا.

عودة أعطت مثالاً على الانتهاكات التي تتعرض لها معلمات رياض الأطفال، حيث أشارت إلى أن أغلبهن يتقاضين ما بين ٧٠٠-٨٠٠ شيقل، كراتب شهري لسبعة أشهر فقط، ولا يتلقين رواتبهن عن السنه كاملة، ناهيك عن حرمانهن من إجازة الولادة، وهذا ينطبق على العاملات في مجال السكرتاريا والمشاغل.

آمنة الريماوي مديرة وحدة المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، تحدثت عن واقع العاملات في سوق العمل الفلسطيني، من خلال أرقام، فأشارت إلى نسب تشغيل النساء، التي لم تتجاوز في أحسن الظروف٧ر١٣٪، ليصل في موسم الزيتون إلى ١٦٪، حتى منتصف ٢٠٠٧. الريماوي رأت أن هذا الارتفاع وهمي، وأشارت إلى أن ٣٢ ألف امرأة شاركن في سوق العمل في موسم الزيتون، وهذا العمل دون أجر.

وعن القطاعات الاقتصادية، تشكل النساء ٣٣٪ منهن في الزراعة، و٤٨٪ في قطاع الخدمات، فيما نسبة مشاركتها في القطاعات الأخرى ضئيلة جداً، ولا تصل إلى ١٪.

وأشارت الريماوي إلى أن أكثر القطاعات تدنياً في الأجور، هو القطاع الزراعي وقطاع الخدمات من سكرتاريا ورياض أطفال وتمريض...الخ، إلى جانب أن أكثر الأسر فقراً هي الأسر التي تعيلها نساء.

الحماية الاجتماعية للعاملات

الريماوي أكدت أن القانون بحد ذاته والمشرع، كان حريصاً على عدم التمييز ضد المرأة، لكن تطبيقات القوانين هي المشكلة، ورأت أن التعامل مع القوانين كرزمة واحدة، يجب أن تساهم في ضمان حقوق النساء والمرأة العاملة، لأنه حق للمرأة والأسرة والمجتمع ككل، ورأت أن الحماية الاجتماعية في القوانين تغيب عنها المرأة في سوق العمل، وأيضا بعض تفسيرات القوانين، تشكل مشكلة، فمثلاً حالة فصل المرأة قبل الولادة بأسبوع، لا يوجد نص في القانون يشير لهذه الحالة، فالقانون نص على حالة فصل المرأة في إجازة الولادة، الأمر الذي يتيح المجال لأرباب العمل لانتهاك حق العاملات لغياب النص والتفسير له.

ورأت الريماوي أن الانتهاكات تزداد أيضاً، في ظل غياب المحاكم الخاصة بالعمال، مع وجود نص في قانون العمل حول إنشاء محاكم ذات اختصاص، علماً بأنه مضى تسع سنوات على إصدار القانون، الأمر الذي يساهم في زيادة الانتهاكات هذه لغياب الرادع القانوني.

المهندسة ايهام نسور، مديرة الإدارة العامة للتفتيش والحماية في وزارة العمل، تحدثت عن القرارات والتعليمات الصادرة من الوزير ومجلس الوزراء، حول مدى اعتماد السلامة العامة في مراكز التشغيل، إلى جانب إعطاء أمثلة على المخاطر التي قد تتعرض لها المرأة الفلسطينية حسب قطاعات العمل الأكثر تشغيلاً للنساء، وطرق تعرضها لهذه المخاطر وطرق الوقاية، حيث أشارت إلى أن أكثر القطاعات تشغيلاً للنساء هو قطاع صالونات التجميل والسكرتارية، حيث أكدت على المخاطر الصحية التي تؤثر على عمل النساء في هذا القطاع، مثل اضطرابات والتهابات في الجهاز التنفسي نتيجة التهوية السيئة، وإلى تعرضها للأمراض الجلدية والأكزيما نتيجة استعمال الصبغات الكيماوية.

ونوهت نسور إلى دور الوزارة في مراقبة التجاوزات في أماكن التشغيل، ومحاولة تقديم الإرشادات والإصلاح اللازم، وأشارت نسور إلى المعيقات التي تواجه الوزارة، من حيث قلة عدد المفتشين لتغطية مراكز التشغيل في كل الضفة، إضافة إلى حرج بعض النساء من الحديث إلى رجل خلال حملات التفتيش، الأمر الذي يتطلب توظيف مفتشات من النساء.

في نهاية الندوة خلص المشاركون إلى جملة من التوصيات التي تمثلت في أهمية تشكيل لجنة وطنية للمرأة، مهمتها متابعة التشريعات والقوانين التي تميز تجاه المرأة، ومراقبة تنفيذ القوانين والمواد التي تخص المرأة، إلى جانب إدراج الحكومة للمرأة في خطة التنمية الاجتماعية، وتفعيل دور وزارة العمل في المراقبة والتفتيش، وايقاف أصحاب العمل المخالفين لشروط السلامة، إضافة إلى زيادة عدد المفتشين للمراقبة على هذه المراكز، ورصد الخروقات، والبدء بحملة من الأطر النسوية والأهلية ووسائل الإعلام، للتركيز على الانتهاكات بحق العمال بشكل عام، والعاملات بشكل خاص.

عمل النساء في أرقام

المشاركة في القوى العاملة:

- مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنية (٨ر١٥٪) يقابلها مشاركة عالية نسبياً بين الرجال (٨ر٦٦٪).
- مشاركة المرأة في الضفة الغربية (١ر١٧٪) أعلى منها في قطاع غزة (٧ر١١٪).
- مشاركة النساء تتركز في منطقة وسط الضفة، بينما أدناها في محافظة طولكرم. وتبقى المشاركة في قطاع غزة هي الأدنى.
- ذروة مشاركة المرأة في الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة (٧ر٢٢٪)، يليها ٣٥-٤٤ سنة (٤ر٢٠٪)، وأدناها في الأعمار الطرفية، بينما الرجال تصل ذروة المشاركة للفئة ٣٥-٤٤ سنة (٣ر٩٢ ٪).
- ذروة المشاركة بين النساء هي للفئة التي أنهت ١٣ سنة دراسية فأكثر (٣ر٤٢ ٪)، وأدناها للنساء اللواتي أنهين ١٠-١٢ سنة (٧٪).
- بينما الرجال فذروة المشاركة للذين أنهوا ٧-٩ سنوات دراسية (٧ر٧١ ٪).
- لا توجد فروقات حقيقية في مشاركة النساء حسب الحالة الزواجية.
- مشاركة النساء في الريف هي الأعلى يليها الحضر.

البطالة:

- معدل البطالة بين النساء (٨ر٢٣ ٪)، أدنى منه بين الرجال (٥ر٢٦ ٪).
- معدل البطالة بين النساء في الضفة الغربية (٧ر١٦٪) (أدنى من الرجال)، مقابل (٨ر٤٢ ٪) في قطاع غزة، (أعلى من الرجال).
- معدل فترة التعطل بين الاناث (٤ر١٥ شهر)، أعلى منها بين الذكور (٠ر١٥ شهراً).
- في الضفة الغربية ١٢ شهرا للاناث مقابل ٧ أشهر، بينما العكس في قطاع غزة، ١٩ شهرا للإناث مقابل ٢١ شهراً للذكور.
- معدل البطالة بين الشابات (١٥-٢٤ سنة)، تصل الى(٣ر٤٧٪)، مقابل (٨ر٣٨٪) بين الشباب.
- كلما ارتفعت الاعمار بين الذكور والإناث انخفضت البطالة.
- كلما ارتفعت سنوات الدراسة لدى الإناث ارتفعت البطالة، (النسبة الأعلى ٣٥٪)، والعكس تماماً للذكور.
- معدل البطالة بين النساء في المخيمات الأعلى يليها الحضر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٩ مسح القوى العاملة ٢٠٠٨ رام الله، فلسطين.

هموم ومطالب الحركة العمالية في الأول من أيار

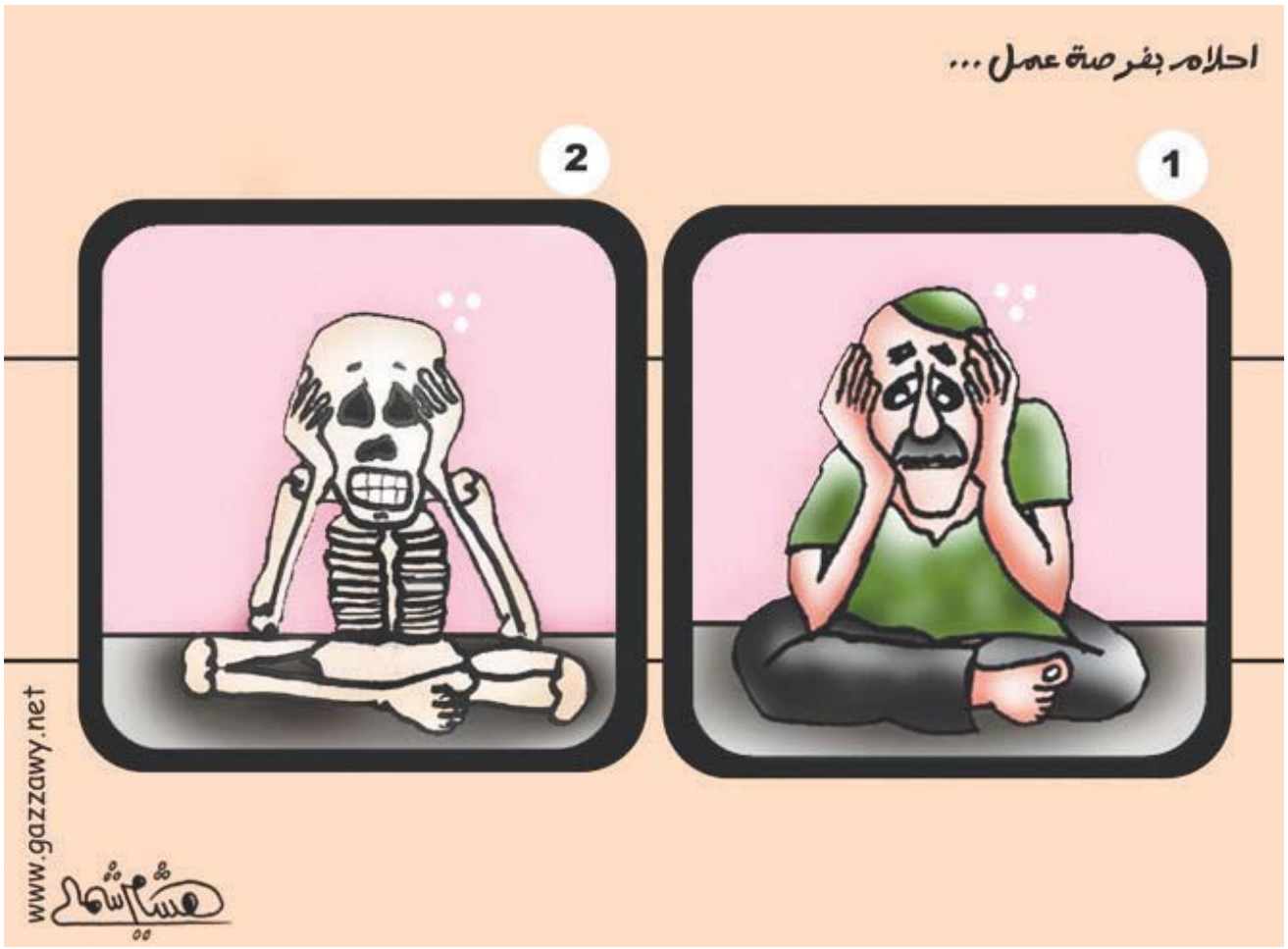

زلفى شحرور

تتشابك هموم ومطالب الحركة العمالية في فلسطين بصورة معقدة، تصعب الحلول وتشوه الطابع النضالي والمطلبي لهذه الحركة ونقاباتها واتحاداتها.

وتعيش الحركة في ظل الاحتلال ظروف معقدة، لم تعايشها ولم تختبرها من قبل اية حركة عمالية في العالم، ويمكن القياس عليها.

ولا تطغى قضية الهموم المطلبية على برامج الحركة العمالية، كما هو سائد في العالم، بل تتصدر هذه الهموم قضية البطالة والاحتلال، ويسيطر هاجس التغلب عليها على خطط وقرارات صناع القرار والحركة العمالية.

وإثر انشغال الحركة بالتعامل مع الشروط الجديدة التي واجهتها بعد الانتفاضة، وعلى رأسها مشكلة البطالة، إلى تراجع دور ومكانة نقاباتها واتحاداتها في الدفاع عن مصالحها، وفي مشاركتها في صناعة القرار.

ويعيد البعض هذا التراجع إلى تفتت الحركة العمالية وتشتتها، بين ١٣ جسماً نقابياً، إضافة إلى عدم تجديدها لقيادتها بصورة ديمقراطية.

وبين الجهاز المركزي للإحصاء، أن عدد العمال في الأراضي الفلسطينية بلغ ٦٤٨ ألف عاملاً العام ٢٠٠٨، وسجلت نسب البطالة ارتفاعاً مقداره ٢١٪ بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، بواقع ٣ر٧٪ في الضفة الغربية، و٧ر٣٦٪ في قطاع غزة.

ويركز المستوى السياسي في خططه للتخفيف من نسب البطالة بمشاريع تنموية، كان عنوانها مؤتمر الاستثمار في بيت لحم ونابلس، والتي تصطدم بإجراءات الاحتلال، التي تحد من تأثيراتها الإيجابية، وتبعث برسائل سلبية للمستثمرين، وفي مشاريع التشغيل الطارئة، وهي حلول مؤقتة لموضوع البطالة والفقر.

ورغم كل الجهود الرسمية، إلا أنها لم تتمكن من التغلب على مشكلة البطالة، والتي عادت وارتفعت خلال العامين الماضيين، وحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء، سجلت نسب البطالة ارتفاعاً مقداره ٢١٪، بواقع ٣ر٧٪ في الضفة، و٧ر٣٦٪ في قطاع غزة.

ويبدو أن الواقع الاقتصادي الفلسطيني، لم يتمكن حتى اللحظة من التخلص من اعتماده على السوق الإسرائيلية في استيعاب اليد العاملة، وفي إحداث تنمية تمكن السوق الفلسطينية من تشغيل هذه القوى العاملة.

وكان للقطاع العام دور أساسي في التقليل من حدة الأزمة الاقتصادية الخانقة، التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني خلال سنوات الانتفاضة، ولكن القطاع العام تمكن بهذه الطريقة من حل مشكلة عدد من خريجي الكليات والجامعات.

واستوعب القطاع العام خلال السنوات الست الأخيرة، حوالي ٤٦ ألف شخص، ليصل العدد إلى حوالي ١٦٢ ألف موظف في القطاع العام، منهم ٨٣ ألفاً في الضفة الغربية و٧٩ ألفاً في قطاع غزة. وفي العام ٢٠٠٨ أصبح العاملون في القطاع العام يشكلون ٧ر٢٤٪ من إجمالي العاملين، بواقع ٨ر١٦٪ في الضفة الغربية و٨ر٤٦٪ في قطاع غزة، بعد أن كانت نسبتهم ٤ر١٧٪ عشية الانتفاضة.

ولا تقف تأثيرات ونتائج الانتفاضة وما تبعها من إجراءات إسرائيلية من إغلاق وغيره على نسب البطالة، بل هي طالت القضايا المطلبية للعمال.

فعلى الرغم من إقرار قانون العمل الفلسطيني، إلا أن مستوى وآليات تطبيقه ما زالت محدودة، ويقول وزير العمل د. سمير عبد الله في مؤتمر صحافي بمناسبة اليوم العالمي للفقر، أن ارتفاع نسب البطالة في الأراضي الفلسطينية، يخفف من المخاطر التي يواجهها صاحب العمل، في حال ارتكابه خروقات في القانون، لأن ظروف العرض والطلب ليست في مصلحة العامل، وحالة البطالة يرافقها عادة حالة ركود.

ويؤكد عبد الله، أن هناك تحسناً في شروط تطبيق القانون، وأن مكان حل الانتهاكات هو المحاكم، ويمكن للعامل اللجوء إلى وزارة العمل، التي تسعى لتطبيق القانون، ولكنها ليست الجهة الوحيدة والمخولة.

ويفسر عبد الله سياسة المرونة التي تتبعها وزارته في التعامل مع المخالفات، لأن الظروف لا تساعد في اتخاذ إجراءات صارمة، والوزارة لا تسكت على المخالفات الكبيرة، وأن المسؤولية الوطنية والاجتماعية للشركات هي الأساس.

ويحمل عبد الله الحركة النقابية المسؤولية في هذه القضية، بسبب تشرذمها وغياب الرؤية، ولم يبرأ عبد الله صانعي القرار من الوصول لهذه الحالة، مشيراً لأهمية سن إطار قانوني جديد لعمل نقابي جديد.

وتتمثل المخالفات لقانون العمل ، حسبما بينت إحصائيات الائتلاف العالمي لمكافحة الفقر، حسب دراسة أعدها عن المنشآت العاملة في محافظة رام الله والبيرة، والبالغة ١١ ألف منشأة، ويعمل فيها ٤٠ ألف عامل، وغالب هذه المنشآت تعمل أكثر من ٤٥ ساعة أسبوعياً، و تجبر هذه المنشآت عمالها على العمل الإضافي، و٣٧٪ من النساء العاملات، لا يحصلن على إجازة أمومة حسب القانون، وإن حصلن عليها تكون غير مدفوعة الأجر، و ٣٨٪ من النساء العاملات لا يحصلن على ساعة رضاعة حسب القانون، و٤٪ منهن يحصلن عليها، لكنها غير مدفوعة الأجر.

وتتعرض٢٢٪ من العاملات للعنف المعنوي، مقابل ١٤٪ من الذكور، و٣٣٪ من المنشآت لا يتوفر فيها أماكن استراحة.

وأشارت الملاحظات حول ظروف وبيئة العمل في المنشآت، التي قام قسم التفتيش في وزارة العمل بضبطها، إلى عدم توفر الإجازة السنوية للعمال بنسبة ٥ر٢٣٪، وعدم توفير تأمين ضد إصابات العمل في المنشآت بنسبة ٦١٪، وعدم توفر فحوصات ابتدائية ودورية للعمال للكشف عن الأمراض بنسبة ٩٧٪، وعدم توفر وسائل إطفاء مناسبة في المنشآت بنسبة ٣٣٪، وعدم توفر وسائل إسعاف أولى في المنشآت بنسبة ٣٠٪، ووجود مخاطر كهربائية على العاملين بنسبة ٦١٪.

وإثر غياب وعدم إقرار القانون اللوائح التنظيمية لقانون العمل، في ضعف تطبيق وتنفيذ القانون، خاصة في موضوع التأمينات الاجتماعية، وقانون التقاعد للعاملين في القطاع الخاص، وغياب محكمة تختص بالفصل بقضايا العمال.

ويبدو أن الحركة العمالية، كانت الأكثر تأثراً وبصورة سلبية بالظروف والشروط التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، ولم يأتِ انسحابها من السوق الإسرائيلية بصورة تدريجية، ولم يترافق هذا الانسحاب مع نمو اقتصادي فلسطيني يستوعب اليد العاملة، ولم تكن اليد العاملة مؤهلة لهذا التغيير على مستوى مهنيته، خاصة وأنها كانت تعمل في قطاعات محددة مثل البناء والزراعة.

المرأة والعمل إلى أين؟؟

سلام الخليلي

اختلاف الاراء حول القضايا العامة والخاصة أيضا أمر مطلوب بشدة، بغية الوصول عن طريق النقاش الموضوعي المفتوح الى أفضل الحلول الممكنة، من أجل أن يكون مدخلاً لاحترام الرأي الأخر، مهما كان حاداً في معارضته، دونما حقد، أو غضب.

وقد التزمنا دوما باحترام الآراء التي ترتفع بين الحين والآخر، لتنادي بعودة المرأة الى البيت، من موقع الثقة التامة بأن عمل المرأة أصبح حقاً ثابتاً لها وحدها، دون أية وصاية، أن تمارسه، أو تتركه حسب ظروفها الخاصة. واعتبرناها ظاهرة صحية، أن ترتفع هذه الصيحات، وأن تتصدى لها المرأة دفاعاً عن مكاسبها، وتأكيداً على أنها إنسان كامل الأهلية لا يجوز لأحد أن يفرض عليها فكراً تعتنقه، أو أسلوباً تشق به طريق حياتها.

لكنني لاحظت في الاونة الاخيرة، أن هناك اتجاهاً فكرياً معارضاً لخروج المرأة إلى الحياة العملية، لا يكتفي بمجرد إعلان الرأي، وإنما يحاول بشتى الوسائل أن يفرض سيطرته على عقول الشباب، مستغلاً حقيقة كونه يعيش مرحلة من أحرج المراحل فكرياً واقتصادياً، مرحلة اهتزت فيها القيم وتبعثرت المبادىء وانقلبت الاوضاع الاجتماعية، وهيمنت المادة وامتلات الساحة بالعقائد المتطرفة المضللة، وأصبح الكثيرين في حالة من عدم التوازن.

لهذا على المرأة أن تتحمس لكل دعوة تستهدف إزالة المعوقات التي تؤثر على إنتاجها، وتجعلها في نظر الكثيرين مهملة ومتهاونة، وعاجزة عن التنافس مع الرجل في قدرته على الانتاج،إن المرأة بلا شك ليست أدنى من الرجل علماً أو جهداً، أو طموحاً. كل ما في الامر أنها قبلت التحدي، وتحملت دونه مسؤولية البيت بجانب مسؤولية العمل. على المرأة إقناع شريكها الرجل بأن يسهم معها في مسؤولية البيت والأبناء، فليست هي وحدها المكلفة بكل ذلك، وعليها أن لا تكف عن المطالبة بأن تذلل أمامها الصعوبات التي تعرقل مسيرتها، حتى يمكنها أن تعطي لعملها المزيد من العناية والاهتمام، فتوقف الألسنة التي تهاجمها بضراوة، بالإضافة الى العناية المكثفة للأبناء، فإنني أعلم كم تبذل الأمهات العاملات من جهد يفوق طاقة البشر، من أجل القيام برسالة الأمومة على أحسن وجه. أما الانحرافات التي يحملون المرأة تبعاتها، فمسؤولية الأب عنها لا تقل عن مسؤولية المرأة.

العمل هو أعظم وثيقة تامين على حياة المرأة ضد القدر، ضد الوحدة، فعلى المرأة أن لا تفرط في هذه الوثيقة بسهولة، ولا تنقاد وراء آراء تحاول أن تجردها من درعها الواقي، لتعود تلك المقهورة المغلوبة على أمرها، التي قد تضطر الى أن تدفع كرامتها ثمنا لسقف يأويها، فبعلمها ستكون إمرأة واعية، وبعملها ستصبح قوية، خير شريكة وأفضل أم وأنجح مواطنة. وبعد أن يتحقق لها ذلك، فليست بحاجة الى إعتراف الرجل بأهمية وجودها عضواً عاملاً منتجاً في المجتمع، لأن عليها وحدها أن تثبت وجودها، وأن تفرض تقديرها واحترامها، وتعمل جاهدة على أن تمحي من الاذهان، الصورة المشوهة التي رسمها لها الرجل، في محاولة منه لاثبات شرعيته بسيطرته واستبداده.

لهذا على المرأة بين الحين والآخر، أن تتوقف لدراسة أفكار الرجال ونفسياتهم، وعليها أن لا تنسى أبداً ان لكل منهم وجهان، وجه متزمت متجه دائماً الى الماضي في ولاء شديد، ووجه متفتح متجه ناحية المستقبل، بكل ما فيه من أفكار متحرره، وعلى ضوء هذه الحقيقة على المرأة أن ترسم خطواتها، وأن تتخذ مواقف تليق بها في أي مجال من مجالات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، الذي يقودها في النهاية إلى ترشيحها للادوار السياسية.

وعلى الرجل بعد ذلك كله أن يكف عن مهاجمة أعظم إنجاز حققته المرأة، لتؤكد ذاتها وحماية نفسها وتنمية مجتمعها، دعها في سلام تختار بحرية طريقها، وأن تتجنب تشويه أفكار جيل جديد بأسره تجاه عمل المرأة، حتى لا يزداد إحباطا وضياعا، وأن تبحث عن شماعة أخرى تعلق عليها كافة ما يحيط بهذا المجتمع من ويلات وتحديات، وما يعاني من مشكلات.

٢ر١٥٪ من العاملات مقابل ٨ر٦٦ ٪ من العاملين

واقع قاس وصعوبات جمة تلفّ حياة النساء العاملات في فلسطين

رام الله - **فيحاء إبراهيم**

لم تكد أم احمد (٤٥ عاماً) من مدينة الخليل، تعود مع عائلتها إلى الضفة الغربية، قادمة من مسكنها الأول في العاصمة الأردنية، حتى ألمّ المرض الشديد بزوجها، فاضطر إلى ترك العمل والمكوث في فراشه سقيماً متعباً، فلم تجد أمامها سوى خيار البحث عن فرصة للعمل علها تعيل أطفالها السبعة.

وبعد أشهر مضنية من البحث عن أية فرصة للعمل، استطاعت إيجاد شاغر في إحدى مدارس وكالة الغوث، عبر شهادة الدبلوم في اللغة العربية التي حازت عليها قبل سنوات كثيرة مضت، فكان عملها كمعلمة للصفوف الابتدائية، بمثابة المنقذ الوحيد لعائلتها من فقر كاد يطرق باب الغرفة الوحيدة التي يسكنونها، مع والد زوجها الذي أصبحت تعيله ايضاً.

بداية المشقة

وبعد سنة ونيّف من العمل في مدرسة وكالة الغوث، تلقّت أم أحمد ورقة فصلها من عملها، تحت حجة عدم وجود وثائق فلسطينية بحوزتها، رغم المدة التي عملت فيها دون أية معوقات، ولم تشفع لها مطالباتها المتكررة بإعادتها إلى وظيفتها، بل أغلقت كافة الأبواب في وجهها، ولم يتمكن أحد من مساعدتها في استعادة عملها.

وتؤكد أم أحمد أن وضعها المادي بعد فصلها من العمل كان على حافة الهاوية، فهي من كانت تعيل عائلة بأكملها، بل وتتحمل نفقة علاج زوجها المريض، وهي من كانت تقوم أيضا بدور الأم والزوجة وزوجة الابن، وهي من تقع على عاتقها تلك المسؤولية الكبرى بإبقاء أرواح عدة على قيد الحياة.

ولأجل كل تلك الأسباب، لم تبق مكتوفة الأيدي، وكما تقول فإنها واجهت الكثير من المشاق بحثاً عن عمل آخر، وبالفعل وجدت تلك الفرصة التي أنقذت عائلتها مرة أخرى، من جوع كاد يلحق أطفالها، لكنه لم يكن عملاً بأجر مناسب كسابقه.

وتضيف: «تعبت وأنا أبحث عن عمل، لكن التعب لم يجعلني أستسلم، لأنني لم أملك خياراً آخر، فإذا لم أجد عملاً سيضيع مستقبل أطفالي، وسأكون أنا المسؤولة عن ذلك، لهذا قبلت بعمل يقضي بأن أبيع المنتجات داخل مقصف في مدرسة، وبالطبع شعرت بحرقة كبيرة، فبعد أن كنت أعلم تلك الطالبات، أصبحت مجرد بائعة في مقصف مدرستهن».

ولأن العمل هذا لم يوفر لأم أحمد أدنى مقومات الحياة لعائلتها، بقيت تبحث عن عمل آخر، فأجر وظيفتها لم يكف لمصروف المنزل، فلم تجد أمامها سوى رعاية أطفال العائلات الأخرى، رغم ما تحمله تلك الجملة من مفارقة، حيث إن الغرفة تكاد لا تتسع للعائلة نفسها، لكن أم أحمد تقول: إن الحياة تتطلب أحياناً أن تضحي الأم بالكثير، لتضمن مستقبلاً جيداً لأطفالها.

ومضت تلك السيدة في رعاية أطفال العائلات الأخرى في غرفتها الصغيرة، وما لبثت أن استعادت ابتسامتها بعد كل ذاك الشقاء، حتى توفي زوجها تاركاً الألم لديها وهمّ تربية الأطفال وحدها، حتى إنها وكما تقول أمضت أياماً متتالية والدموع تغطي وجنتيها، غير قادرة على إخفائها أمام أبنائها.

وتتابع: «كانت تلك السنوات هي الأصعب في حياتي، وكلما تذكرتها ذرفت دموعي ألماً على حالنا آنذاك، فكان أطفالي يتذمرون من وجود أطفال العائلات الأخرى في الغرفة ذاتها، وكانوا يخجلون من دعوة أي من أصدقائهم إلى المنزل، حرجاً من وضعنا المادي، وكثيراً ما كانوا يبكون نهاراً لأنهم يحتاجون حنان أمهم ورعايتها لهم، لكن للأسف لم أستطع توفير كل شيء لهم، لأنني لم أملك أي خيار أبداً».

وربما كانت ضحكات الدنيا غير مقتصرة فقط على القصص الخيالية، فتعب أم أحمد وسعيها لإيجاد لقمة العيش التي طالما سمعنا عنها في حكايات الكدّ والجدّ لم يذهب سدىً، واستطاعت استئجار منزل متواضع، كي تتمكن من إكمال رعاية الاطفال فيه، ثم أكمل ابنها الأكبر «أحمد» دراسته في معهد تطبيقي والتحق بوظيفة بسيطة.

وتقول تلك السيدة وهي تحاول إسكات حشرجة في صوتها، صنعتها دموعها التي تساقطت تباعاً، فور تذكرها أيام الشقاء تلك: «لم أتخيل يوماً أن أتمكن من تجاوز تلك الأزمة، فوضعنا المادي كان أصعب ما يمكن، وللأسف لم تكن هناك أية جهة تعنى بشؤون أمثالي، ولم أقبل أيضاً أن نعيش على أية مساعدات، فهذا الأمر غير مقبول لدي، أنا قادرة على العمل، ولكن الواقع فرض علي أن أعيش ظروف عمل سيئة».

أرقام وحقائق

ولا شك ان قصة أم أحمد قد تكون أفضل بكثير من قصص العديد من النساء الفلسطينيات العاملات، اللواتي تغطيهن هموم الحياة، فيصبحن مهمشات دون من يرعى حالهن، أو يلتفت إليهن، وربما ضحكات الدنيا لا تشملهن، كما فعلت مع أم أحمد، فيعشن المشقة طوال أعمارهن، ولا ينتهي بهن الأمر سوى بأرقام في تقارير إحصائية حول أعدادهن وواقعهن السيء.

ففي بيان صحافي أصدره مركز الإحصاء الفلسطيني، عشية الأول من أيار بمناسبة عيد العمال العالمي، تبيّن أن مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت ٢ر١٥ ٪ فقط مقابل ٨ر٦٦ ٪ للرجال.

وأوضح البيان أن عدد العاملات في الأراضي الفلسطينية، وصل إلى ١٢١ ألف امرأة عاملة، مقابل ٦٤٨ ألف عامل، كما وصلت نسبة البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة إلى ٨ر٢٣ ٪ مقابل ٥ر٢٦ ٪ من بين الرجال حسبما ورد في البيان.

ولم تستطع الباحثة والناشطة النسوية إصلاح جاد، سوى وصف واقع العاملات الفلسطينيات بالمرير، نتيجة ظروفه السيئة، قائلة: إن العمل الحكومي غير متاح لجميع العاملات، في ظل الازدحام الكبير عليه من قبلهن، كما أن ظروف عمل القطاع الخاص سيئة بشكل عام، ولا توجد فيه حماية كافية للنساء.

وتؤكد جاد أن ظروف العمل، الذي تصطف الفلسطينيات أمامه، خاصة في المكاتب والمؤسسات والورشات الصغيرة، لا تلبي أدنى شروط العمل المناسبة، موضحة أن العديد من الدول أصبحت تطور قوانين العمل، التي تضمن للنساء حقوقهن بعيداً عن الظلم والتقصير.

وتضيف: «لو أخذنا مثال الاثنتي عشرة عاملة اللواتي توفين في مصنع بمدينة الخليل أثناء ساعات دوامهن الرسمي، لوجدنا أنه لم يوجد أي تطبيق لشروط الصحة البيئية داخل مكان العمل، ولا أي استقرار فيه، وللأسف تعتمد العاملات لدينا على العلاقات الشخصية بهدف التوظيف، فلا يتم الالتفات إلى ظروف العمل».

ولفتت جاد إلى القانون الحديث في الأردن، والذي يضمن لموظفات الخدمة المنزلية حقوقهن، عبر تنظيم عملهن في هذا المجال، قائلة: إن هذا الأمر غير موجود في فلسطين، وبالتالي فإن العمل في الخدمة المنزلية مثلاً، يمسي دون حماية أو شروط تحدد ساعاته وطبيعته، الأمر الذي يظلم المنضمات إليه.

ورأت جاد أن الحل يقع على عاتق الحركة النسوية الفلسطينية، التي يجب أن تنظم قواعد العمل بالنسبة للنساء بشكل أكبر، وأن تحاول استجلاب القوانين التي تضمن لهن حقوقهن دون أي تقصير.

وتقول: «شهد العمل النقابي تنافساً كبيراً في إحدى الفترات، ولكنه الآن يشهد ضعفاً وتقاعساً كبيراً، فكلما انتظمت النساء في نقابات حسب وظائفهن، كانت الأمور بالنسبة إلى ظروف عملهن أفضل، واستطعن نزع القوانين التي تضمن حقوقهن بشكل أقوى».

صحافيون في «وفا» على بند العقود

يناشدون الرئيس إعادتهم لعملهم والنظر في تثبيتهم

غزة ـ **فايز أبو عون**

أسماء سلطان، رغدة الجمل، صفاء الحسنات، ثلاث صحافيات عشن الحلوة والمرة في بلاط صاحبة الجلالة، نقلن الأخبار من تحت القصف ومن وسط الدمار، عايشن لحظة بلحظة مأساة المواطنين، أراملهم وأيتامهم وثكلاهم، نقلن للعالم ما من شأنه فضح ممارسات الاحتلال وعدوانه الهمجي على قطاع غزة، لم يتوانين لحظة واحدة عن تلبية نداء الواجب الإنساني والوطني، في إعلاء صوت المكلوم، وإظهار حقيقة الظالم من المظلوم.

وبدلاً من أن يُكافأن بحافز مادي، أو شهادة تقدير على أقل تعديل، أو حتى بكلمة تُطيب الخاطر وتشفي الغليل، أُبلغن كما خمسة صحافيين آخرين بإنهاء عقود عملهن، وأن عليهم جميعاً البحث عن فرصة عمل أخرى، والسبب أن وزارة المالية قلصت مما تُخصصه من أموال لأصحاب العقود السنوية.

سلطان والجمل والحسنات، ومعهن محمد أبوشباب، فادي النحال، معتز قريق، محمد الدرهلي والذين كانوا يعملون على بند العقود في وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، ناشدوا الرئيس محمود عباس وكافة المسؤولين القائمين على الوكالة في الضفة الغربية، العمل على إعادتهم لعملهم، بعد أن تم فصلهم مؤخراً في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يحياها جميع سكان قطاع غزة دون استثناء.

وقالت سلطان لـ «صوت النساء»: «إن قرار فصلنا بعد خمس سنوات من العمل المتواصل مع الوكالة، هو قرار تعسفي، ويجب إعادة النظر فيه، ومكافأتنا بالتثبيت بدلاً من فصلنا ورمينا فريسة للبطالة والفقر المدقع، الذي يعيشه سكان غزة، لا سيما بعد الحرب والعدوان عليها».

وعبّرت كما الستة الآخرين عن مفاجأتها من القرار، الذي جاء بعد فرز الهيكلية الجديدة لوكالة وفا، وتعيين موظفين إداريين جدد برواتب مرتفعة، في الوقت الذي تم فيه فصل ثمانية صحافيين مارسوا مهنتهم وعملهم في أسوأ الظروف وأحلكها، وخاصة وقت الحرب، وبراتب لا يزيد على ١٢٠٠ شيكل، منها المواصلات وبطاقات الجوال. وشددت سلطان على ضرورة دفع جميع مستحقاتهم عن الفترة السابقة، كونهم لم يتقاضوا منذ عام أي راتب كان، كما طالبوا بإعادة النظر في قرار فصلهم من العمل، معتبرين ما اتخذ بحقهم قراراً جائراً أضر بهم وبأسرهم من كافة النواحي المعيشية والاجتماعية والنفسية.

وبيَّنت أن وكالة وفا كانت أبلغتهم في الأول من نيسان العام ٢٠٠٧ بتعديل

وضعهم، بحيث أصبحوا على وزارة المالية بدلاً من بند العقود، إلا أنها عادت في العام الماضي ٢٠٠٨، بإبلاغ أربعة منهم بإيقافهم عن العمل، ومن ثم عادت في العام الجاري بإبلاغ الأربعة الباقين بقرار فصلهم ووقفهم عن العمل أيضاً، وذلك بعكس الصحافيين العاملين على بند العقود في الضفة الغربية، الذين ما زالوا على رأس عملهم حتى الآن، بل وجرى تحسين وضعهم المالي.

إلى ذلك، وعد نائب رئيس الوكالة، رئيس قطاع الأخبار في غزة محمد الشرافي، بإعادة النظر في إعادة الصحافيين والصحافيات المفصولين إلى عملهم، في حال تمت إعادة فتح الوكالة أبوابها في غزة، لا سيما وأن أجواء الحوار والمصالحة تبشر بإنهاء هذه الحقبة من الخلاف السياسي.

وأكد الشرافي حق المفصولين والمفصولات في تقاضي رواتبهم /ن عن الفترة السابقة، موضحاً أن القرار الذي اتخذ، والذي هو إنهاء عقود وليس فصلاً من العمل، كان نتيجة لعدم منح وزارة المالية للوكالة نفس المبلغ التي كانت تخصصه لهذا الغرض كل عام، بل وقلصته إلى ما نسبته ٥٠٪.

وأضاف: إن الوكالة بذلك اضطرت إلى الاستغناء عن بعض الموظفين والموظفات، ومن ضمنهم الصحافيين والصحافيات الثمانية، الذين عملوا طوال المدة الماضية بكفاءة مهنية عالية، وعملوا في ظروف تعتبر ظروفاً ضاغطة للغاية، سواء قبل العدوان على غزة أو خلاله، حيث إن أياً منهم لم يتوانَ عن تقديم أفضل ما لديه للوكالة، بل وكانوا ينافسون الموظفين الرسميين في مجال العمل.

الواقع النقابي والعاملات

الاتحادات كثيرة والحقوق في الانتظار!

عبد الباسط خلف

تستيقظ نجوى إبراهيم باكراً كل صباح، وتنطلق في نهارها الطويل، فهي «تعمل» في إحدى رياض الأطفال، مقابل أجر شهري لا يتعدى مبلغ الـ ٤٠٠ شيقل.

تقول: «يبدأ دوامي الساعة السابعة والنصف صباحاً، وينتهي عند الثانية أو أكثر». في حال احتساب «ميزانية» نجوى، يتوزع الأمر على هذا النحو: خمسة شواكل مواصلات الذهاب والإياب لبلدتها، فيصل المجموع إلى ١٣٥ شيكلاً، ووجبة مكررة ومعتادة من ساندويش «الفلافل» أو «الحمص» على الأغلب، بتكلفة تصل إلى ٦٠ شيكلاً، فيتبقى نصف المبلغ تقريباً، ستتوزع على الاحتياجات الشخصية، والملبس، وغيرها.

تقول نجوى: «إما أن أشتغل بمبلغ قليل، أو أجلس بين أربعة حيطان». تستعين بمثل عربي ذائع الصيت، فتقول: «شو اللي رماك على المر إلا الأمرّ منه».

تعترف: «فكرت في الإستقالة، ومساعدة والدتي في أعمال المنزل، غير أن الظروف الاقتصادية صعبة كثيراً، و«صرارة بتعين حجر» كما يقولون». لا تنتمي نجوى لأي اتحاد أو نقابة، وتقول: «مش فارقة كله زي بعضه».

رئيسة نقابة الغزل والنسيج، ومسؤولة وحدة المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إيمان قاسم تقول: «المعاناة التي تعيشها العاملات في قطاعات السكرتاريا والغزل والنسيج ورياض الأطفال كبيرة جداً، إذ تحرم النساء من أبسط الحقوق، وتحصل على أجور منخفضة جداً، لا تتعدى في بعض الأحيان ٢٠٠ شيكل!».

نقابات اسمية

وتضيف: «وجدنا خلال جولات ميدانية أن بعض الأطر العمالية تضم إلى صفوفها نساء عاملات مقابل منحهن مساعدات ليس لها علاقة بالعمل النقابي».

مما اكتشفته قاسم أن بعض الاتحادات تحشد عاملات مقابل أهداف ليست نقابية، كتوزيع طرود لمواد تموينية، ومساعدات مالية، ووعود بتوفير فرص عمل للخريجين، عدا سداد بعض أقساط الجامعات.

تواصل إيمان: «لا ترفع تلك الجمعيات شعارات نقابية أو مطلبية كتحسين ظروف العمل، ورفع الأجور، والإجازات وغيرها، وإنما تجمع العاملات لأهداف أخرى، وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، فإن النساء تجري للأسف وراء هذه الأطر».

تورد قصة قصيرة: «هناك جمعية استطاعت حشد ٤٥٠ سيدة، واستلمت ٢٥ شيقلاً من كل سيدة عاملة وغير عاملة. لدرجة أن سيدة عمرها ٧٥ سنة، اضطرت لتوفير رسوم الاشتراك من جارتها مقابل الانضمام إلى نقابة معينة، ووعد بالحصول على مائة دولار مساعدة!»

تنتسب وفق قاسم، نحو أربع مائة عاملة للاتحاد في جنين، ونسعى لتأمين حقوق ومكتسبات نقابية لهن.

تنهي: «للأسف الشديد لا تعني كثرة الاتحادات في الوطن تحقيق إنجازات للنساء العاملات، بل على العكس تشتت الجهود وتضعف العاملات».

يُعدّد رياض كميل رئيس نقابة البناء والأخشاب في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ومنسق دائرة الشباب في جنين، أسماء الاتحادات التي تنشط في مجال الطبقة العاملة وقضاياها، فيورد قائمة طويلة فيها: الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، واتحاد عمال فلسطين، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين المهنية، والاتحاد العام المستقل للعمال، واتحاد المتعطلين عن العمل، ومركز الديمقراطية وحقوق العاملين، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وغيرها.

يقول كميل: «السبب في كثرة الاتحادات حال الفلتان الأمني، ويستفيد البعض من هذا الحال لجمع الاشتراكات، وهناك قضايا أمام المحاكم بتهمة النصب والاحتيال، وتحقيق مصالح خاصة». يلخص: «هذا يضعف من تحقيق مطالب العاملات والعمال».

يُواصل: «لو كانت هناك نقابة موحدة، كحال الموظفين العموميين والمعلمين، لتحققت مطالب الطبقة العاملة بشكل أسرع، لأن الاتحاد قوة».

«وفق كميل، فإن جهوداً تبذل لأجل توحيد النقابات العمالية في جسم واحد، لما لتلك الخطوة من مكاسب للطبقة العاملة كلها».

هوية غائبة

يرى مدير مكتب وزارة العمل في محافظة جنين أحمد دراغمة، أن هناك نقابات عديدة لكنها لا تحقق إنجازات للعاملات وغيرهن. ويشير إلى فكرة تأسيس النقابات وهدفها، فيتساءل: «هل هي لمواجهة الاحتلال، أم للوقوف في وجه أصحاب العمل، أم للضغط على السلطة؟».

يتابع: «سيساهم غياب هوية النقابات، في إضعاف القضايا المطلبية التي تطرحها، كما أن الانقسام بين الضفة وغزة عزز التشتت».

ينهي: «خلال فترة الحكومة العاشرة كانت النية تتجه لدى وزير العمل لترخيص نقابة جديدة».

تعتقد صباح بشير، من مؤسسة المنار المقدسية لخدمة المرأة والمجتمع، أن الواقع النقابي الحالي سيء جداً وصعب للغاية. بسبب تراجع نسبة تمثيل المرأة العاملة في النقابات خلال الفترة الحالية.

تقول: «نخشى بأن يكون تمثيل النساء معدوماً مستقبلاً، لعدم وجود الثقة من الرجال النقابيين. ولحرمانها من فرصة لتمكين نفسها نقابياً، ونظرة الرجل الدونية للمرأة مهما كانت كفاءتها وجدارتها، ما يمنعها من الانخراط في العمل النقابي. عدا عما تتحمله المرأة من أعباء اجتماعية وعائلية وفترات أمومة وغيرها».

وفق صباح، فإنه من الضروري جداً مشاركة النساء في العمل النقابي والانخراط فيه، للدفاع عن أنفسهن وحقوقهن. ولأن هذه المشاركة غير إلزامية في ظل حضور ذكوري طاغ في المنظمات والاتحادات العمالية، ينسحب على واقع وجود القليل من النساء في القيادات النقابية. وهذا ما يلفت انتباهنا إلى تراجع إقدام المرأة على مستوى القيادة. تواصل: «مشاركة النساء في العمل النقابي مسألة مهمة، لأنها تصبح أكثر غوصاً وتفهماً لمشاكلها في العمل، وأكثر ثقافة ووعياً لضرورة المشاركة في صنع القرار».

وبحسب بشير، فإنه يجب الاقتناع أولاً بأن النقابات هي جزء من مكونات المجتمع المدني، تتمتع باستقلالية كفلها القانون. ومطلوب منها العمل كقوى فاعلة وضاغطة لتوسيع قاعدتها العمالية، والحث على تواجد النساء ودعمهن للدفاع عن زميلاتهن وأخواتهن، لخلق بيئة عمل لائقة وحياة كريمة، والتغلب على كل العقبات والأخطار التي تواجهها مستقبلاً كالاستغناء عنها أولاً في حال الخصخصة، أو تشغيلهن برواتب متدنية ورخيصة».

تعتقد الشابة هداية السقا، أن الكثرة لا تقدم ولا تؤخر. وترى أن أهداف هذه النقابات المتمثلة في الدفاع عن حقوق المرأة، هي في أغلبها لأهداف ربحيه فقط. تقول: «البعض يعتقد أن في الكثرة أداة ضغط، واثبات وجود، ولكني لست مع هذا المفهوم».

مفارقات

ترى الباحثة والناشطة اعتدال الجريري سيف، أن الواقع النقابي الحالي وكثرة الاتحادات والنقابات، لا تسمن ولا تغني من جوع، وبخاصة أن هناك العديد من المؤسسات التي تدعي وترفع شعار الدفاع عن حقوق عاملاتها، وتتبني قضاياهن الحقوقية المادية وغير المادية، هي بالفعل أكثر المؤسسات التي تمارسن الاضطهاد ضد عاملاتها، وتنتهك حقوقهن المادية وغير المادية.

تقول: «هناك فجوة كبيرة بين النظرية والممارسة، فليس كل من يرفع شعار الدفاع عن حقوق العاملين والعاملات يمارسه واقعاً. فهذه مجرد شعارات للحصول على تمويل. فهناك من يتحدث عن اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وهو يمارس كافة أشكال التميز والاضطهاد بحقها».

يرى النقابي فيصل هندي أن جزءا من المشكلة مرده أن عقلياتنا لا تؤمن بالتعددية. يقول: «رغم عدم صدور قانون لتسجيل النقابات على المستوى الفلسطيني حتى اليوم، إلا أن وجود أكثر من إطار نقابي وفي موقع العمل ذاته، يضعف مطالبة العاملات، وبالتالي يؤثر سلباً على حقوقهن».

وبحسب هندي، فإن اللجان العمالية في المواقع المختلفة، يتوجب أن تضم جميع المنتسبين، بغض النظر عن تفاوتهم المهني (من الطبيب والمهندس إلى المراسل) أو جنسهم، ليتمكن الجميع من خوض نضال مطلبي لتحسين شروط استخدامهم.

يواصل: «رغم أن تعددية الأطر النقابية الفلسطينية تعبير عن انقسامات ومصالح فردية وسياسية، إلا أنها لو توفرت النوايا الحقيقية باتجاه الوحدة لتغير الحال».

ينهي: «مع أنني أعتبر وجود اتحادات نقابية وأطر متعددة أمراً ايجابياً للدفاع عن حقوق العمال على المستوى السياسي، إلا أنني لا أرى مبرراً للتعددية على مستوى الموقع النقابي، لأنه يمس بالعاملات وحقوقهن والعمال أيضاً».

خلل

تقول العضو في مجلس إدارة إحدى النقابات العاملة علا السلعوس، أن انتزاع حقوق العاملات يعتمد بالأساس على طبيعة النقابة وجدية عملها. تضيف: «للأسف هناك بعض النساء العاملات اللواتي لم يقرأن قانون العمل الفلسطيني بعد، كما أن بعض العاملات تخشى من المطالبة بحقوقها، بفعل الثقافة السائدة التي لا تتعامل مع المرأة كإنسانة. فبعض النساء تتلقى راتبها الشهري باليد اليمنى، وتسلمه لزوجها أو لوالدها باليسرى في اليوم نفسه!».

يكتب مشارك (واسمه عمر) في الاستطلاع القصير الذي أعددته ونشرته في مجموعة شبكة المنظمات الأهلية عبر الانترنت حول الحال النقابي على شرف يوم العمال العالمي:

«عن أي نقابات تتحدث؟ لا يوجد عندنا نقابات، ما يوجد لدينا هو مراكز مصالح شخصية وفئوية، ما يوجد لدينا في أحسن الأحوال شؤون اجتماعية، إن فكرة الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحمايتها لم تعد قائمة». يضيف: «أعطني مثالاً واحداً لمعركة خاضتها النقابات، أسوأ الظروف ولا من مغيث. أما النقابات فأصبحت مكاناً لمتفرغين من أطر سياسية مختلفة».

ما المطلوب لتفعيل الدور القيادي للمرأة في النقابات؟

بقلم: د. مها أبو عين

ما من شك في عظمة الدور الذي قامت ولا تزال تقوم به المرأة الفلسطينية خاصة، والمرأة العربية بشكل عام، وذلك عبر مراحل التاريخ جميعها. ولكن اين نحن الآن؟ وكيف واين هو التنفيذ؟ أين هو التغيير؟ أين هو التطور في الأداء والدور؟ بصراحة أرى بأنه وعلى الرغم من «باع» البطولة الذي بادرت ولا تزال تبادر به المرأة، إلا أنها كمن تنحت بالصخر، «تنفخ في قربة ماء فارغة»، ان صح لي التعبير، تناضل من أجل ميلاد جديد لوجودها وشهادة ميلادها عن حق بالفعل، دون أن يكون حبراً على ورق.

نحن للأسف نناصر وندعم المرأة بالكلام وبحروف لم تكتمل بعد، لنشهد نقصا في الدعم المساند للمرأة التي تصرخ، تأن، تنعزل لأنها لا تجد الشريك المؤازر الحقيقي، سواء في الأسرة، الشارع، المؤسسات أو المجتمع بأكمله. أين هي المرأة؟ ولماذا تهرب؟ ولماذا لا تقبل بالمزيد من خطى تكريس وعيها، والتمسك أكثر بجميع حقوقها، والتربع على عرش مكانتها التي يجب ان تتولاها الى جانب الرجل، حسب منظومة الحياة التي تستحق العمل المشترك دون اي تمييز؟ نعم، نحن كاعلاميات وكنساء أولاً وقبل اي شيء، وكمواطنات قبل أي اعتبار، نحتاج إلى المزيد من آليات التنفيذ والعمل الحقيقي وخلق المشاريع والآليات التي توزع الادوار بين الرجال والنساء، مهما صغرت أو عظمت هذه الأدوار. لا بد أن نعتلي كنساء منصات القيادة أكثر ووأكثر، ليثور قلم المرأة الى جانب حبر الرجل، لتتلاحم الكلمات وتتوحد العبارات، من اجل رسالة إعلامية أفضل وحياة أبقى وأفضل من الاستمرارية والنجاح.

التجارب الفردية والمبادرة جميلة جداً بل رائعة. المرأة دائماً هي المبادرة في كافة الميادين، وحدها لديها الطموح والعزيمة والهدف، لكن هذه التجارب ليست زاخرة بالسند، وكأنها ليست موجودة لتنتفي هذه التجارب إن لم يكن بنسبة ١٠٠٪ على الأقل ٥٠٪. إذن جهد وطاقة المرأة ذهنياً، نفسياً، أكاديمياً واجتماعياً يذهب هباءً. تحقق وجوداً ولكن تتحرك ببطئ شديد، ووقت أكثر من اللازم ترى لماذا؟

نقول بالمفهوم الشعبي كل وقت له أذان، أذاننا اليوم هو العولمة، التكنولوجيا، والعالم المنفتح الذي يتطلب مزيدا من الحركة والحراك، والابتعاد عن الجمود في القوانين ومعادلاتها الفارغة، التي لا تقدم ولا تؤخر إن صح لي التعبير. المرأة وحدها معادلة غير مكتملة، تريد وتهوى التغيير والتميز والقيادة، ولكنها لا تنجح، إن لم ننجح نحن في تغيير المجتمع، ليس الفلسطيني فقط وإنما العربي بشكل عام. هذا المجتمع المحافظ التقليدي الذكوري المتسلط، وهذه النظرة للمرأة التي ما زالت متأصلة في صميمنا كانها ظلنا ولازمتنا!

نجاحنا كنساء وإعلاميات يتحقق إن تعاونا معاً أفراداً ومؤسسات ومجتمعات، من أجل فرصة أوسع وأشمل للتغيير. ما يعزينا الآن هوأ هنا في فلسطين حالنا كحال كل النسوة في معظم البلدان العربية، حيث المرأة لم تحقق دوراً قيادياً بما هو مطلوب ومفروض، حيث نسبة تمثيل النساء في الهيئات النقابية بلغت ما بين صفر٪ في كل من الجزائر ولبنان إلى جانب فلسطين، ٣٣٪ في تونس، ٢٦٪ في المغرب.

إن هذه النسبة إن أردنا أن نحللها تعود إلى عدة عوامل وأسباب: أولها أننا ما زلنا لا نعترف بابداع المرأة، ما زلنا نستغرب ونستهجن كل ما تكتبه المرأة وتصوره، ماذا فعلت أحلام مستغانمي؟ وما الدور الذي قامت به رجاء الصانع؟ نسخر دائماً من كل هذه الابداعات وفرص المبادرة والصراع، من أجل الوجود الثنائي جنباً الى جنب مع الرجل. ثانياً: إعلامنا أين هو من المرأة؟ وما هي الصورة التي تظهر فيها؟ هو للأسف إعلام عاشق متغزل فقط، يصورها ويدعها كمنيكان في الفيديو كليبات، أنثى فقط، دون الاهتمام بفكرها وما يدور فيه من مشاريع خلق، ينفي الإعلام دائماً الدور الريادي الأدبي الإبداعي المتميز، الذي تحاول المرأة أن تحفره بكل أظافرها. أين هي المسلسلات والأفلام الداعمة للدور الحقيقي للمرأة. دائماً هي الجناح الضعيف، الذي يحتاج للآخر، دائماً هي المنكسرة! نعرض صوراً من النجاح الذي حققته المرأة، ولكنها ليست بالكافية.

تعليمنا أين هو من المرأة؟ مناهجنا ما زالت تكرس النظرة التقليدية والدور التابع للمرأة، كأنها ذيل للرجل. عندما نؤمن بالتغيير لا بد أن نتخطى كل قديم لنواكب كل جديد. لا بد أن نزرع مفاهيم ومصطلحات جديدة تخدم المرأة ورسالتها الجديدة في الحياة. تعليمنا يقتضي القضاء على الفقر والجهل والأمية، تحديداً في المناطق الريفية والمهمشة. تعليمنا يقتضي إلغاء النظرة المتحيزة ضد المرأة التي تسود جميع مؤسساتنا ومنظماتنا. لا نريد أن تعامل المراة كأنثى فقط، هي كيان، وكيان من الدرجة الأولى مثلها مثل الرجل.

حسب تجربتي المتواضعة، كل هذه معيقات تحد من الطموح والاستمرار في النجاح، تحد من الإرادة التي تتحول إلى الهروب، واتجاه سلبي يعكس ذاته حتى على علاقات النساء بعضهن ببعض. أدعو هنا إلى مزيد من التشابك والوحدة فيما بيننا كرجال ونساء اولاً، وكنساء ثانياً، للوصول إلى حياة شراكة تسودها الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير بشكل أفضل. أقلامنا كإعلاميات وإعلاميين لا بد أن تتشابك وتبتعد عن الصمت لأنه لا وقت للوقت.

قهر وظيفي لهيمنة المحسوبية والأجندات الخاصة

غزة ـ ماجدة البلبيسي

قهر وظيفي، تعدد مهام، ساعات عمل طويلة، عدم تقدير، فرص محدودة للترقيات، تمييز قائم على أساس الجنس، هذا هو حال العاملات الأمهات في المؤسسات بشكل عام، صوت النساء التقت عددا من العاملات واستطلعت أراءهن حول تمتعهن بالحقوق، والانتهاكات الواقعة بحقهن من قبل أرباب العمل.

إحدى العاملات في مؤسسة شبة حكومية «س» قالت: «رغم أنني أعمل في المؤسسة منذ ١٤ عاماً، إلا أنني لم أحصل على ترقية، من حينها وأنا كما أنا، حتى بعدما أنهيت دراستي العليا، فإنكار الحقوق هو السمة السائدة في مؤسستي التي أعمل بها من تاريخ طويل، ورغم احتجاجاتي الكثيرة، إلا أنني لم أفلح في تغيير وضعي الوظيفي، والحصول على حقوقي كاملة».

وتضيف: «لقد جرى تفريغي مؤخراً براتب مقوع، في حين يتم ترقية وتعيين موظفين آخرين دون شهادات في مواقع قيادية في المؤسسة، حيث تلعب الواسطة والمحسوبية والمعرفة الدور الأكبر في التأهيل الوظيفي والحصول على المركز». وتحدثت أيضا عن نظام ما سمته الكولسة الإدارية الداخلية، ومطالبتي بالتوقيع على القرارات الإدارية، دون إبداء أي حق في المناقشة والاعتراض على مكنونات القرار ومحتوياته، وهذا انتهاك آخر لحرية الرأي والتعبير.

وتضيف «س»: «ليت الأمر يقف عند هذا الحد، فهناك انتهاكات أكبر لبعض خصوصياتنا كنساء، فأحيانا يتطلب الأمر الحصول على إذن طارئ لحاجة خاصة بأبنائي، ويجب أن يقدم طلب وإجراءات إدارية بهذا الأذن، حتى وإن كان لبضع الوقت، فأضطر أمام هذه الإجراءات والروتين أن أتغيب ويحسب لي غياب».

أما تعدد المهام فبات موضة في المؤسسات، ليس عليك القيام بالمهام الخاصة بتخصصك المهني، بل عليك إجادة أية مهام أخرى تفرض عليك من قبل الإدارة، تحت عنوان «مصلحة العمل»، فأقوم بأداء مهام وأنشطة وتنظيم معارض وخلافه، وكل هذا دون ثمن، فهو يندرج في إطار مصلحة العمل والمؤسسة.

وتضيف «س»: «هناك تمييز صارخ بحقي كامرأة، فالمطلوب مني الدوام الكامل، في حين يوجد موظفون داخل المؤسسة لا يحاسبون على ساعات الدوام، وأنا أبقى تحت طائلة المساءلة الدورية، فضلاً عن العمل تحت الضغط والطوارئ دون أجر إضافي».

وتختتم «س» التي تعمل أخصائية سيكولوجية بالقول: «التفاني والإخلاص في العمل، وحب المهنة، لا يقابل بالتقدير، على حين يقابل عمل الرجل مهما صغر بالتقدير والاحترام والتشجيع، بل ويكافأ على ذلك فنحن نجني والرجال يحصدون».

وتعاني النساء العاملات في المؤسسات النسوية، من قهر وظيفي لهيمنة المحسوبية والأجندات الخاصة على خطط المؤسسات وخدماتها.

هذا ما أدلت به إحدى العاملات في المؤسسات النسوية، حيث تفاجأت بوجود وظائف خفية، لم يتم الإعلان عنها بالشكل القانوني المعروف والمتعارف عليه من قبل مؤسسات المجتمع المدني، التي يفترض أن تكون مؤسسات القانون والشفافية والعدالة، وأن تكون أكثر إنصافاً للنساء بإعطائهن حقوقهن.

وتضيف: «ونحن كأمهات نعاني بشكل كبير، من الخوف على أبنائنا بعد أن نغادرهم ذهاباً إلى العمل لساعات طويلة، فنحن لسنا كالمدرسات نعمل بساعات محدودة، بل ساعات عمل طويلة».

وكشفت عن تحكم الرؤوس الكبيرة بالمؤسسة، وعدم ترك فرصة حقيقة وفعلية للموظفات للمشاركة في رسم الخطط الاستراتيجية، «ونحن نطلب للاستشارة كلامياً، ناهيك عن أن قانون العمل مجحف، ويعطي الحق لرب العمل بفسخ أي عقد، ويقول للموظف استغنينا عن خدماتك، هذا يحصل وموجود في المؤسسات النسوية».

إحدى العاملات في مؤسسة أهلية، قالت: «إن التمييز على أساس الجنس بات سائداً في معظم المؤسسات، فما زالت هذه المؤسسات تتعامل بالنهج الذكوري، وتمنح فرصة التوظيف والترقي للموظفين بشكل أوسع من الموظفات، مؤكدة أنه لا توجد أية تسهيلات قائمة على أساس الجنس للنساء العاملات، بل ينتقص من حقوقهن كونهن العنصر الأضعف والمقدور على انتهاك حقوقه أكثر من الموظف».

وتضيف: «إن المؤسسات الأهلية ترفع شعار المساواة وعدم التمييز، ولكن عند التطبيق على أرض الواقع، تلغى وتنسف هذه الشعارات، وتنتهك الحقوق بشكل صارخ، فلا امتيازات إضافية للنساء المنجبات لصالح أطفالهن الصغار ولا مراعاة لساعات العمل، بل تضاف للنساء العاملات مهام تفوق طاقتهن، وحينما تنجز المهام وباقتدار وكفاءة عالية لا تكافأ لا معنوياً ولا مادياً».

وعلى صعيد الحقوق الأخرى، معظم النساء العاملات في المؤسسات الأهلية، وبشكل خاص على بند المشاريع، لا توجد حماية لهن، ولا تأمين، فهن في مهب الريح. مضيفة: «في بعض الأحيان نضطر بأن نكون تحت الطلب، وأن تضاف لنا مهام عمل جديدة بعد انتهاء الدوام، ولكن هذه الساعات لا تحسب، ولا نكافأ عليها، وفي أيام الحرب رغم الخوف والرعب، كنا نضطر للدوام تحت النيران، ونقوم بواجبنا ومهامنا على أكمل وجه، والنهاية لا تقدير لكل ذلك».

بين هموم العمل والخوف من فقدانه

إلى متى يبقى قانون العمل الفلسطيني حبراً على ورق؟

هبة عساف

«أن تعترف بالحقيقة المرة هو أكثر مرارة، وأن تتحدث عن الألم هو أكثر وجعاً، ولكن (لقمة العيش) تقتضي الصبر»، هكذا بدأت أم محمد ٤٥ عاماً من محافظة جنين حديثها، وهي تعتصر ألماً وتخرجه من باكورة المعاناة والأسى والظلم، التي جسدتها معالم الوجه وخشونة اليدين، فهي تسابق الشمس في اشراقتها صباحاً، وتحاول العودة قبل غروبها، لتعمل في حقول الزراعة، فتعود هليكة الجسد، تحمل معها فتات النقود، لا تتجاوز ٣٥-٤٥ شيكلا في اليوم، ما يسد بالكاد رمقها ورمق أسرتها.

تقول أم محمد: «لا يمكنكم تصور ما نتعرض له كعاملات في الزراعة، فنحن نضع على قلوبنا ومشاعرنا حجراً، لكي نصبح آلة، وظيفتها تعمل وتجني ربحاً فقط، نتعرض للإهانات والشتائم من أرباب العمل، تنتهك حقوقنا وكراماتنا ونصمت، كي لا نفقد مصدر رزقنا». تتساءل ام محمد: «تصوروا كيف لنا كنساء أن نفرض على أبنائنا الاحترام لنا، ولا نجد هذا الاحترام في عملنا».

وعندما سئلت عن قانون العمل الفلسطيني، اذا كانت تعرف عنه شيئاً أو عن بنوده، أشارت إلى أنها تعلم بوجوده، ولكن لا تعرف بنوده، وأنه موجود بالاسم فقط، فلا يوجد من يطبقه أو يلتزم به أو يتابع تنفيذه، ولا يوجد من يلاحق مخترقيه مثله مثل باقي القوانين، لأنه لو وجدت جميع هذه الأمور، لما وصل الحال بالعاملات الفلسطينيات إلى هذا الحد السيء.

وتتساءل أم محمد: «حتى في حال رفضت العمل في مثل هذه الظروف، هل يضمن لها القانون عدم الطرد، أو يسهل لها الفرصة بوجود بديل؟».

أم محمد هي واحدة من ١١٦١ امرأة يعملن في قطاع الزراعة وتربية المواشي في محافظة جنين، حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أكثرهن حالهن أشبه بحالها، ولا يجدن من يستمع لهن، ولا يجدن من قانون العمل الفلسطيني أي انتباه أو متابعة لحقوقهن، سلاحهن الصمت، وأقصى ما يتمنينه أن يعدن آخر النهار وزادت أجورهن ولو شواكل قليلة.

بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في النتائج النهائية للتعداد، أشارت إلى أن عدد العاملات من مجموع العاملين في المنشآت الاقتصادية والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في محافظة جنين لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، هو ٤٩٠٦ امرأة، أي ما نسبته ١ر٢١٪ من العدد الكلي.

إحدى المؤسسات الأهلية، قررت أن تتعمق في هذه الفئة، وتقف عند مشاكلهن والتمييز في قانون العمل وقانون الخدمة ضد المرأة العاملة، في محاولة لاستشعار استحقاقاتهن ومدى معرفتهن بحقوقهن، ومن خلال مجموعاتها، كان هناك العديد من العاملات اللواتي اظهرن عدم معرفتهن بقانوني العمل والخدمة المدنية، وعدم معرفة حقوقهن تجاه رب العمل، وعدم قدرتهن على المطالبة بها، لعدم وجود ما يضمن عدم فقدانهن لمصدر رزقهن، رغم كل ما يتعرضن له من انتهاكات وتمييز، سواء في نفس العمل أو من قبل القانون.

العاملات في قطاع رياض الأطفال، انتهزن فرصة التنفيس عما يعانينه من مشاكل وانتهاك لطاقاتهن، مقابل فتات الشواكل، فقالت إحداهن، إنها بدأت بمبلغ مائتي شيكل شهرياً مقابل عملها من الساعة السابعة وحتى الثانية بعد الظهر، وهناك العديد من زميلاتها يواجهن نفس الظروف، دون حسيب أو رقيب، وأكثر ما قد تصل اليه رواتب معلمات رياض الأطفال، هو مائة دينار فقط، بعد سنوات طويلة من الخدمة والعطاء، ولا يوجد لهن أية تأمينات أو إجازات قانونية، ولا يوجد هناك عقود أو توثيق، وضمان لعدم فصلهن، وفي أية لحظة يمكن أن يقال لهن: «مع السلامة».

أما الفئة الأكثر معاناة، والتي توجب وقفة جدية من قبل المسؤولين وصناع القرار والقائمين على تنفيذه، بالإضافة إلى المؤسسات الحقوقية، من أجل تحسين ظروف عملهن، هي فئة العاملات في مشاغل الخياطة، فحسب قول الكثيرات ممن عملن في هذا القطاع، فإنهن الأكثر تعرضا للانتهاك والتمييز من قبل أرباب العمل، كما أنهن عرضة للتحرش أحياناً، ولا يوجد أي احترام لهن ولجهودهن، إضافة إلى عدم وجود ما يضمن حقوقهن وأجورهن، ومكان آمن ومريح لهن، عدا استغلالهن لساعات عمل طويلة ودون مقابل.

قد تختلف صور الانتهاك بحق العاملات الفلسطينيات، لكنهن يتوحدن في مطالبهن، ويجمعن في استحقاقاتهن، وعلى ضرورة التنفيذ الفعلي لقانون العمل الفلسطيني بجميع بنوده، وملاحقة المتهربين والمتنصلين منه، وفرض القوة الإلزامية على أصحاب العمل، وهذه مسؤولية تحمل الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والمجتمعية الأخرى الجزء الأكبر منها، كما لا تسلم من تلك المسؤولية النقابات العمالية، التي أصبحت عاجزة عن مساندة تلك العاملات، والمطالبة بحقوقهن، ولم تعد الإطار والقلعة الحصينة للفئة العاملة، التي باتت قضاياها تتراكم على رفوف المحاكم، دون متابعة أو في حاويات النفاية.

التحرش الجنسي بالعاملات... مشكلة قديمة عززها صمت النساء

رشا فرحات

فرصهن في العمل قليلة، وقد يضطرهن ذلك للقبول بأي فرصة وفي أي مكان، الصبر، والخوف ثم الصمت على ما يتعرضن له خلال ذلك العمل، ربما خوفاً من فضيحة، أو من تلك العادات والتقاليد التي تدين المرأة في مثل هذه الظروف، أو حرصاً على الاحتفاظ ببعض مال هن أحوج إليه، كلمات ولمزات وربما تحرش بالأيدي، له عقوبة قانونية كبيرة، لكن فقط لمن تتجرأ على الشكوى والحديث عن ما تعرضت إليه.

التحرش الجنسي بالعاملات في المؤسسات الخاصة والمحال التجارية، مشكلة قديمة عززها صمت المرأة.

مكان عام

سهى ٢٠ عاماً، فتاة تعمل في أحد المحال التجارية الكبيرة، المتخصصة ببيع الملابس النسائية، في أحد الأسواق في مدينة غزة، سألناها عن رأيها وعن تجربتها في العمل، وما إذا كانت قد تعرضت لأي نوع من التحرش من قبل صاحب المحل أو الزبائن، ضحكت ثم قالت: أكثر أنواع التحرش الذي أتعرض له، هو التحرش الكلامي، فصاحب المحل يتبعني بنظراته، ويتغزل كثيراً بشكلي وجمالي، كما ويعرض علي في كثير من الأحيان بعض الملابس الغالية الثمن، ولكني أرفض عرضه بأدب، وأحاول التهرب إذا ما سمعت منه كلمة تلمح إلى غرض في نفسه، وعن سبب استمرارها في العمل تقول: «لقد تعرضت لذلك في جميع المحال التي عملت بها، ولم أجد أن ترك العمل هو الحل، وقد اعتدت على التعايش مع تلك الكلمات، وأنا أدرس في الجامعة وأحتاج لكثير من المصاريف، وأوضاع والدي المادية لا تؤهلني للشكوى في كل مرة، فقد أصبح التحرش شيئاً عادياً، أتعرض له كل يوم من الزبائن ومن زوار المحل، خصوصاً أن هناك أوقاتا اضطر فيها للتأخر في عملي لساعات طويلة، وهذا يزيد المشكلة تفاقماً، ويجعلني مطمعاً للكثيرين».

وقد تكون السكرتيرة مثلها كالبائعة، فنظرة المجتمع لعملها تجعلها مطمعاً للطامعين، تقول علا ٢٢ عاماً، وهي سكرتيرة تعمل في إحدى المؤسسات: «بسبب جمالي الذي اعتبره نقمة عليّ، تعرضت للتحرش من قبل كل المدراء الذين عملت معهم، وفي كل مرة كنت أترك عملي بصمت، دون أن أتفوه بكلمة، وكنت أتملص من أبي ولا أجد رداً مقنعاً حينما يسألني عن الأسباب، فلو ذكرت له السبب لمنعني من الخروج أو العمل، وهذا هو الإجراء الذي يتخذه الأهل دائماً خوفاً من الفضيحة، أو كما يقولون «قبل ما توقع الفاس في الراس».

ليس الجميع

سمية محسن، مهندسة، تعمل في إحدى المؤسسات الخاصة تقول: ربما طبيعة عمل المرأة هي التي تعرضها للتحرش الجنسي، فأنا مثلاً أعمل مع طبقة من الرجال، قد تكون أقل ثقافة ووعياً من غيرها، فأنا أعمل مع العمال أو الحفارين، وهي الطبقة الأقل ثقافة في مجتمعنا في أغلب الأحيان، وقد أتعرض لكثير من الكلمات الجارحة، أو قد تصل أحيانا إلى محاولة اللمس، ولكني لا أرى هذه الظاهرة في أي مكان آخر، إذا ما كان الرجال العاملون فيه على قدر من الوعي والمعرفة بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل.

وقد تبدو هذه الفكرة منطقية إلى حد ما لدى سمر ٣٠ عاماً، تعمل صحافية وتقول: «أنا أتعرف من خلال طبيعة عملي إلى كثير من فئات المجتمع المختلفة والمتفاوتة في ثقافتها، والتحرش الجنسي قد يكون مرتبطاً بالثقافة إلى حد كبير، ولكني لا أجزم ذلك، فقد تعرضت في عملي أيضا لتحرشات من قبل رجال يدعون أنهم مثقفون وداعمون لمسيرة المرأة، بل داعون لمساواتها بالرجل، ولكن معظم التحرشات قد تكون من أولئك الذين لا يعلمون أهمية المرأة، وينظرون إليها على أنها تابع للرجل، بل ملك له، وصمت المرأة وخوفها من القيل والقال قد عزز ذلك في نظرهم».

وتضيف: «لقد تعرضت يوماً لتحرش جنسي، حينما جلست بجانب رجل في سيارة التاكسي، وأنا اجزم بأنني لو صرخت في وجهه أو اعترضت على فعله لوقف بجانبي جميع الركاب، وانهالوا عليه ضرباً وإهانة، ولكن خوفي دفعني فقط للنزول من السيارة عند أول موقف، وتركت مكاني لامرأة أخرى لتستغل بنفس الطريقة».

اتفاقيات وعقوبات

تقول الأخصائية النفسية لمى الشرفا: «سبب تفاقم هذه الظاهرة هو خوف النساء، وخوفهن يعود إلى ذلك الموروث الثقافي، الذي يدين المرأة ويوجه لها إصبع الاتهام بقولهم: «لو كانت هي محترمة لما تحرش بها أحد». كما أن خوف المرأة من فقدان عملها يجعلها تقبل وتلتزم الصمت وهذا لغير صالحها»، وتضيف: «أنا شخصيا لا اعلم إذا كان الحل الصائب هو التحدث والتقدم بشكوى قانونية، ضد من يتجرأ على التحرش بها، أم تكتفي بالصمت وترك عملها، فالحديث في معظم الأحيان لا يكون لصالح المرأة بل يزيد المشكلة تفاقماً، والمرأة هي الخاسر في النهاية».

وعن العقوبة القانونية، يقول المحامي فؤاد شهاب: «هناك أنواع للتحرش عديدة، وجميعها يعاقب عليها القانون، بدءاً بالتحرش اللفظي، وهو أكثر الأنواع انتشاراً، كالتلميحات الجنسية أو الكلمات المخلة بالآداب، أو التغزل بملامح الجسد. والنوع الثاني هو ذلك الذي يتخطى الكلام ليصل إلى اللمس ومد اليد، كالتقبيل أو مسك اليد أو الجسم. وقد فصلت عقوبة هذه الأفعال جميعاً في قانون العقوبات، فكان لكل فعل عقوبة معينة، تتراوح بين السجن المؤبد وتصل في بعض الأحيان إلى الإعدام». ويضيف: «وقد صادقت أغلب الدول العربية والأجنبية على اتفاقية (إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، حيث إن المادة (١١)، تطالب الدول باتخاذ جميع التدابير والإجراءات القانونية، لمنع التحرش الجنسي، ولكن أغلب الدول لم تستطع منع هذه الظاهرة، وليس لديها إحصائية معينة ودقيقة، وكل ذلك عائد لأن المرأة تلتزم الصمت، والعائلات العربية خصوصاً تخاف الفضيحة.

فالقانون لم ينس حقوق المرأة، وما عليها إلا أن تترك عنها صمتها وتذهب لاسترجاع حقها».

خطيئة واحدة تكفي!!

سامية الزبيدي

يصول ويجول، يغير على حرمات النساء عبر الهاتف والجوال وشبكة المعلومات، من دون حسيب أو رقيب، يعاقر «التشات» ليل نهار، بحثاً عن هدف سهل المنال، امرأة منزوعة الأخلاق، تكشف عن مفاتنها عبر الصوت والصورة.

ممنوعة هي من الخروج، إلا إلى منزل ذويها، مسؤولة عن كل شاردة وواردة في منزله، تتحمل الخطأ ولا تُسأل عن الصواب، مهجورة عاطفياً، ومتروكة جسدياً إلا وعاءً للتفريغ.

اكتشفت مرة بعد مرة، عالماً مغايراً في شاشة صغيرة احتلت صدارة الاهتمام لدى زوجها، جلست مرات ومرات تحاول فك طلاسم تكنولوجيا لم تعهدها من قبل، تحت نظر الزوج وتشجيعه.

فنجحت من الباب الخطأ، فعاقرت ما يعاقره زوجها، فتحول ما كان دلع بمعرفة زوجها إلى ولع مخفي عنه.

تعرفت إلى شاب قليل المروءة، استغل فراغها النفسي والعاطفي، وبراءة طفولتها ومراهقتها المكبوتة، فورطها رويداً رويداً صوتاً وصورة، في الوقت الذي احترف فيه «قرصان نت» آخر فن التسجيل لكل ما يحدث.

وفجأة ومن دون سابق إنذار، رميت الزوجة والأم الورعة طوال أكثر من ١٢ عاماً من الحياة الزوجية المخلصة، على رصيف النبذ والاحتقار المجتمعي.

ولم يحفل الأقارب والأهل والجيران بتاريخها الحسن السير والسلوك طوال السنوات السابقة، ولا بممارسات زوجها وتنكره لحاجاتها العاطفية والجسدية، وطالبوا بايقاع أقسى العقوبة بحقها، في الوقت الذي منعها بالأمس من يلومها اليوم من إنهاء هذه العلاقة الزوجية الفاشلة مرات عدة.

ذنبها كبير، وخيانتها أكبر، ولكن إلى متى يبقى مجتمعنا يكيل بمكيالين لصالح الرجل؟ فذنب الرجل مغفور مرة وعاشرة، وخيانته عابرة، وخطاياه لها ما يبررها، أما المرأة فخطيئة واحدة تكفي لتنهي حياتها، إما بالقتل الفعلي لتطهير الثوب من الدنس، وإما بالقتل المجتمعي البطيء.

– ليس تبريراً لخطيئتها، أو تخفيفاً لجريمتها، بل سعياً نحو عدالة في الثواب والعقاب.

هي: طلقت، وحرمت من أولادها، ومن كافة حقوقها المادية، ووصمت مجتمعياً بالفسق والفجور. هو: تزوج من أخرى أكثر شباباً وجمالاً بعد أقل من شهر.

عشت سنوات في الظلام لأخرج بعدها إلى النور

نيفين القيشاوي

«قتلت كل طموح موجود بداخلي، عشت في بوتقة الفشل، جعلت منه صديقاً لي وعوناً في حياتي، حاصرت عقلي وعشقت الجهل، وأسدلت ستار نور العلم بتركي الدراسة ومكوثي في البيت». هكذا أطلقت فيفيان هشام السحار من عزبة بيت حانون، وهي لا تزال في ربيع عمرها تلك العبارات، ودموع الندم تكتسي عينيها، تسترجع الذكريات المؤلمة، يوم تركت الدراسة: «اذكر عندما دخلت المدرسة لأول مرة، بكيت كثيراً، فكل شيء من حولي غريب، وجوه جديدة لم تألفها عيني، فعندما كنت أنظر إلى العصا التي تحتضنها معلمتي بيدها، أشعر بالخوف الشديد، ورغبة شديدة بأن أرحل من ذلك المكان، وأهرب بعيدا كي احتمي في بيتي وبين أحضان أمي، فترسخ الكره الشديد في قلبي لمدرستي ومعلمتي، حتى لم استطع تكوين صديقات كمثل باقي الطالبات من سني، فحاولت تكراراً أن اقنع أمي بأنني لا أريد الذهاب إلى المدرسة، فلم أجد سوى التوبيخ والضرب وإجباري على العودة للدراسة، وعندما وصلت إلى مرحلة الصف العاشر، كنت انجح بدرجة مقبول كل عام، لعدم إقبالي الشديد وعدم تركيزي بالدراسة، وصممت وقتها أن أترك الدراسة وتم الرضوخ لمطلبي بعد عناء شديد من أهلي، وتغيبي المستمر عن المدرسة، وحاولت مديرة مدرستي إقناعي إكمال الثانوية العامة، معللة بأنها ستفيدني في المستقبل، وصممت على رفضي وقراري بعدم العودة إلى مقاعد الدراسة».

صمتت فيفيان، ثم خرجت من صدرها تنهيدة آلمتها، وهي تذكر كم كان الخجل يعتريها عندما يسألها أحد عن سبب تركها الدراسة، فلم يكن على لسانها غير قضائي وقدري، وكل إنسان يجب أن يرضى بنصيبه من الحياة وهكذا كان نصيبي، فلم أجد إجابة من أحد أو كلمات قد تحاول أن تعيدني إلى الواقع الذي هربت منه.

وبرقت عينا فيفيان بوميض من الأمل، الذي حول حياتها بما كانت لا تتوقعه وقالت: «في يوم تلقت أمي دعوة تعريف عن مشروع خاص يقام في منطقتنا لإحدى الجمعيات الخيرية، وكان يتضمن الأنشطة التي تقوم بها الجمعية، فوجدت الحماس الشديد لدى والدتي ورغبتها الشديدة بمشاركة السيدات في المشروع، وطلبت مني المشاركة والاستفادة بدلاً من المكوث في البيت، مجرد ان أتنقل من النوم إلى الطعام إلى شاشة التلفاز، حياة غير مجدية، روتين يومي أمارسه كل يوم ولحظتها اقتنعت بالذهاب إلى الجمعية، فذهبت وقدم تسير إلى الأمام والقدم الأخرى إلى الخلف، حركة بطيئة وعقل يدور بأن أهرب من هذا المكان، لأنني ربما أجد معلمة أخرى، وكره يتجدد في داخلي.

وحاولت أمي تقريبي من المشرفة المقيمة على المشروع، لترغيبي باستمراري في ممارسة تلك النشاطات، التي كانت عبارة عن ندوات ثقافية وعلمية وبرامج ترفيهية.

اعتدت على الذهاب كل يوم، وقد بدأ يتسلل إليّ الشعور بالارتياح والرغبة الشديدة بالتعلم والتثقيف، وطمس معالم الجهل الذي سيطر على عقلي، فبدأت حياتي تتغير، فلطالما عشت حياة عادية بلا هدف أو معنى، يأتي اليوم مثل السابق، لا يتغير، فبدأت التفاعل والمشاركة في النشاطات، وكونت لي صديقات، وأصبحت أحب التردد على المكتبة باستمرار واقرأ، وشعرت بقيمة العلم للإنسان، فقررت العودة إلى التعليم لاجتياز المرحلة الثانوية، التي ستمكنني من الالتحاق بالجامعة، وحصولي على الشهادة العالية». وانهت كلامها: «العلم نور والجهل ظلام»،

هكذا كنت أعيش في ظلام، في سنوات فقدت بها النور.

العاملات المقدسيات....

معاناة مزدوجة بين الاحتلال والواقع الاجتماعي

هبة الطحان

سماح عبد الله من سكان البلدة القديمة في القدس المحتلة، لم تستطع إكمال دراستها الجامعية بسبب مرض والدها، وبعد ملازمتها المنزل لمدة تزيد عن سبعة أعوام، قررت مراجعة مكتب العمل الإسرائيلي الذي وفر لها عملاً في إحدى مستشفيات القدس الغربية في قسم كوي الملابس. وتقول:» بالرغم من أن عملي بالمستشفى كان مرهقاً، إلا أن دخلي كان جيداً، لكن والدي أصر على تركي للعمل، بسبب تأخري أو عملي ليلاً في المستشفى، حسب جدول الدوام في فترات ودوريات محددة». وتتابع:» أعمل حالياً في محل ملابس في شارع صلاح الدين، وأتقاضى حوالي ثلث معاشي السابق، وهو ١٢٠٠ شيكل بضعف ساعات الدوام، حيث أبدأ في الساعة الثامنة والنصف صباحاً وحتى السابعة والنصف مساءً، في حين يعمل موظف آخر ويحصل على دخل شهري يفوق ما أتقاضاه، بالرغم من أن ساعات دوامه اقل، وعند سؤالي لصاحب المتجر لماذا يتقاضى أكثر مني، يجيبني بأنه شاب ويدخن».

تواجد محدود

نورة قرط مديرة جمعيتي حاملات الطيب والعطاء لرعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، ترى أن فرص عمل النساء محدودة في القدس، في الوقت الذي تزداد فيه تكاليف الحاجات الأساسية، مشيرة إلى أن المرأة المقدسية تواجه صعوبات في الحصول على عمل، أو تعاني من ظروف عمل غير مناسبة في الأجر.

وتؤكد على أن تواجد المرأة المقدسية في سوق العمل بسيط ومحدود، بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية. سهاد ناصر تروي قصة معاناتها في الحصول على وظيفة: أعمل حالياً في شركة لخدمة المسنين، لكني عانيت الكثير للحصول على وظيفة، بعد ثلاثة أعوام من البحث وملازمة البيت، وصلت إلى حالة اليأس، ولم يكن لدي أمل في إيجاد عمل، إلا أن نصحتني إحدى صديقاتي بالتسجيل لدورة في اللغة العبرية. وتضيف:»دورة اللغة كانت المفتاح في حصولي على وظيفة، بمعاش يناسب غلاء المعيشة في القدس، وأقوم حالياً بإعطاء دورات لطلاب وخريجي الخدمة الاجتماعية في الكليات والجامعات».

أما أم محمد، وهي أم لخمسة أطفال، فاضطرت إلى اللجوء لسوق العمل الإسرائيلي بعد وفاة زوجها، تقول:» كان علي العمل أو تشريد أبنائي في الشارع، واخترت العمل في التنظيف وأحياناً كفراشة، وبالرغم من ذلك إلا أن معاشي لا يكفي لأجرة البيت ومستلزمات الأبناء». وتشير قرط في هذا السياق إلى توجه بعض العاملات إلى العمل في القدس الغربية، بسبب الدخل المرتفع والحفاظ على حقوق العمال أكثر منها في القدس الشرقية، لافتة أن الوقت الحالي تغير وأصبحت العاملات تفضلن العمل في القدس الشرقية بسبب التمييز بين العمال الأجانب والمقدسيين، مؤكدة ان إمكانية توفر فرص عمل ليس سهلاً، سواء للمتعلمين أو غير المتعلمين.

وتلقي قرط الضوء على دور مؤسسات المجتمع المدني وعدد من المؤسسات الدولية، في محاولة خلق فرص عمل للمتعلمات، موضحة أن هناك نسبة جيدة من النساء تعمل بها، مقارنة بالرجال، موضحة في الوقت ذاته، وجود منافسة بين المرأة والرجل في الحصول على الوظائف المحدودة أصلاً في القدس الشرقية، مشيرة إلى لجوء بعض الموظفات إلى العمل في رام الله أو بيت لحم، بالرغم من صعوبة التنقل بسبب الحواجز العسكرية وإحكام إغلاق الجدار العنصري، حول المناطق الفلسطينية. ومقابل ذلك، تلفت قرط إلى أن وجود الحواجز ومنع العاملين من الضفة الغربية من الدخول إلى القدس، أدى إلى بعض الحراك في وجود وظائف بعدد محدود، مقابل ترك موظفين من القدس اعمالهم في الضفة الغربية بسبب الحواجز وصعوبة التحرك.

من جانبها، تؤكد (ل،ن)، وتعمل حالياً سكرتيرة طبية في أحد المراكز الصحية، إنها انتظرت ما يزيد عن عام ونصف للحصول على وظيفة، وتقول: «سجلت في أحد المراكز المتخصصة لتعليم اللغة العبرية، وقدمت لأحد المراكز التابعة لصندوق رعاية المرضى، وتم قبولي، وانتهت مشكلتي». وتستعرض ميس عبد العال، تجربتها في الحصول على وظيفة، قائلة: «حصلت على دبلوم في تخصص تربية طفل من الكلية الإبراهيمية، منذ عامين ونصف، وحتى الآن لم استطع العمل بمجال تخصصي، وأعمل حالياً في محل لبيع الملابس طيلة الشهر للحصول على ١٣٠٠ شيكل». وتتابع: «أحمد الله على أننا لا ندفع أجرة للمنزل، حيث أن المعاش لا يكفيني ووالدتي طعام وتنقلات وأدوية، وحاولت كثيراً التقديم في وزارة المعارف، إلا أن الأولوية تكون لحملة البكالوريوس، ومعاشي لا يؤهلني لاستكمال دراستي، فالمعاش لا يكفينيا، لكن لا بديل أمامي. وفي السياق ذاته، تعزو قرط أسباب محدودية العمل في القدس إلى هجرة رأس المال الفلسطيني إلى خارج المدينة، مثل رام الله أو بيت لحم، وذلك لسهولة الحصول على التراخيص اللازمة، مقارنة بدفع مبالغ مالية كبيرة للترخيص في القدس الشرقية». وتواصل:» تعمد السلطات الإسرائيلية على فرض مبالغ مالية باهظة، على مشاريع أو ورشات صغيرة أو محال تجارية، إضافة إلى أن أجرة الموظف في القدس أعلى منها في الضفة الغربية، وبالتالي يلجأ أصحاب المشاريع إلى الاستثمار في مدن أخرى تتميز بالاستقرار النسبي، السياسي والاقتصادي». وتتطرق قرط إلى سبب آخر وهو سياسة الإغلاق التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على القدس، من خلال إحكام الحواجز العسكرية، واكتمال بناء الجدار، حيث تم عزل المدينة عن محيطها العربي، وساهم ذلك في قتل الحركة التجارية داخلها، في حين كانت تعتمد القدس في اقتصادها بشكل أساسي على الزائرين من مدن الضفة إليها. وتوضح أن رأس المال لم يهاجر وحده، بل أقدمت

العديد من مؤسسات المجتمع المدني وكذلك المؤسسات الدولية، على نقل مقراتها الرئيسية من القدس إلى رام الله أو بيت لحم لأسباب مالية.

قلة الدخل وصعوبة السكن

وتلقي قرط الضوء على معاناة أخرى، يواجهها المقدسيون، وهي دفع التزامات وضرائب ومخصصات، بالرغم من قلة الدخل الذي يحصل عليه المقدسي، وهو أقل من دخل الإسرائيلي، إلا أن المقدسي يدفع ذات المبالغ بالرغم من اختلاف الدخل.

وبالتالي يلقى المقدسي صعوبة في السكن، بسبب ارتفاع أجرة المنازل، وضرائب السكن، ومخصصات التأمين الوطني شهرياً، فضلاً عن ضريبة الدخل.

وتجمل قرط معاناة المقدسيين بتكلفة معيشة عالية، وفرص عمل أقل وهجرة رأس المال لعدة أسباب، سياسية واقتصادية واجتماعية.

وفيما يتعلق بمبادرات بعض المؤسسات المجتمعية، لمحاولة التخفيف عن بعض الأسر، تشير قرط إلى دور جمعية حاملات الطيب، حيث تمكنت الدائرة الاجتماعية من التعرف على طبيعة المشاكل التي تعاني منها المرأة المقدسية، وتحديد احتياجاتها، كما بحثت مع هؤلاء النساء طبيعة الأعمال التي يستطعن ممارستها، وخلصت إلى أن جميع السيدات كربات بيوت يتقن العمل المنزلي كالطبخ أو أعمال الخياطة والتطريز. وتتابع: «تم تنظيم مجموعات من خمسة عشر سيدة مقدسية، لإنتاج مطرزات يدوية، وتم بيع جميع منتجات السيدات في بازار خلال السنة الأولى، وفي السنة الثانية تم افتتاح بازار دائم في البلدة القديمة لبيع منتجات التطريز والخياطة». وتؤكد قرط: على أن نجاح المجموعات الصغيرة، شجعنا على زيادة أعداد السيدات المستفيدات من الأعمال اليدوية، وأصبحنا نركز على تطوير مهارات السيدات في اختيار الألوان، ودمج مواد أخرى في انتاج قطع فنية تراثية مميزة، حيث وصل عدد السيدات إلى ٥٧٠ من عدة مناطق في البلدة القديمة، وكذلك تم تطوير مشاركات من سيدات يقطن في شمال الضفة الغربية كنابلس وجنين، وأخريات من قرى وبلدات الخليل، كصوريف، وكذلك نركز على قرى متضررة من الجدار الفاصل. وتضيف: «هناك مجموعات أخرى من النساء، ينتجن المعجنات وأصناف طعام أخرى، ويتم تسويقها لأمهات عاملات، حيث تم انشاء مطبخ متخصص في الجمعية، يعمل به أكثر من ٨ نساء. وحول احتياجات المرأة المقدسية، تشير قرط إلى حاجتها إلى الاستقرار الأسري والسياسي والمالي، مشددة أن هذه الجوانب غير متوفرة في حياة المرأة المقدسية، وإن توفر بعض منها فهي محدودة.

كرمتها وزارة الإعلام بمناسبة الثامن من آذار

نجوى حرز الله تحوز لقب «الأم المثالية» بجدارة

سامر خويرة

«الحمد لله أن جعلنا من أصحاب البلاء، وفضلنا على كثير ممن خلق من عباده». بهذه الكلمات استقبلتنا نجوى حرز الله في بيتها المتواضع في قرية يعبد في محافظة جنين شمال الضفة الغربية. وحتى تلك اللحظة لم نكن ندرك صعوبة الحياة التي تعيشها، إلى أن دخلنا إلى غرفة أبنائها، وهنا كانت المفاجأة. فثلاثتهم يعانون من شلل دماغي كامل، ويعجزون عن القيام بأي فعل، حتى قضاء أبسط حوائجهم. تبدأ نجوى والتي تلقب بـ«أم الصابرين» سرد قصتها، حيث تقول: «تظهر علامات الإعاقة لدى أبنائي في سن مبكرة، فعندما يصل أحدهم لعمر ٦ سنوات، يصبح لديه صعوبة في النطق وحركة كثيرة لا إرادية، وبعدها بسنتين أو ثلاث يصابون بضمور عضلات، يفقدون بعدها قدرتهم على السير والحديث وخدمة أنفسهم، سواء بالأكل أو الشرب وكذلك قضاء الحاجة».

وتضيف وصوتها يتحشرج: «أصعب ما في الأمر أنني لم أعد أسمع منهم كلمة «ماما»، فكل أم تنتظر بفارغ الصبر أن تسمع هذه الكلمة من أطفالها، لكنني اليوم بت محرومة منها، وهذا يسبب لي ألماً عظيماً لا يفوقه شيء».

نجوى والتي حصلت على لقب «الأم المثالية» مؤخراً، لم تقصر تجاه أطفالها، سواء قبل إصابتهم بالمرض أو بعده، حيث تشير إلى أنها لم تحرمهم يوماً من اللعب والتنزه، وكانت تصحبهم إلى الأماكن العامة، الأمر الذي لم يتوقف حتى بعد ظهور الإعاقة لديهم.

عرفتنا على يوسف ٢١ عاماً، والذي وصل لغاية الصف الثاني وهو في حالة ممتازة، وما أن ظهرت عليه علامات الإعاقة حتى رفضته المدرسة. تقول الأم: «ذهبت به إلى مركز يعتني بالمعاقين في مدينة سلفيت، وبقي هناك لعدة سنوات، ولكن مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وتقطع الطرق بسبب الحواجز الاحتلالية، اضطررت لابقائه في البيت، الأمر الذي تعزز بعد رفض المجتمع والجيران له. وقد تطورت حالته ليصاب مؤخراً بالعشى الليلي، والذي اقعده نهائياً عن الحركة».

أما أنوار ١٧ عاماً، فعلى ذات الخط سارت، فما أن وصلت للصف الثاني، حتى ظهرت عليها ذات العلامات.

أملهم الوحيد

حينها قررت نجوى وزوجها جمال عدم الإنجاب، قبل إجراء الفحوصات الطبية اللازمة، ومعرفة السبب وراء ما يحدث لأبنائها. تقول: «اتفقت مع زوجي على عدم الإنجاب، وأجرينا فحوصات شاملة بحثاً عن العلة التي تسبب لنا هذه المصائب المتلاحقة. المفاجأة أن التحاليل المخبرية أثبتت أننا لا نعاني من أي مشكلة صحية أو وراثية، تؤدي إلى إصابة أبنائنا بهذه الأمراض، حينها نصحنا الأطباء بالإنجاب من جديد وهو ما كان».

وطيلة فترة الحمل والأم تتردد على المختصين، وتراقب وضع الجنين، حتى جاءت ميمي إلى الدنيا، والتي تبلغ اليوم العاشرة من عمرها، ولأن الام جربت كل الطرق مع أبنائها سابقاً، ولم تفلح، فقد نصحها البعض بعدم إرضاع المولودة الجديدة، «على السبب يكون في حليبها»، ولأنها كالغريق تتعلق بقشة فعلت بنصيحتهم، فلم ترضع طفلتها، ومنذ بلغت تسعة شهور أودعتها في حضانة مختصة بالأطفال حتى لا تكتسب من أشقائها أي تصرفات، حتى وصل بها الأمر إلى العمل في ذات الحضانة، حتى تكون قريبة من «أملها الوحيد» كما وصفته.

بدأت ميمي تكبر شيئاً فشيئاً، وتظهر عليها علامات الذكاء، وتميزت بين أقرانها، وباتت تشارك في الحفلات المدرسية، وتحفظ كافة الاناشيد عن ظهر قلب، وتمسك بالمايكرفون بكل ثقة، وتقف على خشبة المسرح تشدو بصوتها الرقيق. لم تصدق الأم والأب ما يشاهدانه، واستقبلا التهاني من البعيد قبل القريب، ولكن حدث ما لم يكن بالحسبان، فما إن وصلت ميمي سن السابعة، حتى تغير كل شيء، وظهرت عليها ذات العلامات الفارقة. بطء في الحديث وكثرة في الحركة وعدوانية شديدة، حتى أن المدرسة رفضتها، ومنذ ذلك الوقت وهي في البيت برفقة أنوار ويوسف.

وفاة ابنتين

معاناة أم الصابرين لم تقف عند هذا الحد، فقد أنجبت خمسة أبناء وليس ثلاثة، فأين البقية؟ تكتمل فصول المعاناة عندما علمنا أنه قد توفيت لها ابنتان، الاولى عام

٢٠٠٠، وكانت حينها في الرابعة عشرة من عمرها، حيث أصيبت بالشلل الكامل الذي رافقه جفاف شديد ونوم سريري لعدة أشهر، تسبب لها بتقرحات بالغة إلى أن فارقت الحياة. وقبل شهر من اليوم ودعت أم الصابرين طفلتها الثانية، والتي كانت بحالة جيدة جداً مقارنة بأشقائها، ولكن مرة واحدة انقلب كل شيء، فأصيبت بذات العوارض، الأمر الذي أقعدها في السرير لشهرين، عانت خلالهما من جفاف شديد وتقرحات في جسدها النحيل، إلى أن ظهر عظمها كما تقول الام، قبل أن تسلم الروح إلى بارئها.

صعوبة الحال الذي تمر به نجوى حرز الله، لم يمنعها من التفاعل مع مجتمعها المحيط، فهي ناشطة في العديد من المؤسسات والجمعيات التي تعنى بتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولأن الجرح لا يؤلم إلا من به ألم، فلنجوى عتب شديد على الجهات المختصة، لعدم إيلائهم ملف المعاقين الاهتمام اللازم. ومن خلال «صوت النساء»، توجه رسالة لكل مسؤول أن يولي هذا الملف الاعتناء المطلوب، وأن لا يتركوا هذه الفئة مهمشة، فهم بحسب كلامها «كغيرهم من البشر الذين خلقهم الله، غير أنهم لا يستطيعون التعبير عما بداخلهم والدفاع عن حقوقهم».

وقبل أن نودعها لم يفت «أم الصابرين» أن تتوجه بشكر خاص لزوجها ورفيق دربها جمال حرز الله، والذي يعينها في كل كبيرة وصغيرة تخصها او تخص أبناءهما كما قالت، وتضيف: «في غيابي يقوم بكل ما يستطيع ولا يقصر في خدمة أبنائه، وأدعو الله أن يرزقه، لأنه عاطل عن العمل منذ سنوات طويلة، ولا يعلم بحالنا إلا الله».

الذاكرة الفلسطينية بعيون النساء

رام الله- لبنى الاشقر

حين نستمع الى أصوات النساء، نتبين ما يجمع رواياتهن، حول النكبة المستمرة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ونتبين اختلافاتهن النابعة من اختلاف الطبقة الاجتماعية، ومن اختلاف التجربة الأنسانية، في البلد الذي هجرت كل منهن إليه. ومن خلال الاستماع الى صوت المرأة الخفي، والصادق، نتبين أيضا علاقات القوة بين الرجال والنساء، وبين النساء أنفسهن.

تروي النساء عن حياتهن، منذ بواكير وعيهن، فتبرز النكبة بتجلياتها كافة. ولا تختلف النساء في وصف النكبة الأولى، فهي النكبة الأص ولولاها لما حدثت نكباتنا المتتالية، التي نعيشها حتى اليوم*.

سلوى أبو خضرة...وداع يافا واللقاء:

« على شواطيء يافا عروس فلسطين رأت عيناي النور، فامتزجت رائحة البحر بأريج البرتقال والليمون، فعشقت هذا وذاك وما زلت».

تتابع سلوى ابو خضرة : أول حدث هزني وأنا طفلة في السابعة من عمري، انفجارات سوق الخضار في يافا في عام ١٩٦٣ وما تلاها من إضراب دام ستة أشهر وانعكاساته على حياة الوالد ورفاقه... الزيارات الليلية، الهمسات الغامضة التي كانت تجري بين الوالد والوالدة، أو إخفاء حقيبة، او دس قطعة سلاح في مكان آمن.

مع صدور قرار التقسيم في ٢٩/١١/١٩٤٧، تدفق الرجال من القرى المجاورة والبعيدة الى يافا لاصلاح اسلحتهم القديمة أو شراء بعضها بطريقة أو باخرى، بدأت يافا في تلك الأيام تدرك هول الخطر القادم، اذا لم يكن يخطر على بال أحد أن يافا الهادئة والغافية على شاطئ المتوسط بكل جمالها، سيتم تشويهها واحتلالها بوحشية لتصبح جارة مهشمة لمدينة تل ابيب اليهودية التي انشئت على تل الربيع او الكروم المجاورة ليافا.

الجمعيات النسائية الموجودة اخذت تجتمع بصورة متواصلة لتحدد دورها وأشكال مساندتها للمجاهدين الذين اندفعوا من المدن والقرى المحيطة وهم يحملون ما ملكت أيدهم للدفاع عن يافا الحبيبة من بطش العصابات الصهيونية المدججة بالسلاح والعتاد، تحولت تل أبيب لتصبح العدو الأول الذي يهدد مدينتنا الجميلة، وكان لابد من المقاومة بسلاح بسيط وقلوب باسلة انتظارا لوصول المدد والعون من الجيوش العربية.. حسب ما اشيع وتم تصديقه انذاك، ولكن للأسف بدأت القرى العربية المجاورة تسقط واحدة بعد الاخرى، ثم جاءت مذبحة دير ياسين المروعة وغيرها من المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية، وانتشرت اخبار تلك المجازر والإرهاب الذي مورس ضد أهلنا نساء ورجالا واطفالا. تفاقم الوضع الأمني في يافا، الأمر الذي دفع الوالد للتفكير بإرسالنا أنا والوالدة وإخوتي الصغار الى دمشق، لبيت جدتي من جهة أمي، اما هو فقد قرر البقاء مع أخي الأكبر للدفاع عن المدينة الحبيبة، وقع هذا القرار علي وقع الصاعقة، حاولت التمرد رافضة بإصرار مرافقة الوالدة مناشدة الوالد أن يبقيني معه ومع أخي، لكنه اقنعني، أو بالأحرى أجبرني على النزوح مع الوالدة، كانت ردة فعلي أن لبست الثياب السوداء تعبيرا عن الرفض والتمرد، وأول عمل قامت به أن توجهت الى مدرستي–مدرسة راهبات ماريوسف. كانت رحلة الوداع الأخير، همت في شوارع يافا، مشيت على شاطيء البحر، كانت معالم المدينه وتفاصيلها تتراقص في غمرة الدموع. كان أحساسي لحظتها بأنني أودع مدينتي البهية للأبد، وأن الفراق سيكون طويلا، وقد لا أستطيع رؤيتها ثانية...، وهكذا الى أن عدت اليها زائرة في عام ١٩٩٣، وكان االقاء حزينا موحشا وأدركت حينها أن فراق الوطن أكثر مرارة من فراق الأهل والأحبة**

عصام عبد الهادي ...عام النكبة

اثرت نكبة فلسطين على الشعب الفلسطيني باسره، لا على المرأة وحدها، تشرد كثيرون من ابناء الشعب، وهجروا من اراضيهم ومدنهم وقراهم. وكان اثر النكبة على المرأة مضاعفا: كان عليها تحمل مال لا تطيقه الجبال: قسوة التهجير، ولملمة شؤون الاسرة، والحفاظ عليها من التشردم والضياع، كما كان عليها تدبير أوضاع الأسرة المعيشية، ومراعاة أوضاع الأسرة النفسية على حد سواء. وقد شكلت النكبة علامة فارقة في عمل النساء الفلسطينيات، فكثفت الجمعيات والاتحادات النسائية جهدها وعملها، لإغاثة المنكوبين، واسعاف المصابين، وتقديم العون في كل المجالات الإجتماعية الممكنة.

جميلة صيدم.. التهجير المبكر

« ولدت في قرية عاقر قضاء الرملة واللد عام ١٩٤٧ أي قبل النكبة وضياع فلسطين، تعرفت على الحياة في تجمع لاجئين أقيم على عجل في منطقة رفح على حدود صحراء سيناء المصرية، حيث سكن الأب مع عائلته الصغيرة الفقيرة التي لاتمتلك سوى خيمة صغيرة، لا أعرف لماذا اختار أبي العيش مع عائلته في تلك المنطقة بعد أن أجبرته النكبة على الخروج من بلدته عاقر، ولكني مازلت اذكر أننا عشنا وسط خليط من العائلات المصرية والبدوية التي لها عاداتها المختلفة قليلا من تقاليد الاجئين النازحين عن أراضيهم تحت وقع القنابل ةقصف الطائرات.

دلال سلامة.. توريث الذاكرة

أجبرت عائلة دلال سلامة، مع مئات الاجئين، على الهجرة قسراً تحت تهديد السلاح عام ١٩٤٨، وطردت العائلة من قرية طيرة دندن باتجاه الشرق، تقع

القرية على بعد ١٩كم شمال شرق يافا وقدرت مساحتها الكلية سبعة الاف دونم، وبلغ عدد سكانها عام ١٩٤٥ نحو ١٣٠٠ نسمة تم تهجيرهم جميعا، ثم هدم المحتلون القرية عام ١٩٤٩ واقاموا على انقاضها مستوطنة»طيرة يهودا»

تنقل افراد عائلة سلامة على مدار عشر سنوات في عديد من قرى الضفة الغربية قبل ان ينتهي بهم المطاف بصفتهم لاجئين في مخيم بلاطة عام ١٩٥٩، وقد تشردت العائلة التي كانت تعتاش على الزراعة

ولدت دلال عام ١٩٦٥، لتتوسط اخوتها الذكور الثمانية، واختين وتربى الجميع على احاديث الجدين عن قريتهم المسلوبة طيرة دندن التي اصبحت تعرف فيما بعد باسمها الاسرائيلي» طيرة يهودا» في محاولة عبثية لاستبدال التاريخ وتغيير الجغرافية.

كان للاحاديث الدائمة عن تاريخ القرية، وكيفية اقتحامها من قبل العصابات الصهيونية، اثرها في تعزيز هوية الاحفاد وفهم جذور المعاناة، وتحولت التفاصيل التي يسردها الجد الى تاريخ مواز لمادة التاريخ التي يتعلمها الاحفاد في مدرسة وكالة الغوث في المخيم، فأصبحوا على دراية بالاستعمار البريطاني والتسهيلات التي منحها لليهود عبر الاستيلاء على الاراضي، ثم تسريبها للمهاجرين الجدد لضمان امتداد مستوطناتهم التي تحيط بالقرية .

«لم تكتف عائلتي بتوريث الذاكرة ورفد روحنا نحن الأحفاد بكل التفاصيل الممكنة عن مسقط رأسهم، بل كانت تنظم رحلات دورية في اعقاب احتلال الضفة وغزة عام ١٩٦٩ الى اثار قرية طيرة دندن المدمرة وكانت هذه الزيارات للمعالم المتبقية وسيلة اخرى لزرع الجغرافية والتاريخ في الذاكرة البصرية لي ولأخوتي».

لازالت دلال تذكر بحزن شديد حديث والدها الدائم عن التينة المعمرة على مدخل القرية. تعيش في ذاكرتها منذ عام ١٩٧٤ احداث زيارة خاطفة برفقة اسرتها الى اطلال القرية، عندما اشتاقت والدتها لرؤية منزلها بعد سنوات من الغياب ، تتابع سلامة» لحظة أن طرقت والدتي الباب أطلب عجوز يهودية، وعندما اكتشفت أننا عرب بدأت بالصراخ وهي تسأل أمي ماذا تريد؟ أجابتها بهدوء: هذا بيتي لمرة اخيرة، أجابت المرأة التي كانت لهجتها توحي انها قادمة من اليمن: لا مستحيل وبعد جدال طويل بينها وبين امي، وافقت على أن ترى البيت من العتبة فقط،، وهذا ما جرى، فيما أصر والدي على زيارة مدرسة القرية التي تعلم فيها، كانت ساحتها تمتلئ بطلبه غرباء انتابهم الذعر لرؤية عائلتنا، لم يكترث بهم وحثنا عن سنوات دراسته ومعلميه وزملائه، بدا متأثرا لمشهد المدرسة التي استبدلت هوية طلابها».**

* عن دورية الجنى الصادرة عن مركز المعلومات العربي للفنون الشعبية.
** عن سلسلة نساء رائدات من بلدي الصادرة عن طاقم شؤون المرأة.

كل عام وأنت أقرب

رسائل فلسطيني إلى امرأة نائية

بقلم: عدنان الصباح

رائعتي

لا عذر لدي لعدم وصول رسالتي السابقة لك، سوى أن حيطانهم ورق وحروفي دم أحمر، منقوع بحبك منذ الأزل، وحبك أحمر قانٍ فكيف يكون دمي؟ لا مكان للحب هنا قلت لك، فما يميز الحب الوضوح، والحب الحقيقي ينشر على الحيطان ولا يختفي في الخزائن الرطبة، وحيطانهم جبانة حتى النخاع، ولذا يغطونها دوماً ببدائل حتى لا تخترق الشمس مباشرة خزائنهم، التي يخفون بها حقيقتهم، فتنجب من رطوبتها كل أنواع المرض. كل الأمم التي تمكنت من صياغة غدها على ضوء الشمس، شرعت للفكر بكل تجلياته كل الأبواب والشبابيك.

عن ماذا اكتب لك إذاً، إذا كان من غير الممكن مثلاً أن اصرخ بعشقي تفاصيل دقيقة، وليس بإمكاني أن أقول رأيي بما يجري في ماراثونات القاهرة، ولم يسمح لي بالبكاء على أنغام حزن أطفال غزة، لأن بوابات بيوتهم تفتح على ترانيم الصلاة، وليس بإمكاني أن أحضن القدس من خرافاتهم على طريقتي، وإن كان من الضروري لحماية بيت الكرد بالعزف على أوتار جيتار في غواتيمالا.

سيدتي الأقرب من دمي

أيحق لي مثلا أن احتج على شعرنا وغنائنا للقدس، مع تقديري لكل إبداع ولأهميته، وأنا أرى ما يفعله الأعداء تحت الأقصى، من أماكن صلاة ومكتبات دينية يهودية، وطرق، وبمعنى أنهم يبنون تحت قدسنا قدسا يهودية أخرى.

ومع ذلك ما زال بيننا من يختلف مع ذاته على عنوان قصيدة، أو لقب سخيف لمنصب أسخف، أو مكان لقاء خارج الوطن للاختلاف على وطن يضيع يومياً.

عن ماذا اكتب لك أيتها الرائعة، وشراييني تنبض بعشق يمس العقل ويورق في القلب وينبض بنفس تقاسيم العروق، التي تنتشر على مدى جسدي، في وطن يصادر المحتلون به أنابيب المياه، ولا يعتقدون أن للفلسطيني دما سائلا يحتاج للماء للمواصلة. أأكتب لك عن سعر البندورة، التي يحتار بها مزارعها حين يصل بها إلى السوق، ليكتشف أن سعرها لا يساوي جزءاً بسيطاً مما صرف عليها من مال وجهد، أو أيا من منتجات بلادنا، وحين تصل إلى المستهلك يكتشف أنها لم تنتج وفق المعايير الإنسانية، وأن تجار الدم من المحتلين يحولون سوقنا إلى مسرح لكل مضر ومؤذ، حتى أدوية المزروعات، أم اكتب لك عن سعر بيض الدجاج وإغلاق الأبواب أمامه للوصول إلى أسواق الجليل والمثلث والنقب، وكذا سائر المنتجات الزراعية، فيضيع المزارع الفلسطيني وحيداً، فلا أحد يحمي حقوقه أو أسواقه أو يساعده في تحمل أخطار المواسم وشح المطر وسيطرة الاحتلال على مصادر المياه.

أأكتب لك مثلا عن ذلك الفلاح الفسطيني، الذي عمل في بناء الجدار العنصري داخل أرضه، لأنه لم يجد بديلاً للحصول على أجر يساهم في تأمين لقمة العيش لأبنائه، فشارك رغماً عنه في إضاعة الأرض وتشييد جدار الموت، في حين ما زالت قوى الثورة مشغولة بحروف البيانات ومشاكل البديع والبلاغة، واثر الحرف على الغير، وتغييب الوطن حتى الموت. عن أطفال قرية طورة، الذين لا سبيل إلى مدارسهم من بيوتهم أو إلى بيوتهم من مدارسهم، إلا من خلال جدار لا يصل بالأب إلى أرضه، ولا بالأم إلى زيتونتها.

سيدتي

يا من تعبق الدنيا برائحة الدفء على وقع خطواتك، حين تنهمر أطراف أصابعك كالمطر على حنايا التراب، وترسمين عليها نماذج لبقائنا هنا، وحضورنا في الأرض وعليها منذ كانت وإلى أن تكون، هل أطلق العنان للبوح عن حبي، عن الشقاء الذي يتخلل خطوط كفيّ المشتاقة أزلاً للمس أطراف أناملك.

يا أيقونة عمري الرائعة

عن شوقي المحموم للإنحناء على أطراف الدرب، الذي احتضن خطواتك يوماً، إنحناءات الأزقة العتيقة التي ارتسمت خطوط عينيك على حجارتها، أيجوز لي فعل ذلك؟ أم أن الحرمان سيطال حتى احتراقي للهمس، خفية عن حبك الذي يتمدد ليطال أطراف الأرض، من حيث تولد الروح على مركز الكون فلسطين.

مسجونة مع ٧٢ مواطناً خلف سياج

«أم جهاد» من عزون تروي قصة ضربها وعزل أسرتها

قلقيلية ـ صوت النساء

بينما كانت السيدة سندس سلامة «أم جهاد»، عائدة مع أبنائها من أرضها في قرية عزون عتمة جنوب قلقيلية، إلى بيتها المعزول بجدار سلكي وبوابة وجنود، تعرضت للضرب والاعتداء بأعقاب البنادق، بسبب مزاج المجندات السيء ذلك اليوم...«كما في كل يوم»!.

وتروي السيدة سندس سلامة «أم جهاد»، أنها كانت عائدة مع أبنائها إلى منزلها الذي عزله الجيش الاسرائيلي مع سبعة منازل أخرى خلف الجدار المقام جنوب القرية، عندما منعتها إحدى المجندات من المرور، بدعوى أنها خالفت الأوامر بالتقدم إلى «كابينا التفتيش» قبل أن يسمح لها. وتقول أم جهاد: إن المجندة بدأت بتوجيه الإهانات والصراخ، وأمرتها بالعودة وعدم المرور، وعندما حاولت إبلاغها بأنها تريد العودة إلى منزلها مهما حدث، قامت المجندة بتصويب بندقيتها إليها، ومن ثم بدأت بضربها بسلاحها على رأسها حتى فقدت الوعي.

وتعد أم جهاد واحدة من ٧٢ مواطناً فلسطينياً عزلهم جدار الفصل عن قرية عزون، ومنعهم من الدخول والخروج إليها، إلا عبر بوابة عسكرية خاصة، وبتصاريح مرور، وضمن إجراءات تفتيش مريرة يومياً.

حتى الأطفال

وتوضح أم جهاد، أن أطفالها الأربعة يضطرون يومياً للخضوع لتفتيش جسدي، أثناء ذهابهم صباحاً أو عودتهم ظهراً من وإلى المدرسة، فيما يضطر اثنان من أبنائها الذين يدرسون في الجامعات، إلى المبيت في إسكان الطلبة، لعدم قدرتهم على الخضوع لمزاج الجنود على البوابة.

وتجبر أم جهاد وزوجها يومياً على إبراز تصريح خاص مع بطاقاتهم الشخصية، من أجل السماح لهم بالتوجه إلى مزارعهم الواقعة في أراضي القرية، وفي كل مرة «تتغير فيها الدورية المناوبة على البوابة»، تخضع العائلة والمواطنين المعزولين لإجراءات تفتيش وإهانة مذلة.

ويوضح سكرتير مجلس قرية عزون عبد الكريم أيوب، أن سلطات الاحتلال شرعت منذ شهرين في إضافة بوابتين جديدتين جنوب وغرب القرية، بعد أن أنشأت بوابة رئيسية في شمال القرية في آذار العام ٢٠٠٣، وأدت إلى عزل سكانها البالغ عددهم حوالي ١٧٥٠ نسمة عن باقي منطقة قلقيلية. وحسب سكرتير المجلس، فإن القرية ومنذ العام ٢٠٠٣، حين بدأت العمل ببناء الجدار على أراضيها، تحولت إلى «سجن مغلق على سكانه» ليلاً، بفعل منع الدخول أو الخروج منها وإليها، من الساعة العاشرة ليلا وحتى السادسة صباحاً، ونهاراً بفعل إجراءات التفتيش المذلة على بواباتها. وفي العامين الأخيرين، منع الجيش الاسرائيلي ثلاث سيدات في حالة مخاض عسير، من المرور إلى المستشفى، ليتسنى لهن الولادة بشكل آمن، ما أدى إلى ولادة إحداهن على البوابة ووفاة جنينها. فيما توفي شاب من القرية بعد إصابته في حادث انقلاب جرار زراعي ليلاً، ولم يسمح جنود الاحتلال لطواقم الإسعاف من نقله إلى مستشفى قريب. وتبعا للمعلومات الرسمية، فقد صادر الاحتلال أكثر من سبعة آلاف دونم من أراضي قرية عزون عتمة، لصالح إقامة الجدار الفاصل بطول ٦ كيلو متر على أراضيها من كافة الجهات.

٩٨ قرية معزولة

وتعد عزون، التي تقع متاخمة للخط الفاصل بين أراضي شمال الضفة الغربية، وتلك المحتلة العام ١٩٤٨، واحدة من بين ٩٨ قرية وتجمعاً سكانياً فلسطينياً، أدى بناء الجدار إلى عزلها بما فيها من سكان، يقدر عددهم بأكثر من ٣١٢ ألف نسمة.

وحسب دراسة أعدتها لجنة مقاومة الجدار والاستيطان، فإن هؤلاء السكان باتوا يعيشون في معازل محاطة بالأسلاك الشائكة والبوابات الإلكترونية وأبراج المراقبة، ويخضعون في تلك المناطق لإجراءات عسكرية ونفسية مذلة وحاطّة للكرامة الإنسانية وتجعل حياتهم الطبيعية وتوسعهم الديموغرافي أمرا مستحيلا.

القدس تستضيف مؤتمر العنف ضد المسنين خاصة النساء

فلسطين: برعاية كل من فضيلة الشيخ عكرمة صبري، (رئيس الهيئة الإسلامية العليا)، والأب إبراهيم فلتس (راعي الطائفة اللاتينية في القدس)، افتتح المؤتمر الأول حول "ظاهرة العنف الموجه للمسنين". نظم المؤتمر بمبادرة من قسم خدمات المسنين بدائرة الرفاه الاجتماعي، وبالتعاون مع لجنة تنسيق وتطوير خدمات المسنين وجمعية نعم للمسن. عقد المؤتمر بفندق الامبسادور بالقدس، وذلك يوم الأربعاء الموافق ٦/٥/٢٠٠٩. شارك في المؤتمر أكثر من ١٠٠ شخصية دينية وعشائرية ومهنيين من كافة التخصصات، التي تعمل في مجال المسنين: أخصائيين اجتماعيين، أطباء وممرضات من العيادات والمراكز الطبية المختلفة التابعة لكوبات حوليم، إضافة الي ممثلين عن المسنين.

شمل المؤتمر العديد من المحاضرات التي تهدف إلى توعية المشاركين في المؤتمر بوجود الظاهرة بين مسني القدس وضواحيها، بنسبة لا تقل عن النسب العالمية. في بداية المؤتمر قدم كل من الدكتور سمير زعبي والسيدة منال القيسي ادكيدك (الذين أجريا دراسات حول الظاهرة في منطقتي القدس والشمال)، محاضرة عن الظاهرة مفهومها، أبعادها المختلفة وأسبابها، إضافة إلى مدى انتشارها محلياً. بينت الدراسة التي قامت بها السيدة منال القيسي ادكيدك على عينة من المسنين الذين يرتادون مراكز وأندية المسنين في القدس: بأن هناك ٣٪ من المسنين تعرضوا للعنف الجسدي جميعهم من النساء وهي نسبة مقاربة لدراسة د. زعبي حيث ٢,٥ من المسنين في منطقة الشمال يتعرضون للعنف الجسدي، وحوالي ٢٥٪ تعرضوا على الأقل لنوع واحد من أنواع العنف اللفظي والإهمال، كما أشارت الدراسة إلى الأسباب المختلفة لانتشار الظاهرة في القدس، كان أهمها ما أشار إليه المسنون من عدم الوعي والالتزام الديني من قبل المعتدي، كما تحدث كل من السيد حمد عليان نائب مديرة دائرةالرفاه الاجتماعي، والسيدة سعاد زغل مأمورة محكمة من دائرة الرفاه الاجتماعي، عن قوانين حماية المسنين من العنف الموجه لهم، ومن ثم تطرق كل من فضيلة الشيخ عكرمة صبري ،والأب إبراهيم فلتس والحاج عزام الهشلمون في بداية المؤتمر، لرأي الديانات السماوية والقانون العشائري حول نبذ الظاهرة بصورة قطعية، كما قدم الممثلين أحمد أبو سلعوم وحسام أبو عيشة، عرضاً مسرحياً هادفاً حول الظاهرة، بعد ذلك تحدثت الآنسة نورا قرط والدكتور إسماعيل الأشهب عن الآثار النفسية، الاجتماعية والصحية للعنف الموجه للمسنين، وفي نهاية اليوم توزع الحضور على العديد من ورشات العمل لإكمال النقاش حول الموضوع. تخلل فقرات المؤتمر فقرات شعرية للسيدة أم مصطفى زين، عضو في لجنة تطوير وتنسيق خدمات المسنين، وللسيدة أم مجدي حمدان عضو مؤسسة في جمعية آيات القدس.

كان من أبرز توصيات المؤتمر، تشكيل لجنة متابعة توصيات المؤتمر لتنفيذها بشكل فعلي، هذه اللجنة تتكون من المؤسسات والجمعيات العاملة في مجال كبار السن. وأكد المشاركين على أهمية الاستمرار ببرامج التوعية لكافة قطاعات المجتمع، إضافة الي التأكيد على الدور الذي يجب أن تلعبه وسائل الإعلام المختلفة المرئية والسمعية، في تسليط الضوء على ظاهرة العنف الموجه للمسنين أمام الجمهور، وحث الجمهور على اتخاذ التدابير اللازمة لمنعها.

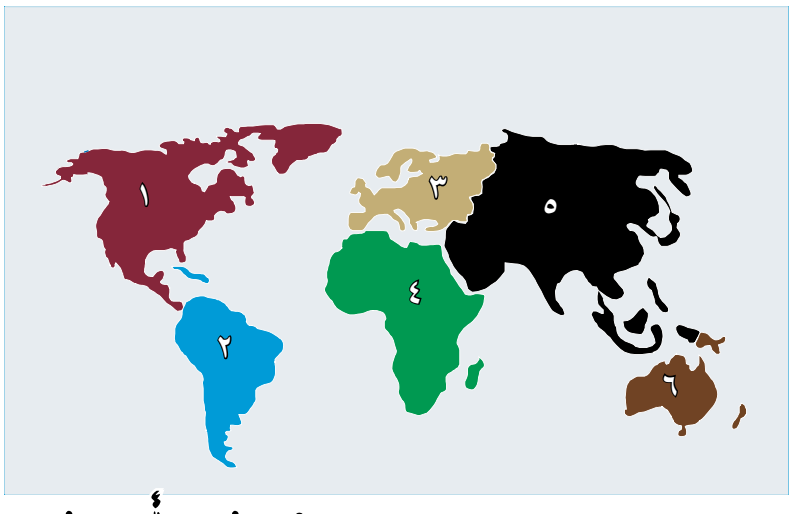

نساء وأخبار

كاتبة سعودية تتلقى ضرباً مبرحاً من اهلها

السعودية: اهتمت الوكالات بثلاثة اخبار، حيث بثت وكالة (اف ب) خبر إجازة قاضي سعودي صفع الزوجة في حالة تبذيرها، فيما اختارت (دب ا) خبر تطليق سعودي زوجته بـ'الثلاث' بعدما ألقت الشرطة القبض عليها تقود سيارته، أما وكالة (يو بي آي) فنقلت خبر تلقي حقوقيه سعودية «ضرباً مبرحاً» بعد عودتها من دورة حقوقية في بيروت. فقد تعرضت الناشطة الحقوقية السعودية سحر خان، للضرب المبرح من قبل أهلها إثر عودتها، مع والدتها، إلى المملكة قادمة من العاصمة اللبنانية، بيروت، حيث شاركت في الدورة الإقليمية للناشطين الحقوقيين في الخليج واليمن. وقالت المواقع الإلكترونية السعودية، إن أهل خان لم يكتفوا بذلك، بل إن والدها هددها بإدخالها مستشفى الصحة النفسية، ومنعها من العمل كصحافية في صحيفة «المدينة» السعودية، بحسب ما ذكر المحامي وليد أبو الخير.

ونقلت المواقع عن أبو الخير قوله: «إن سحر سبق وأن قضت مدة ثلاثة أشهر في مصحة نفسية، وهي التي لا تعاني من أي مرض نفسي، الخطوة التي تتخذها كثير من الأسر المنتهكة لحقوق بناتها بادعائها مرضهن». وقد حبست سحر بعد ذلك لمدة ٩ أشهر في بيتها، ما استدعى فصلها من العمل وضياع حقوقها. وتعتزم خان توكيل أبو الخير للدفاع عنها، لا سيما وأن التهديد بضربها وحبسها لم يزل مستمراً. وناشد أبو الخير كافة الجمعيات الحقوقية ووزارة الشؤون الاجتماعية، التدخل سريعاً في هذه الحالة، «فسحر قبل أن تكون صحافية مشهود لها بالتفاني في عملها، هي امرأة كأي امرأة أخرى لها حق الأمن والسلامة». من جهة اخرى قال قاضي سعودي في ندوة عن العنف الأسري، أنه لا بأس في أن يصفع الرجل زوجته بسبب تبذيرها الكثير من المال. ونقلت الصحيفة عن القاضي حمد الرزين أنه قال: «إن شراء المرأة لعباءة باهظة الثمن على سبيل المثال، يبرر ضربها».

وأثارت تصريحات القاضي ضجة، في ندوة كانت تقام في مدينة أبها، حول دور مسؤولي القضاء والأمن في منع العنف الأسري. وحضر الندوة عدد من المسؤولين اضافة الى نشطاء في مكافحة العنف المنزلي، بمن فيهم ممثلون لبرنامج الأمان الأسري الوطني. وقال الرزين إن عمق مشكلة العنف في المنزل، لم تكن تعتبر حتى وقت قريب مشكلة خطيرة في البلاد، التي تقضي تقاليدها بأن لا تعلن المشاكل العائلية خارج المنزل. وأصبحت النساء السعوديات خلال السنوات الأخيرة أكثر جرأة في التعبير عن مشكلة ضرب الأزواج للزوجات، وإساءة معاملة الآباء لأطفالهم. إلا ان الرزين قال أن بعض اللوم يجب أن يلقى على النساء بسبب تصرفاتهن، مضيفاً أن لا أحد يضع حتى جزءاً صغيراً من اللوم عليهن.

المساواة بين الجنسين ضمن أولويات الشراكة المغربية الأوروبية

المغرب: يمثل تعزيز دور المرأة في المجتمع إحدى أهم القضايا في الشراكة الأوروبية المتوسطية، بشكل عام، والمغربية الأوربية على وجه التخصيص. وتقوم سياسة المساواة بين الجنسين على أساس تعهد جماعي باتخاذ تدابير لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، ومنع جميع أشكال التمييز وضمان حماية حقوق المرأة. تحددت هذه السياسة في المؤتمر الوزاري الأول الأورمتوسطي، في إسطنبول، سنة ٢٠٠٦، ثم جرى التأكيد عليها في البيان الختامي لوزراء خارجية الاتحاد من أجل المتوسط في مرسيليا، في ٤ نوفمبر ٢٠٠٨. وأسس المؤتمر الوزاري الأورو.متوسطي في إسطنبول، لسياسة حول «تعزيز دور المرأة في المجتمع»، وصدرت قرارات تقتضي إنجاز أعمال ملموسة، من بينها إجراءات «تهدف إلى تعزيز دور المرأة في المجالات السياسية، والمدنية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى مكافحة التمييز». وتوصل الوزراء إلى استنتاجات تحدد وجهة التحرك، وخطة عمل خلال خمسة أعوام، وآلية للمتابعة». وسيعقد المؤتمر الوزاري المقبل في المغرب، في ٢٠٠٩، بينما احتضنت بروكسيل أول ورشة عمل حول «مشاركة المرأة في الحياة السياسية» في ٢٠٠٨.

«حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي» تطالب بتعديل قانون الجنسية اللبناني

لبنان– بات موضوع حق النساء اللبنانيات بمنح جنسيتهن لعائلاتهن، يستحوذ على الكثير من اهتمام السياسيين والمسؤولين في الآونة الأخيرة، عكستها جملة التصاريح والمواقف التي صدرت بهذا الخصوص. حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي نوهت الى كافة الجهود الساعية لتعديل الجنسية الحالي. ففيما يتعلق باستثناء الفلسطينيين، أشارة الحملة إلى ان حق النساء اللبنانيات بالمساواة التامة في المواطنة هو أمر مكرس بالمادة السابعة من الدستور، وبالتالي، لا يمكن التفريط بهذا الحق لأي سبب من الأسباب. من جهة أخرى، فإن هذا الحق لا يتعارض مع مسألة رفض التوطين الوارد ايضاً في الدستور. لذا فإن التمسك برفض التوطين يجب أن يقترن بمبدأ التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، الذي هو الضمانة الأساسية لبلوغ الحقوق الوطنية للفلسطينيين المقيمين في لبنان، وبالتالي يجب فصل موضوع منح الجنسية لعائلات النساء اللبنانيات المتزوجات من فلسطينيين (والذي يطال نسبة قليلة منهم) عن مسألة الحقوق الوطنية للفلسطينيين في لبنان.

وفي هذا السياق توافق «حملة حق لي ولأسرتي» و«آباء وأبناء لحق الجنسية» على ضرورة وجود ضوابط واضحة وشفافة لكيفية الإفادة من هذا الحق بهدف ضمان أي تجاوزات فردية، توضح بعد القيام بدراسة موضوعية دقيقة لواقع تلك الأسر وللملفات والطلبات المقدمة. وتشدد الحملة على أن تكون هذه الضوابط غير تمييزية بحق الفلسطينيين وان تنطبق على كل الجنسيات الأخرى. يذكر أن حملة جنسيتي التي أطلقتها مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي تنفذ في لبنان بالشراكة مع مؤسسة التضامن النسائي للتعلم.

نكبة القدس والمقدسيين معاناة ٦١ عاماً

التضييق حتى الاختناق...كي لا يكون للمقدسيين بيت!

القدس ـ تحسين يقين

لربما لا يحتاج الأمر لكثير من التوصيف، ولا التقرير، ولا التحليل والرأي؛ فقد بلغ بسلطات الاحتلال الإسرائيلية من وقاحة واستهتار بأبسط حقوق الإنسان مبلغاً، لم يبق من جديد سوى الترحيل القسري للمقدسيين عن مدينتهم، ورميهم خارج سور الجدار العنصري البغيض، الذي لم يقف عند وصف الضم والفصل، بل امتد إلى أن يكون جدار الترحيل، لطول حصره للبشر داخل المدينة في حدودها قبل ٤١ عاماً، في الجزء الشرقي الذي احتل عام ١٩٦٧، ناهيك عن ثلاثة أرباع القدس التي احتلت عام ١٩٤٨.

حال المقدسيين اليوم هو نتاج تحكم الاحتلال الصهيوني العنصري بالحيز العام للقدس وفضائها الطبيعي، منذ ما قبل النكبة، بسبب تواطؤ سلطات الانتداب البريطاني مع المستوطنين اليهود، وليس انتهاءً باحتلالها وباقي أراضي فلسطين عام ١٩٦٧.

سلوان اليوم المثال الأبرز، لتطاول الاحتلال على الوجود الفلسطيني في المدينة، حيث يبدأ منها فصل جديد هو الأخطر، والذي ترجو سلطات الاحتلال وما يسمى بلدية الاحتلال أن يقود إلى هجرة طوعية لمئات من السلاونة (أهل سلوان).

عنصرية همجية

«لم نستطع الحصول على رخصة، فبنينا شقة صغيرة ملاصقة لبيتنا لأخي الذي تزوج حديثا، فما كان من سلطات الاحتلال إلا بتغريمنا ٢٠٠ ألف شيكل، حتى الرخصة لو منحت تكلف كثيراً، أي أننا لن نستطيع البناء..» هذا ما يقوله محمد العباسي من سلوان، والذي يؤكد أن البناء في القدس محرم، فقط باستثناءات قليلة.

ويضيف عباسي أن القدس لم تتغير كثيراً منذ ٤١ عاماً، كل المدن تكبر ما عداها تنكمش، ولا تتمدد كما يلائم للزيادة السكانية، فيضطر الأهالي للخروج منها والإقامة خارجها، لكن بسبب تخوف المقدسيين من مصادرة بطاقات الإقامة، اضطر الكثيرين للعودة والسكن في بيوت صغيرة لا تفي بحاجة الأسرة.

ويتابع: «انظر تلك هي بيوت المستوطنين في سلوان، والتي تتم حمايتها من الشرطة وحرس الحدود، إنها بيوت صارت تزداد يوما بعد يوم، لترسيخ ما يسميه اليهود بمدينة داود، قرب سور القدس، وأسفل المسجد الأقصى، على أمل أن يتم ربط «مدينة داود» في سلوان بساحة البراق (حائط المبكى)، بطريق يمر تحت المسجد الأقصى». ويرى المواطن أن عنصرية الاحتلال بلغت أمراً عظيماً، في فصل خدمات بيوت المستوطنين اليهود من ماء وكهرباء وصرف صحي، عن بيوت أهل البلد الأصليين. نترك سلوان إلى حي الأشقرية وبيت حنينا، حيث تابعت سلطات الاحتلال تهويد المكان والحد من إعماره.

ذبح بيت حنينا

يرى المواطن محمد الياسيني أن تهويد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للقدس، لم يكن قادما من فراغ، بل يجيء في سياق عملية تهويد منظمة، بدأت بتحجيم نمو المدينة المقدسة، وما حولها من ضواح كانت عامرة قبل سقوط الضفة الغربية عام ١٩٦٧.

ويضيف لقد ازدهرت البلدة وصارت جزءاً من القدس، حتى أن المغفور له جلالة الملك حسين قد بنى له قصراً في البلدة، لكن سقوط القدس لم يسمح بإنهائه، فاحتله الإسرائيليون مع باقي أراضي الضفة.

فبيت حنينا الجديدة التي تأسست كضاحية راقية من ضواحي القدس، ثم استمرت بالتمدد والتوسع الطبيعي، في حقبة الأربعينيات والخمسينيات وازدهرت في الستينيات، وقليلاً من عقد السبعينيات، ثم ما لبثت أن أصبح نموها بطيئاً بسبب إجراءات الاحتلال.

كانت هذه بيت حنينا الجديدة، المدينة الصغيرة الناشئة في الضواحي، وقصتها مع إجراءات الاحتلال وهدم البيوت الذي كان مبكراً، لقمع المقدسيين عن التمدد لتقزيمهم وتقزيم أحلامهم، في الوقت الذي نمت فيه مستوطنات كبرى مثل راموت وجفعات زئيف وبسجات زئيف والنبي يعقوب.. إلى آخر القائمة التي لا تبدو أنها ستتوقف! هذا ما ذكره علي عامر مدير وحدة الجدار والاستيطان في رئاسة الوزراء، وهو يتحدث عن تهويد محيط القدس، وبشكل خاص منطقة بيت حنينا، التي تركز الحديث عنها مؤخراً مع أعمال التجريف الاحتلالية لإقامة جدار الفصل العنصري. إن هدم البيوت في حي الأشقرية في بيت حنينا هذه الأيام، ما هو إلا امتداد لرحلة الاحتلال في تحجيم ضواحي المدينة، والذي تستمر به حتى الآن. إن خير مثال على خطورة الجدار كأسلوب تهويد هو قرية بيت حنينا، التي تنقسم إلى قسمين، فوفقا لمحمد عبد الحافظ منسق اللجنة الشعبية لمناهضة الجدار في البلدة، أن كلا بيت حنينا البلد وبيت حنينا الجديدة، هما نفس البلدة لكن يفصل بيوت القسم الغربي عن بيوت القسم الشرقي مسافة ٧٠٠ متراً، فنجد مثلاً في العائلة الواحدة أخاً يملك منزلاً في القسم الغربي (بيت حنينا البلد) والأخ الآخر يسكن في القسم الشرقي. فقد فصل الجدار بين الجزئين، بين العائلات نفسها، الأب عن الابن والأخ عن أخته، مع أنهم يسكنون في نفس القرية، وصارت البلدة الواحدة بحاجة لمقبرتين بعدما تعذر دفن الأموات معا في مقبرة واحدة، لقد فرّق الجدار بين الأحياء وبين الأموات!

أما الأرض المصادرة فصارت بعيدة عن أصحابها وراء الأشياك والأسلاك والجدران، تقف الكاميرات على أبراج ترصد حركة البشر.

وقد ذكر محمد عبد الحافظ منسق اللجنة الشعبية لمناهضة الجدار في بيت حنينا، أن سلطات الاحتلال تمضي في تخريبها دون خجل أو حساب لأية مواثيق دولية، وهي نفسها التي تضرب يومياً بقرار محكمة لاهاي ببطلان الجدار عرض الحائط.

يقول رئيس مجلس قروي بيت حنينا أحمد البرش، إن سلطات الاحتلال بضم الضواحي ومنها بيت حنينا إلى ما يسمى بلدية القدس، ومنحت أهالي بيت حنينا الجديدة بطاقات هوية القدس، فيما منحت أهالي بيت حنينا القديمة بطاقات هوية الضفة الغربية، ولم يكترث السكان كثيراً بهذا التقسيم، رغم ملاحظتهم للفرق بين الخدمات والامتيازات والتأمينات الاجتماعية ومخصصات الأطفال وكبار السن.

في الوقت نفسه قيّدت البناء، بما يجعل القرية متصلة معاً، كان ذلك مخططاً له، فهل شق الطريق الجديد كان صدفة؟ أم أنه جرى الإعداد له من ٤١ عاماً وربما أكثر!

كان ذلك بداية الصدع والشق، الذي تعمق مع مرور الوقت، فبينما لم يشكل تقسيم الهوية مشكلة للسكان بسبب اتصال طرفي القرية، فقد أصبح الحال يصعب خصوصاً في أواخر الثمانينات، علماً أنه قبل ذلك لم يكن يسمح بشكل رسمي للحناينة الضفاويين بالمبيت في القدس، أو حتى في بيت حنينا الجديدة، أسوة بمنع سكان الضفة بالمبيت في القدس، وأن سلطات الاحتلال كانت تغض النظر عن المبيت لحاجات السوق الإسرائيلية للعمال للعمل في الورش والمستوطنات والمصانع والمزارع.

ويضيف البرش: «ثم كانت الانتفاضة الأولى التي حملت معها سلوكاً جديداً، يضيق الخناق على القدس، ويقمع نموها وتمددها، ويخفف من تواصلها مع باقي محافظات الضفة الغربية، واستغل الاحتلال الانتفاضة لتمرير سياسته التهويدية للقدس بشكل عام، وإرساء أسس الفصل بين القدس كقلب للضفة الغربية وباقي المدن. فأقامت سلطات الاحتلال الحواجز العسكرية على أبواب القدس، في الجهات الأربع، خصوصا جهة رام الله، فبدأت تدريجياً في العزل، أولاً بالتفتيش، ثم منع السيارات الخاصة، ثم منع السيارات العمومية، ثم منع الشباب من المرور، ثم منع الكبار، إلا بتصريح، كان يسهل الحصول عليه في البداية، حتى يشجعوا الناس على الحصول عليه والاعتراف بهذه الإجراءات، وللأسف فقد وقعنا جميعاً ضحية جهلنا، وسوء تقديرنا حين تنافسنا وتنازعنا للحصول على هذا التصريح الذليل، ثم صار صعباً، وصعباً جداً».

بيت إكسا وهدم الحلم

فوجئت عائلة أمجد شحادة من قرية بيت إكسا بالجرافات والدوريات الإسرائيلية، التي بدأت بتخريب محيط بيتها الجديد، ومن ثم الانقضاض عليه لتسويته بالأرض. وبالرغم من أن صاحب البيت يحمل رخصة بناء صادرة من وزارة الحكم المحلي، إلا أن سلطات الاحتلال تحججت كذبا بأن البيت يقع في منطقة «ج» التي تخضع للسيادة الإسرائيلية، وفقاً لاتفاقية أوسلو، والتي هي جزء من اتفاقية معقودة بين السلطة الوطنية وحكومة إسرائيل، التي حددت صلاحيات البناء في مناطق «ب» الواقع فيها بيت أمجد شحادة من بيت إكسا، التي لم تعد حكومة إسرائيل تحترمها أصلاً! لم يكتف الجنود بهدم البيت الذي يتكون من طابقين بمساحة ٢٧٠ متراً، بل قاموا بضرب الأستاذ أمجد شحادة وأخته آية، وألقوهما على الأرض ومنعوهما من الوصول إلى الأرض والبيت.

لقد دمرت الجرافات الكبيرة البيت وكرم العنب والأشجار المثمرة، التي قلمها أمجد قبل أيام على أمل قطف ثمارها الحلوة صيفاً.

في بيت عائلة أمجد الكسواني المنكوبة، استقبلني أمجد قائلاً: «كما ترى، من الطبيعي أن يكون لنا بيت نتوسع فيه ككل الناس، وهكذا «حوشت» ما استطعت ووفرت واقتصدت في نفقاتي من أجل بناء البيت، الذي يكلف كثيراً، وأنا موظف صغير أعمل في وزارة التربية، بالكاد أستطيع تدبير أمري حتى آخر الشهر، حيث إنني أدفع ثلث راتبي فقط أجرة مواصلات من بيت إكسا الى رام الله».

تقول ربا زوجة أمجد المهدوم بيتها: «يشكل تأمين البيت عبئاً مالياً ضخماً على المواطنين، ففي ظل الضائقة الاقتصادية أصلاً، وفي ظل قوانين التنظيم الجائرة وفي ظروف الحصار وتأمين المواد اللازمة، فإن تأسيس بيت هو بمثابة مغامرة كبرى، وكل مواطن يدرك هذا الكلام، وكلنا يدرك معاناته الخاصة وهو يجهز البيت، ابتداءً من تأمين قطعة أرض وتوفير مبلغ مالي لازم للبدء بشراء المواد ودفع مستحقات العمال. فأن يكون لك بيت أمر أصبح كالحلم، حتى أن الكثيرين يؤثرون السكن بالإيجار على مغامرة محاولة بناء بيت».

وذكر شحادة بأن سلطات الاحتلال قالت له قبل هدم البيت، إن البيت يقع في المنطقة «ج»، فرد عليهم «بل البيت في منطقة «ب»، ومعي رخصة من وزارة الحكم المحلي، وفعلاً البيت في المنطقة «ب» المسموح فيها بالبناء». وأضاف لكن حين حسب الغزاة بطريقة أخرى تعسفوا في الحساب، وقالوا إن البيت مقام على الخط الفاصل بين منطقتي «ب» و«ج»، فهل هناك أكثر انتهاكا للحقوق الإنسانية؟ كان هناك حوار بين الطرفين، فتقدم أمجد لطلب رخصة أخرى من سلطات الاحتلال، ولم يحس أن هناك نية للهدم، لأجل ذلك لخصت والدته ما حدث من هدم البيت بكلمة: «غدرونا!». أهالي قرية بيت إكسا معذبون في بلدتهم الجميلة حيث لم يعد مسموحاً لهم البناء إلا داخل البلدة الصغيرة! أي لم يعد لهم مكان للبناء، فارتفع البناء رأسياً في القرية، فأصبحنا نحن المارين منها نرى بناء الطوابق المتعددة على غير عادة القرويين.

الترانسفير بعينه

مستوطنة راموت التي أقيمت عام١٩٦٧ تطغى على المكان، وعلى باب بيت إكسا بوابة تفتح وتغلق حسب الأهواء، والكساونة معرضون للنفي عن الطريق الذي كانوا يسيرون فيه من مئات السنين.

وجه سارة أمجد ابنة السادسة مغاير لوجه ليان، إنها تضحك لكن ليس الضحك الذي نعرفه. هو شيء من الضحك غير الحقيقي كرد فعل لما حدث، كل طفلة استجابت للصدمة بطريقتها.

قالت سارة لأبيها أمجد: «لا تبن بيتاً يراه الجنود، لأنهم حين يرونه سيهدمونه». لقد صعّبت سارة مهمة أمجد، إذ كيف سيخفي البيت عن عيون مسؤول التنظيم الاحتلالي ميخا، التي تتجسس باستمرار وتراقب المكان؟.

لكن سارة التي علمت بخسائر والدها جراء هدم البيت، أبت إلا الوقوف إلى جانبه، فوعدت أنها ستحوش في حصالتها المصاري لمساعدته، فلا يحزن!

كانت صغيرات أمجد وربا سارة وليان وضحى، يعشن على أمل الانتقال الى البيت الجديد للتوسع فيه، وكن ينتظرن تنفيذ أمجد وربا وعدهما بتخصيص غرفة خاصة للأطفال لهن، ليلعبن بحرية، يرتبنها كما يشأن، ويعبثن ويلهون فيها بحرية، لكن متوسعين آخرين ـ بالطبع كانوا لسارة وأخيتها بالمرصاد، فاغتالوا أحلامهن وأحلام أمجد وسارة والأهل والعمة تمام، مستوطنين يتزعمهم رئيس حكومتهم السابقة أبو هدم البيوت الفلسطينية المقدسية، ايهود اولمرت واللاحق نتنياهو. تكثفت عمليات هدم البيوت الفلسطينية من قبل بلدية الاحتلال في القدس وما سمي الإدارة المدنية، متسلحين بذرائع واهية تزرع الكراهية في القلوب، وتحرم المواطنين من أبسط حقوق الإنسان: وهو أن يكون لهم بيوت.

أسئلة كثيرة تطرح نفسها حول الهواجس الإسرائيلية من الخطر الديموغرافي الفلسطيني في القدس، والخوف من الولادات والبيوت الفلسطينية.

يذكر أمجد شحادة مفارقة غريبة، لكن ليس على الاحتلال ويقول: «في ظل هدم البيوت الفلسطينية، التي تقام بشكل شرعي وطبيعي نتيجة زيادة عدد أفراد الأسرة الفلسطينية، نجد على الجهة الأخرى بيوتاً بل مدنا تقام بشكل غير شرعي وغير طبيعي وغير قانوني، حيث ما زال الاستيطان الإسرائيلي يلتهم ويضيق الخناق على القدس لفرض أمر واقع على مستقبل المدينة».

ويتساءل بحرقة: «كيف يمكن أن يكون لمستوطنين بيوت غير شرعية في أرض محتلة، ولا يمكن أن يكون لمواطنين أصليين شرعيين بيوت شرعية في أرضهم؟».

تلك بعض حال نكبة المقدسيين المستمرة منذ عقود، والتي استطاع الاحتلال الاستمرار بها، عبر تأجيل قضية القدس ليس إلى قضايا الحل الدائم، بل إلى ما لا نهاية، عبر التسويف واللف والدوران.

في القدس...النكبة تتجدد كل يوم...

قانون لم الشمل الإسرائيلي يهدد ٢٠ ألف فلسطيني بالترحيل

القدس المحتلة: خاص

بعد كل زيارة لمنزل جدها لأبيها في مدينة نابلس، تشعر عبير ذات السبعة أعوام بمرارة كبيرة، فهي تدرك تماما أنها ستعود إلى البيت بلا والدها لان حاجز «قلنديا» لا يسمح له بذلك، أو هكذا يخيل لها، ما دفعها ذات مرة أن تتقدم إلى الجندي لتقنعه بالسماح لأبيها بالمرور إلى بيته.

عبير لم تفهم رد الجندي حينما قال لها أن والدها لا يحمل تصريحا لدخول القدس فردت عليه «نحن لا نحمل تصريحاً أيضاً» فكان الرد النهائي أنه أي والدها «لا يحمل هوية القدس ليتمكن الدخول بدون تصريح».

هوية من طرف واحد

عبير حصلت على الهوية المقدسية من والدتها التي تزوجت ابن خالتها من مدينة نابلس عام ٢٠٠٠ قبل أن تسن حكومة الاحتلال تعديلا على قانون لم الشمل والذي تم من خلاله تجميد كافة معاملات لم الشمل لعائلات المقدسية المتزوجين من فلسطينيين في الضفة الغربية و قطاع غزة. وتعيش عبير مع أمها و أخوتها الثلاثة في مدينة القدس، وبالتحديد في حي وادي الجوز، فعلى مدار سنوات وعيها لا تتذكر أياما متواصلة كان فيها والدها ينام في البيت مثل باقي «الآباء»، وخاصة في المناسبات والأعياد الرسمية والتي تضطر إلى السفر لمنزل جدها للقائه هناك. والدة عبير والتي تعيش بدون زوجها، ليست بأحسن حالا، تقول: «صعوبة الحياة لا تتوقف على الأطفال فقط، فعدم وجود زوجي يلقي عبئاً إضافياً علي كأم عاملة عليها أن تقوم بكافة مستلزمات الأسرة والعائلة نتيجة عدم تمكن زوجي من ذلك، الأمر الذي يخلق مشاكل كبيرة لنا». و تتابع: «هناك الكثير من العائلات التي تستطيع أن تحصل على إقامة مؤقتة و هذا الأمر الذي لم نتمكن أيضاً من الحصول عليه، فالشروط الداخلية صعبه للغاية، فهي تشترط إقامته في القدس ثلاث سنوات متواصلة ومن ثم يكون هناك محددات العمر و أن لا يوجد لديه إي ملف أمني لدى المخابرات».

٢٠ ألف فلسطيني مهدد...

يكون هناك محددات العمر و أن لا يوجد لديه إيه ملف امني لدى المخابرات. ويمكن أن يكون السبب الأمني، كما في حاله والد عبير، ليس مباشرا، فشقيقه الأكبر معتقل لدى الاحتلال و يقضي حكما بالسجن لأكثر من ٨ سنوات، الأمر الذي يجعل الأمر يكاد يكون مستحيلا له.

٢٠ ألف فلسطيني مهدد

عبير و عائلتها تعاني من قانون عنصري يتهدد أكثر من ٢٠ ألف عائلة بالترحيل والتهجير عن مدينتهم الأم، كما يقول مركز القدس للمساعدات الاقتصادية و الاجتماعية، في آخر تقرير له صدر في نيسان الماضي.

فقانون لم الشمل معمول به منذ عام ١٩٨٠، فبعد أيام على احتلال ما تبقى من القدس في عام ١٩٦٧ تم إجراء عملية إحصاء للسكان الذين تواجدوا في المدينة، الأمر الذي حرم آلاف المقدسيين من حقهم في الإقامة في المدينة.

وفي العام ١٩٨٠ أعلنت الكنيست الإسرائيلي قانون «القدس عاصمة إسرائيل» حيث شكل هذا القانون بداية لسلسة من إجراءات التهجير من خلال الهوية المقدسية، و كانت القوانين المطبقة على تسجيل الأطفال و لم الشمل في حالة كون الزوجة من حملة هوية القدس والزوج من حملة هوية السلطة أشد القوانين تعقيداً والتي كانت تغير من فترة لأخرى وفقا لسياسة الحكومة ووزير الداخلية المكلف.

وقد أدخلت الحكومة الإسرائيلية في عام ٢٠٠٢ تعديلا على «قانون التجنيس الإسرائيلي» المعدل عام ٢٠٠٠ يمنع خلاله الزوج من العيش مع زوجته في القدس، إذ إنه لا يحمل الهوية المقدسية التي تخوله من ذلك، الأمر الذي يعني أن كامل الإجراءات ومعاملات لم الشمل التي كانت بانتظار الرد قد توقفت بالكامل.

و بحسب القانون الجديد عند تقديم جمع الشمل لأحد سكان السلطة الفلسطينية ان يكون سن المطلوب شمله للرجال ٣٥ عاما، وللنساء فوق سن الـ ٢٥، إن بعض الحالات تضطر للانتظار على الأقل عشر سنوات للبدء بهذه الإجراءات. الى جانب ذلك، يمنع النظر في الطلب نهائياً في حالة «وجود موانع أمنية» و التي يمكن ان تكون مظلة تندرج تحتها قائمة طويلة من الأسباب، ويشترط دفع رسوم الطلب وهي ١٣٥٠ والتي يمكن ان يضطر مقدم الطلب إلى دفعها سنويا كون القانون ينص على أن الطلب يجب أن يجدد سنوياً.

مدير مركز القدس للمساعدة القانونية والاجتماعية، زياد الحموري، أشار الى خطورة هذا القانون والذي يهدف إلى حسم الواقع الديمغرافي في مدينة القدس المحتلة لصالح اليهود من خلال تهجير أكبر نسبة من السكان المقدسيين عن المدينة، ويعتبر شكلاً من أشكال العقوبات الجماعية تطال النساء والأطفال دون مبرر، وتحرمهم من حقهم في ممارسة حياتهم الطبيعية، عدا عما تتركه هذه العقوبة من تأثيرات وتداعيات خطيرة نفسية واجتماعية واقتصادية على أفراد العائلة جميعا، خاصة الأطفال الذين فقدوا الأمن والاستقرار وحرية التنقل وحقهم أيضا في الإقامة الدائمة.

و كشف الحموري عن وجود ٢٠ ألف طلب لم شمل ينتظر المصادقة عليها في الداخلية وان عدم الموافقة عليها يعني خروج سكان مقدسيين يوازي هذا العدد بشكل مضاعف، فكل عائلة لديها على أطفال الأمر الذي يعني سحب الهويات المقدسية منهم.

حياه مشتته

ولمواجهة ذلك يضطر ٢٠ ألف فلسطيني للعيش حياة مشتته كما تعيش عبير و عائلتها، مما يعني واقعا جديدا للنساء على وجه الخصوص، تقول والدة عبير : «أراجع كل القضايا الخاصة بعائلتي وخاصة قضايا الصحة والتعليم والتأمين بسبب عدم تمكن زوجها من الدخول إلى مناطق القدس».

بالإضافة إلى انفصال زوجها بالكامل عن عائلتها: «أبنائي مسجلون في بطاقة هويتي و في حالة مرض أي منهم اضطر لمتابعتهم في المراكز الصحية لوحدي بسبب عدم تمكن زوجي من ذلك».

وبحسب أم عبير فأن المضايقات لا تتوقف على معاملات الزوج، و إنما تتعداها في حاله وجود الأطفال الذي يسجلون فقط في هوية من يحمل الهوية المقدسية من الوالدين، ويتطلب الأمر مراجعة يومية على مدار أعوام لتسجيلهم، وفي حالتها فإن العبء الكبير يقع عليها: «في كل مرة أراجع فيلا نسجلهم ويها وزارة الداخلية لتسجيل الأولاد في هويتي يطلب مني الموظف أوراقا جديدة الأمر الذي يشكل أعباء إضافية علينا في محاولة لجعلنا نسلم بواقع الأمر بكل حيثياته، وضحوا في النهاية من غير سكان المدينة».

«فلسطين وطن مجزئ» رواية فرنسية لتفاصيل فلسطينية

رام الله: عزيزة نوفل

في اليوم الأول للاجتياح الإسرائيلي لمدينة رام الله وحصارها لمقر الرئيس الفلسطيني في المقاطعة، وصل الصحافي الفرنسي «بنجامين بارت» إلى مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، وبمهمة محددة وهي تغطية الاجتياح، إلا أن المهمة التي كان من المقرر أن تستمر أياما استمرت سنوات.

فالصحافي «بارت» لا يزال يسكن فلسطين ويغطي أخبارها لصالح صحيفة «اللوموند الفرنسية» والتي تعنى كما غيرها من الصحف العالمية والدولية بالأخبار السياسية الرئيسية للحدث السياسي في فلسطين، إلا أن «بارت» وجد وراء هذه الاخبار ما لا يعرفه الفرنسيون ويستحق الكتابة، كما يقول، فكان كتاب «فلسطين وطن مجزأ» والذي ركز فيه على التفاصيل الدقيقة لحياة المواطن اليومية والتي صبغها الاحتلال بلونه، و التي اختفت وراء الحدث السياسي العام، لشعب رغم اعتياده عليها يعاني منها...

تفاصيل يومية...

و في المركز الثقافي الفرنسي في مدينة رام الله، احتفل «بارت» بكتابه الجديد الذي ضمنه مجموعة من المقالات الصغيرة جداً، لقصص من الحياة الفلسطينية في كل من غزة والضفة، دمج فيها تأثير الاحتلال و الانقسام الفلسطيني بين الضفة القطاع على الحياة اليومية للفلسطينيين.

و في استعراضه للكتاب قال انه وخلال سنوات طويلة من عمله الصحافي كان يرغب في زيارة «الأراضي المحتلة» للتعرف الى طبيعة المنطقة و بالفعل سافر من مصر حيث كان يعمل واتجه إلى «إسرائيل»، و تنقل خلالها في جميع المدن الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ فمن تل أبيب حيث وصل إلى حيفا و منها إلى القدس، إلا انه وخلال هذه السنوات لم يفكر في زيارة الضفة الغربية أو القطاع خوفاً مما يجري من أحداث فيها. ولكن في يوم الاجتياح قرر خوض هذه التجربة، واكتشف واقعا مغايرا، يقول: «ما رأيته هنا مختلفا تماما، رأيت شعبا تحت الاحتلال يعاني باستمرار في كل تفاصيل يومه، والاهم من ذلك انه شعب يعيش فصلاً جغرافياً قسرياً بين الضفة الغربية من جهة و القطاع من جهة أخرى». وبعد سنوات من العمل و المتابعة كانت لدي الخبرة الكافية لإعداد هذا الكتاب من خلال تجميع مجموعة من المقالات ووضعها في إطار كتابي، تلخص كافة الأحداث التي وقعت منذ عام ٢٠٠٣ - و حتى اليوم، كل التطورات السياسية و غيرها التي وقعت وخاصة فيما يتعلق بالانفصال بين غزة و الضفة.

الاحتلال مشكلتهم

ويشير «بارت» إلى أن نوعية التغطية التي ركز عليها وهي تغطية الوقائع التي تحدث خلال عمله الصحافي و انفعالاته الشخصية عليها في قوالب مختلفة بحيث يضع القارئ في صورة حقيقة لما يجري على الأرض بالضبط»، يقول: «الاحتلال أكبر مشكلة يعاني منها الشعب الفلسطيني، الإحتلال بممارساته اليومية البسيطة قبل الكبيرة، بالإضافة إلى نتائج الانقسام بين فتح وحماس، والتي أضافت عبئا للمواطن العادي».

ومن انطباعه القوي بالانقسام، استوحى بارت عنوان كتابه «فلسطين وطن مجزأ»: «خلال فترة عملي تنقلت بين غزة والضفة كثيرا، حيث كان هناك فصلا جغرافيا بسبب الاحتلال، و بعد الانقسام أصبح الانقسام جغرافياً وسياسياً، و خلال مقابلتي لفلسطينيين من كلا الطرفين لاحظت أنهم بدؤوا ينسون خلال حياتهم العادية ما يحصل في الطرف الأخر، وكان ذلك واضحاً خلال حرب غزة الأخيرة في يناير الماضي، حيث كان حجم التفاعل مع ما يجري في الضفة ضعيفاً للغاية، و أنا حقيقة تفاجئت بذلك».

و تابع: «الفلسطينيون في القطاع يتحدثون عن الضفة كأنها دولة أخرى، فهم لا يعرفون أي شيء عنها، ولا يتواصلون مع بعضهم البعض وحتى لو كانت هناك إمكانية قبل الحسم العسكري لحركة حماس في القطاع، الآن لا يوجد إية إمكانية لذلك». وعن الفكرة التي حاول إيصالها لقارئ كتابه يقول: «اعتقد ان الفرنسيين يعرفون الإنتفاضة والحرب والإحتلال ولكنهم لا يعرفون وجه الإحتلال الحقيقي و كيفية الحياة تحت هذا الإحتلال بتفاصيله اليومية، فهم لا يقفون على الحواجز، ولا يحتاجون لتصاريح دائمة، ولا يدركون كيف يمكن العيش في معازل بدون مياه أو كهرباء أو خدمات، نحن نرسل لصحفنا الأحداث الكبيرة وتبقى خلفها التفاصيل الدقيقة، والتي تشكل مركبات الحياة للفلسطيني والتي لا يمكن أن نعرفها دون أن نعيش هنا».

ويؤكد انه وخلال كتابه سعى لتقديم هذه الصورة بتفاصيلها وبوضوح، لوسائل الإعلام العالمية، وهي أنه «إحتلال يسلب الفلسطينيين كامل حريتهم».

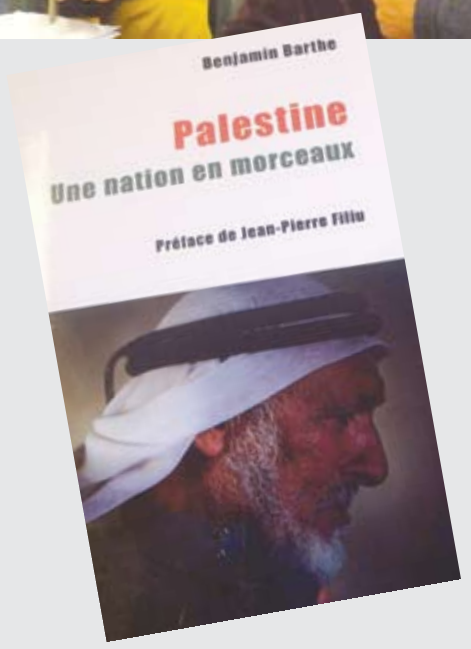

سنعود بعد أسبوع...

خلود جمعة

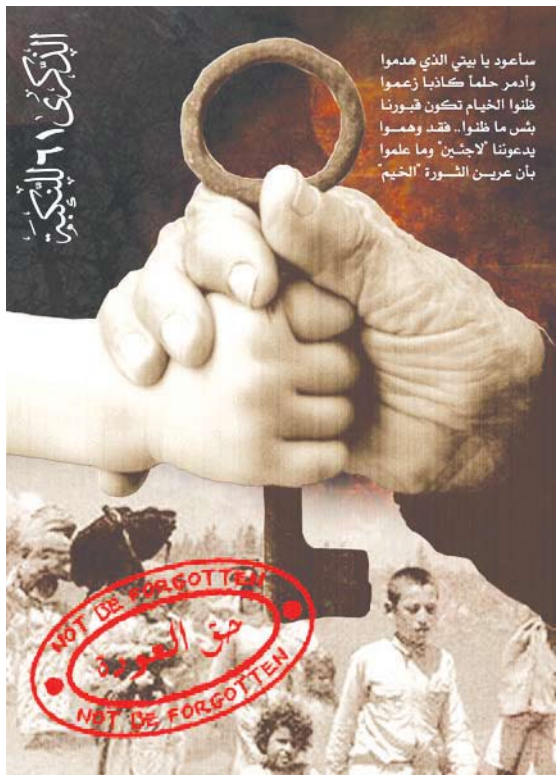

توقفت السيارة عند مشارف قرية قراوة بني حسان، كنا في طريقنا إلى مسح ميداني لهذه القرية العريقة، حيث كانت مهمتنا كطلبة في قسم الهندسة المعمارية أن نلتقط بعض الصور للمباني الأثرية القديمة، والقيام بتحليل هذه الصور وإعادة هيكلتها وترميمها، بما يتناسب مع متطلبات العمل المنسوب إلينا، كانت هذه المرة الأولى التي أزور فيها بيوتا قديمة يرجع عهدها إلى مئات السنين. تجولنا في القرية، جبنا طرقاتها وأزقتها القديمة، مر على سيرنا أنا وزملائي قرابة الساعتين، حيث استقبلتنا إحدى العائلات هناك، وقام أحد أفرادها بمرافقتنا حيث الأماكن الأثرية، التي تسللت إلى أطرافها مظاهر العمران الحديث، وحاولت أن تطغى على عراقة مبانيها القديمة، استوقفني مشهد لأحد البيوت القديمة ذات القباب والأقواس الشامخة، كان منظر ذلك البيت يستفزني للاقتراب أكثر، خاصة بعد أن شاهدت رؤوسا صغيرة تطل من إحدى فتحاته الضيقة، تابعت المسير في ممر ترابي تحفه قطع صخرية هزيلة، قادتني إلى حيث المنحدر المؤدى إلى ذلك البيت الصامد. كانت تجلس على مقعد خشبي يتجاوز عمره سنين عمري، ومن حولها يلعب الصبيان، أخذت تنهرهم لإفساح المجال لمروري، استندت على عكازها متجهة نحوى باسمة، وكأنها لم تستقبل زوارا منذ زمن طويل، اعتذرت لها عن طريقة دخولي متسللة، وأخذت أبرر لها وهى تسحبني من ذراعي لأشاركها مقعدها الخشبي، أخذت أتأملها، كانت تحمل ملامح جميلة طمستها علامات الدهر وتركت بصماتها عليها، انتقلت عيناي إلى الزوايا والأركان التي احتلتها الأباريق والأواني الفخارية، التي اتخذت لها مكاناً ثابتاً منذ أعوام، انتقلت ببصري إلى شجرة التين التي احتضنت المنزل بأفرعها المتناثرة، بادرتني بسؤالها عن سبب مجيئنا هنا، فلقد كان واضحاً بأني لست من سكان هذه القرية، فأخبرتها بتفاصيل زيارتنا، أخذت تستمع إلي وهى نصف شاردة، وعندما توقفت عن الحديث ابتسمت ونادت على أحد الصبية ليحضر الموقد لتصنع لي القهوة، لم أمانع، فلقد أغرتني رائحة المكان بارتشاف قهوة المساء مع سيدة المكان.

باشرت بصنع قهوتنا، كانت مبتسمة طوال الوقت، وعندما انتهت قدمت لي فنجاناً من القهوة بيد مرتجفة، تبادر إلى ذهني أن أسألها عن عائلتها، ومن هؤلاء الصبية؟ حيث كان من الواضح أنها تعيش وحدها في هذا المنزل، أخبرتني بأنها جدة الطفلين، وأنها آثرت العيش في هذا المنزل القديم، حيث يقطن أبناؤها الثلاثة في منزل حديث البناء في مدخل القرية، وأشارت لي صوب ذلك المنزل الذي بناه أبناؤها وانتقلوا للعيش فيه، تاركين لها الحرية بالبقاء في ذلك المنزل القديم، الذي بالكاد يصلح للعيش، وعندما سألتها عن سبب بقائها هنا، أشاحت بوجهها بعيداً وأخذت نفساً عميقاً قائلة، قالوا لي سنعود بعد أسبوع، مر ستون عاماً ولم نعد، كنت طفلة صغيرة، كانت قريتنا جميلة.

مدت يدها الهزيلة إلى صدرها، وأخرجت حبلاً مهترئاً، يحمل مفتاحاً صدئاً، انهمرت الدموع على وجنتيها وهي تردد، قالوا لي سنعود بعد أسبوع، كان بيتنا يشبه هذا البيت كثيراً، أذكر كيف دهموا قريتنا في الصباح في ذلك اليوم الرهيب، أخلوا القرية وقتلوا من قتلوا ودمروا ما شاءوا، وخرجنا حاملين بعض الأمتعة التي تكفي لأيام قليلة، أغلق أبى باب منزلنا وعلق المفتاح في رقبتي رابتاً فوق رأسي، لا بأس سنعود بعد أسبوع، كان آخر ما رأيته شجرة التين وأرجوحتي الحديدية، ودعتها باكية وأنا أتمزق ألماً، تابعنا السير لمسافات طويلة، فلم نكن نعلم وجهتنا بعد، أمسكت بمفتاح منزلنا طوال رحلتنا، وأخذت أتساءل لم رحلنا ما دمنا عائدين بعد أسبوع؟ اقتربت من والدي وأمسكت بيده بقوة، ضغط على يدي برفق قائلاً، اعتني ببقية إخوتك، فربما سنمكث في العراء لبضعة أيام قبل أن ... واكتفى بهذه الكلمات، أذكر يومها بأننا سرنا مسافات طويلة إلى المجهول، بتنا ليلتها في العراء، بكيت طوال الليل وتشبثت أكثر بمفتاح منزلنا، وجاء صباح ذلك اليوم الذي حفر في ذاكرتنا مأساة عاشت معنا إلى يومنا هذا، فلقد استفاق الجميع على صرخة أمي وهى تبحث عن أخي الصغير، هب أبى من نومه مذعوراً، وأخذنا نركض في كافة الاتجاهات، بحثنا وبحثنا ولكن لا جدوى، فربما التحق أخي بإحدى العائلات ظناً منه بأنه معنا، انتحبت أمي إلى أن أصابها الهزال والمرض، ولم يتوقف أبي عن البحث في القرى المجاورة، عائداً كل يوم منكس الرأس مكفهراً، يضع رأسه على إحدى الصخور ويغط في نومه. انهمرت دموع حرقتها على من فقدت قائلة: «يوما ما سيعود»، سأحيا على أمل لقائه، رفيق دربي، صديق طفولتي، كم أشتاق له، كأننا كنا بالأمس نلهو تحت شجرة التين.

أخذت تكفكف دموعها بينما تلمست أناملها المفتاح طويلاً، وأردفت تقول: «ما زلت أحلم كل ليلة بأننا سنعود بعد أسبوع». تابعت حديثها: «اعذريني إنها الحاجة إلى البوح، أو ربما الشوق». أجبتها: «لا بأس، حتماً ستعودين وسيعود». تنهدت قائلة: «العودة ليست إلى الجماد فقط، بل إلى الأحياء الذين يجعلون للأرض رائحة طيبة، وللنبات عبقه الخاص، وللهواء نقاءه وللمياه عذوبتها».

موعد مع الخيام

نجوى غانم

لا شيء يوقف الصغار عن اللعب، حتى ولو كان الموت يتجول في الطرقات، التي تتسابق عليها أقدامهم الصغيرة. ومهما كان الدمار المحيط بهم قادما من كل اتجاه، فهم أطفال شمال غزة، الذين عاشوا نكبة تلو أخرى رغم صغر سنهم، إذ ما أن يعيشون بهدوء حذر، في بيوت كانت تؤويهم، حتى تسارع آلة البطش الصهيونية إلى سلبهم الأمان، بسلبهم بيوتهم وأرواحهم.

ومع ذلك ما زالوا يلعبون ويمرحون إلى جوار الخيام، التي أصبحت بيوتهم ومأواهم بعد الحرب الأخيرة على غزة. بانتظار فك الحصار الذي يكبل كل تطور في القطاع، وبالحلم بأحد البيوت الطينية التي تجتهد الحكومة لكي تقيمها في غزة، لتوقف انتظار الصغار لفك الحصار، والحصول على سقف يلم شمل عائلاتهم من جديد.

العيون الصغيرة تطارد بعضها في متعة يجتثونها من بين أسنان الموت المطبقة على المنطقة، فهم لم يختبروا العيش في الخيام من قبل، ولا يدركون المعنى الحقيقي للخيام، إلا كونه نقصا لما كانوا يملكون في بيوتهم، وأيامهم تمضي بين اللعب والمرح وقليل من التمني، الذي يبعثه فيهم آباؤهم بإعادة إعمار قريب لما قد هدم.

أما هي فقد أطلت برأسها خارج الخيمة، تخرج مذياعاً صغيراً من جيبها، فكونها أمية لا تعرف القراءة، تعتبره عينها التي ترى بها العالم الكبير، الذي يبدو غير واضح المعالم بالنسبة لها في معظم الأحيان. فقد أصبحت عادتها كل صباح بعد أن سكنت الخيمة من جديد، أن توضب حاجياتها القليلة المعلقة في سقف الخيمة، وتسوي مكانا تجلس فيه عند بابها. وبما بقي من بصر في عيون زرقاء كانت يوما جميلة، قبل أن تحجبها تجاعيد ثمانين عاماً وأكثر من الأسى، تراقب المارة أمام خيمتها، بينما تستمع لآخر الأخبار التي لا تأتي بجديد من وجهة نظرها.

وتتساءل بينما تحاول رفع صوت المذياع لتسمع بوضوح ما تقوله إحدى المحطات عن فتح قريب للمعابر، من الذي يهتم لعجوز مثلي؟ ومن الذي سيعيد لي كل ما سلب مني؟ يمر بها أحد أحفادها الذين نجوا من الحرب، التي عصفت بالمنطقة وحصدت العديد من الأحبة، يجلس قبالتها ويسألها ككل صباح، هل سئمت الخيمة يا جدتي؟.

تتبسم فيشرق الوجه المتجعد، الخيام اليوم مختلفة يا ولدي، إذ لم تنصب في أرض غريبة، بل على أنقاض بيتك، وعلى نفس أرضك. أما الخيمة بعد النكبة فقد كانت موعدنا الأول مع الاجتثاث والتهجير والضياع. ففصولها كلها كانت متشابهة في قسوتها ومرارتها.

تنهدت العجوز وشرعت كطفلة صغيرة تستدعي ذكريات أمس قريب قائلة: «لم يكن في باحة الخيمة أشجار تسكنها العصافير، فتوقظنا زقزقتها كل صباح، كما كان في باحة دارنا، ولم يكن خلف الخيمة بقرة تدر اللبن من ضرعها، فنتناوله على الافطار.

في دارنا كان الخير كثيراً، أما الخيمة ففيها ذقنا طعم اليتم والانكسار، فقد استشهد أبي الذي كان يلبي طلباتنا ويحمينا ويجمعنا حوله. بموته أصبحنا منكوبين نكبتين، فما عدنا ننتظر المساء ليعود للبيت بابتسامته وما يحمل من أغراض، بل أصبحنا بانتظار الطعام الذي توزعه وكالة الغوث، والذي اعتدنا عليه قسراً وأصبحنا نترقب وصول البقج التي توزعها الوكالة، والتي قلما وجدنا فيها ما يناسبنا من ملابس».

تتوقف قليلاً ثم تستأنف قائلة: «أفتقد ظلال شجرة الخروب الضخمة، التي كانت تتوسط باحة دارنا، حيث كنا نسارع أنا وإخوتي وأخواتي إلى ظلالها عند الظهيرة».

تتداخل التفاصيل في رأس العجوز المرهقة من كثرة الأحزان، ولم تعد تذكر سوى تفاصيل النكبة، وما حل بهم وهم صغار، وتعاود مخاطبة حفيدها قائلة: «منذ النكبة يا ولدي لم يعد لنا وطن، إذ خلفناه وراءنا نازفاً منهوباً مستباحاً من وجوه غريبة جاءت مع الريح، ودنست أرضنا الطيبة، أيد نجسة خرجت من الوحل وتلطخت بدمائنا، وهاجرنا نبحث عن وطن نشعر فيه بالأمان، وعشنا وهم لقياه، لكن بعد كل نوم عميق وحلم بالاستقرار، توقظنا نكبة جديدة، تعيدنا للضياع مجدداً وكأننا على موعد دائم مع الخيام.

مؤتمر العمل الدولي

الاتفاقية رقم ٣

اتفاقية استخدام النساء قبل الوضع وبعده(١)

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، وقد انعقد في واشنطن في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩١٩ بناء على دعوة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية؛

وإذ قرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة باستخدام النساء قبل الوضع وبعده، بما في ذلك مسألة إعانات الأمومة، وهو موضوع يدخل ضمن البند الثالث في جدول أعمال اجتماع هذا المؤتمر المعقود في واشنطن؛ وإذ قرر أن تأخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية،

يعتمد الاتفاقية التالية التي ستسمى اتفاقية حماية الأمومة، ١٩١٩، لتصدقها الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، وفقاً لأحكام دستور هذه المنظمة:

المادة ١: ١- في مفهوم هذه الاتفاقية تشمل عبارة «المنشآت الصناعية» بوجه خاص

(أ) المناجم، والمحاجر، وغير ذلك من أعمال استخراج مواد معدنية من باطن الأرض؛ (ب) الصناعات التي يتم فيها صنع منتجات، أو تحويلها، أو تنظيفها، أو اصلاحها، أو زخرفتها، أو صقلها، أو إعدادها للبيع، أو تفتيتها أو إتلافها، والصناعات التي يتم فيها تحويل المواد، بما في ذلك بناء السفن وتوليد وتحويل ونقل الطاقة الكهربائية أو القوى المحركة من كل نوع:

(ج) بناء أو تجديد بناء أو صيانة أو اصلاح أو تعديل أو هدم أي بناء، أو سكة حديدية، أو خط ترام، أو ميناء أو حوض أو رصيف بحري أو قناة، أو ممر مائي داخلي، أو طريق أو نفق أو جسر أو قنطرة، أو شبكة للمجاري أو مصرف للمياه، أو بئر، أو تركيبات برقية أو هاتفية، أو تركيبات كهربية، أو مصنع للغاز، أو شبكة لتوزيع المياه، أو غير ذلك من أعمال الإنشاء، فضلاً عن تحضير مثل هذه الأشغال والإنشاءات وبناء أساساتها:

(د) نقل الركاب أو البضائع بالبر أو السكك الحديدية أو الطرق المائية الداخلية، بما في ذلك تحميل وتفريغ البضائع في الأحواض والأرصفة والمرافىء والمخازن، باستثناء النقل اليدوي.

٢- في مفهوم هذه الاتفاقية، يعني مصطلح «منشأة تجارية»، أي محل مخصص لبيع السلع أو لممارسة أية عمليات تجارية.

٣- تعين السلط المختصة في كل بلد الحد الفاصل بين الصناعة والتجارية من ناحية، والزراعة من ناحية أخرى.

المادة ٢: في مفهوم هذه الاتفاقية، تعني كلمة «المرأة» أي امرأة أياً كان سنها أو جنسيتها، متزوجة كانت أو غير متزوجة، وتعني كلمة «طفل» أي طفل، شرعياً كان أو غير شرعي.

المادة ٣: يلتزم في أي منشأة صناعية أو تجارية، عامة كانت أو خاصة، أو في أي فرع لها، وباستثناء المنشأة التي لا يعمل فيها إلا أفراد من أسرة واحدة، بما يلي:

(أ) عدم السماح للمرأة بالعمل خلال الأسابيع الستة التالية للوضع؛

(ب) إعطاء المرأة حق الانقطاع عن عملها اذا قدمت شهادة طبية تثبت احتمال حدوث الوضع في غضون ستة أسابيع؛

(ج) منح المرأة اثناء المدة التي تتغيب فيها عن عملها وفقاً للفقرتين (أ) و (ب) اعانة مالية تكفي تماماً لاعاشتها هي وطفلها في حالة صحية طيبة، على ان تدفع هذه الاعانة اما من الاموال العامة او عن طريق نظام للتأمين، وتحدد السلطة المختصة في كل بلد بدقة مقدار هذه الاعانة، كما يكون للمرأة الحق -كإعانة اضافية - في الحصول على رعاية طبية مجانية من طبيب او قابلة مؤهلة: ولا يجوز ان يؤدي اي خطأ من الطبيب او القابلة في تقدير تاريخ الوضع الى حرمان المرأة من الحصول على هذه الاعانة ابتداء من تاريخ صدور الشهادة الطبية حتى تاريخ حدوث الوضع فعلاً.

(د) اعطاء المرأة في كل الحالات، اذا كانت ترضع طفلها، الحق في نصف ساعة من الراحة مرتين يومياً خلال ساعات عملها لهذا الغرض.

المادة ٤: اذا تغيبت امرأة عن عملها وفقاً للفقرة (أ) او الفقرة (ب) من المادة ٣ من هذه الاتفاقية، او اذا ظلت متغيبة عن عملها مدة اطول نتيجة مرض يثبت بشهادة طبية انه ناتج عن الحمل او الوضع ويجعلها غير قادرة على استئناف العمل، لا يجوز قانوناً، قبل ان تتجاوز مدة تغيبها حداً اقصى تعينه السلطة المختصة في كل بلد، ان ينذرها صاحب عملها بالفصل من عملها اثناء هذا التغيب او ان يرسل اليها انذاراً بالفصل ينتهي اجله اثناء فترة هذا التغيب.

المادة ٥: ترسل التصديقات الرسمية لهذه الاتفاقية، وفقاً للشروط المقررة في دستور منظمة العمل الدولية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها.

المادة ٦: تتعهد كل دولة عضو في منظمة العمل الدولية تصدق هذه الاتفاقية بتطبيقها على مستعمراتها وممتلكاتها ومحمياتها التي لا تتمتع بحكم ذاتي كامل، مع التحفظات التالية:

(أ) أن يكون تطبيق أحكام الاتفاقية متعذراً بسبب الاوضاع المحلية:

(ب) أن يكون من الممكن ادخال التعديلات اللازمة لتكييف احكام هذه الاتفاقية مع الاوضاع المحلية.

٢- تخطر كل دولة عضو مكتب العمل الدولي بما تقرره بالنسبة لكل من مستعمراتها او ممتلكاتها او محمياتها التي لا تتمتع بحكم ذاتي كامل.

المادة ٧: بمجرد تسجيل تصديق دولتين عضوين في منظمة العمل الدولية لهذه الاتفاقية لدى مكتب العمل الدولي، يخطر المدير العام جميع الدول الاعضاء في منظمة العمل الدولية بذلك.

المادة ٨: يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية من تاريخ إصدار المدير العام لمكتب العمل الدولي هذا الإخطار، ولكن لا تكون ملزمة الا للدول الأعضاء التي سجلت تصديقاتها لدى مكتب العمل الدولي، وتكون بعد ذلك نافذة بالنسبة لأية دولة عضو من تاريخ تسجيل تصديقها لدى مكتب العمل الدولي.

المادة ٩: تتعهد كل دولة عضو تصدق هذه الإتفاقية بتنفيذ أحكامها في موعد أقصاه اول تموز /١٩٢٢، وباتخاذ الإجراءات اللازمة لإنفاذ احكامها.

المادة ١٠: يجوز لكل دولة عضو صدقت هذه الاتفاقية ان تنقضها بعد مضي عشر سنوات من بدء نفاذها، وذلك بوثيقة ترسل الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها، ولا يكون هذا النقض نافذاً الا بعد مضي سنة من تاريخ تسجيله لدى مكتب العمل الدولي.

المادة ١١: يقدم مجلس إدارة مكتب العمل الدولي الى المؤتمر العام، كلما رأى ضرورة لذلك، تقريراً عن تطبيق هذه الاتفاقية، وينظر فيها إذا كان هناك ما يدعو الى إدراج مسألة مراجعتها كلياً او جزئياً في جدول اعمال المؤتمر.

المادة ٢١: النصان الفرنسي والانكليزي لهذه الاتفاقية متساويان في الحجية.

(١) بدأ نفاذها في ١٣ حزيران ١٩٢١، وقد عدلت في عام ١٩٥٢ بالاتفاقية رقم ١٠٣.

دروب المعرفة

بعض قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية

القرار (١٨١)

هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي العام ١٩٤٧، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبموجب هذا القرار يتم تقسيم فلسطين بين العرب واليهود فيها، حيث كان اليهود بطرقٍ سرية ورسمية ومنظمة، يهاجرون إلى فلسطين حتى أصبحوا كياناً ثابتاً، ونسبة التقسيم هي ٥٥٪ للعرب، وما يتبقى لليهود، وتبقى القدس منطقة دولية غير تابعة لأحد معين، بالطبع إسرائيل وافقت على القرار، وأعلنت قيام دولة إسرائيل، أما العرب عامة فرفضوه، وأعدوا الجيوش لمنع تطبيق القرار ١٨١ بالقوة، وبالفعل تحرك الجيش المصري وتحت ولايته قوات من دول عربية أخرى، وتحرك الجيش الأردني، أما الجيش السوري واللبناني فقد حاربا قليلاً ثم توقفا عند حدود الهدنة، وكذلك الجيش المصري، عبر ووصل إلى حدود القدس (حدود الهدنة)، وأعلن وقف إطلاق النار، وأما الجيش الأردني، فقد تحرك من خلال خطة جهنمية، جمعت كلاً من توفيق أبو الهدى (رئيس الوزراء الأردني)، وجولدامائير (رئيسة الوزراء الإسرائيلية لاحقاً) ووزير خارجية بريطانيا، كان مقتضى الاتفاق أن يتقدم الجيش الأردني حتى حدود القدس)حدود الهدنة(وبهذا يمكن اعتبار الدول العربية قد ساهمت في تطبيق القرار ١٨١، ولكن بشكل ملتف.

القرار (١٩٤) الخاص بحق العودة

«إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد:

١- تعرب عن عميق تقديرها، الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل، في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢- تنشىء لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة، تكون لها المهمات التالية:

أ- القيام بقدر ما ترى أن الظروف القائمة ملائمة، بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (د أ-٢) الصادر في ١٤ أيار سنة ١٩٤٨.

ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ج - القيام بناء على طلب مجلس الأمن، بأية مهمة توكلها حاليا قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق، القيام بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن توكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

٣- تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، اقتراحا بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة، لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤- تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥- تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن، الصادر في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات، تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٦- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق، لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٧- تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة، بما فيها الناصرة، والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية، لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة، بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة، فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨- تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وأبعدها غرباً عين كارم، بما فيها المنطقة المبنية في موتسا، وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

- تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة، بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق، لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي، المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

- إن لجنة التوفيق مخولة بصلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩- تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس، بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً، بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافىء والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١- تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر، من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

- وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق، بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢- تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين تحت إمرتها، بما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها، بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن، وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤- تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعاً، إلى التعاون مع لجنة التوفيق، وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥- ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات، واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة، لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ١٨٦ بـ ٣٥ صوتاً، مع القرار مقابل ١٥ ضده وامتناع ٨.

قرار مجلس الأمن الدولي (٢٤٢)

أقر بالإجماع في المجلس وصدر يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧

إن مجلس الأمن،

- إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط.

- وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان.

- وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق.

١- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير، (نص الفقرة باللغات الفرنسية والإسبانية والروسية والصينية: انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير).

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

٢- يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج - ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص، يتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية، ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن، بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

الأرض في ذاكرة الفلسطينيين

عرض روز شوملي مصلح

التعبير عن النكبة يأخذ أشكالاً مختلفة، فتأريخ النكبة يأخذ أيضاً أشكالاً مختلفة. وكي يكتسب التأريخ للنكبة بعده الثقافي والاجتماعي، يصبح تعبير الأفراد هاماً في رسم ملامح التاريخ الحقيقي للشعب من خلال ما تحمله الذاكرة من أحداث وتفاصيل قبل حدوث النكبة. وهنا يكتسب التاريخ الشفوي للحكاية الفلسطينية أهمية خاصة، لأنه يشكل الذاكرة الجماعية للشعب.

التأريخ الشفوي ليست فكرة جديدة، فقد بدأ العمل بها كمؤسسة، مركز المعلومات العربي للفنون الشعبية في بيروت منذ آذار ١٩٩٢. وقد ساهم بعض الأفراد مثل السيدة روز ماري صايغ فيما كتبته عن فلسطينيي مخيمات لبنان، ومن خلال ما أجرته من مقابلات مع النساء منذ بداية الثمانينات، في لفت النظر إلى جوانب هامة من تاريخ وثقافة الشعب الفلسطيني تم تجاهلها في مرحلة النضال الوطني. وينطبق مثل هذا الكلام على بيان نويهض الحوت التي اعتمدت التأريخ الشفوي منهجاً رئيسياً في أطروحتها المشهورة، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧–١٩٤٨. ولكن تجربة مركز المعلومات، العربي للفنون الشعبية في بيروت تتميز بمحاولة مأسسة الفكرة، والتوعية بأهميتها ومن خلال تدريب كادر يقوم بجمع المعلومات أو من خلال التعبئة على أهمية التأريخ الشفوي، من خلال مجلة الجنى التي تعنى بالتراث الشعبي والتاريخ الشفوي.

وكم سرني أن التأريخ الشفوي في لبنان ترافق مع التأريخ الشفوي في فلسطين، وكأن هذا البعد الجديد في تسجيل التاريخ لبى حاجةً عند الشعب الفلسطيني كي يكتب تاريخه الفعلي، في الداخل والخارج. وسرني أيضاً هذا التشبيك بين المؤسسات العاملة في هذا المجال، في داخل الوطن من جهة، ومع خارجه من جهة أخرى، كي تجمع جهودها معاً، وبالتالي تصل إلى ذاكرة جمعية هي أكبر بكثير من الحكايات المنفردة، على رغم أهمية هذه الحكايات.

في كل لقاء لي مع الصديقة لينا الجيوسي، كان موضوع التاريخ الشفوي للشعب الفلسطيني يشكل موضوعاً أساسياً في أحاديثنا. وكان هاجسها دائماً أن نسجل الحكايات قبل فوات الأوان. وقد كان لهذا الهاجس دور في تطوير برنامج التاريخ الشفوي الفلسطيني لمؤسسة مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني – شمل.

ولأن النكبات تتواصل مع تواصل وتصعيد الهجمة الصهيونية للاستيلاء على الأرض وتهجير أهلها منها، وحرمانهم من العودة إليها، كان التعبير عن النكبة تعبيراً عن العلاقة بالأرض، وبالتفاصيل التي تعكس الحياة اليومية ضمن مرحلة معينة، على هذه الأرض. ولأن الأرض كانت ولا تزال وسيلة إنتاج أساسية في فلسطين، فإن الحرمان منها يعني الحرمان من الإنتاج الأساسي، وبالتالي فإن الاستقرار الاقتصادي الذي وفرته الأرض يصبح في خبر كان. ومن يراجع الأمثلة الشعبية والعادات والتقاليد يجد مقدار ما تتأثر البنى الفوقية في العلاقة بالأرض، ويدرك ما قد يعنيه الحرمان منها.. ومن هنا، فإن تسجيل ما تبقى في ذاكرة من عاصروا النكبات وعاشوا اللجوء مسألة في غاية الأهمية، لأنها لا تشكل فقط نافذة على مرحلة معينة، وعلى الثقافة والعلاقات الاجتماعية في تلك المرحلة، ولكنها تفسر كيف استطاعت الذاكرة الجمعية في الشتات أن تحل محل الأرض، وكأن هذه الذاكرة أصبحت هي حدود الوطن . ولأن النكبات توالت، وما زالت تتوالى على الشعب الفلسطيني، فإن التوثيق ضروري ليس فقط لمرحلة ما قبل النكبة، بل للنكبات التي تلت نكبة سنة ١٩٤٨، وبخاصة تلك التي رافقت تجربة اللجوء.

وضمن هذا السياق يأتي كتاب «الأرض في ذاكرة الفلسطينيين» الذي صدر حديثاً عن مركز شمل في رام الله في هذا العام. والكتاب هو الأول من سلسلة التاريخ الشفوي الفلسطيني من إعداد الكاتب عبد الفتاح القلقيلي، والذي اعتمد على التاريخ الشفوي الذي تم تسجيله في مخيم جنين اثر اجتياح المخيم في نيسان ٢٠٠٢ وبعد لجوء سكانه إلى تجمعات جديدة بعد أن دمر معظمه*. وقد قام مركز شمل بتفريغ ١٠٠ مقابلة، استخدم الكاتب نحو نصفها في الوصول إلى الاستنتاجات المتعلقة بالأرض في ذاكرة الفلسطينيين.

يبدأ الكتاب بتمهيد من مركز شمل، ومقدمة من قبل الكاتب، ويمتد الكتاب على مدار ١٩٢ صفحة. أما التمهيد الذي بدأ به الكتاب فقد أعدته الدكتورة لينا الجيوسي مع الدكتور ساري حنفي مدير مركز شمل، حول سلسلة التأريخ الشفوي، الذي كان هذا الكتاب باكورتها. كما عرج التمهيد على المحاولات التي قام بها مركز شمل، من محاولة التأسيس لذاكرة جمعية تساعد على توليد تاريخ اجتماعي فلسطيني جاد، كان ذلك من خلال الدراسات التي تقوم بها المؤسسة، من حيث دراسة نقل تجربة الآباء والأجداد لأبنائهم وأحفادهم، أو من خلال مقارنة ما يتم جمعه مع المصادر الموجودة للتاريخ. كما عرف التمهيد بمجالات عمل المركز الأخرى والتي ينوي المركز القيام بها من أجل جعل المعلومات التي يتم جمعها في متناول العموم.

أما مقدمة الكاتب، فقد اهتمت بتوضيح المصطلحات، حيث ميزت بين تدوين الشفاهة والتأريخ الشفوي. فالتدوين هو كل استطلاعات الرأي على الاستمارات المكتوبة، والتي تعبأ كتابياً، وكل المقابلات بالصوت أو الصوت والصورة لتعبأ كتابياً فيما بعد، أما التأريخ الشفوي فهو تدوين الرواية الشفوية عن أحداث قديمة حيث يكون ما بقي منها في ذاكرته، أو الصورة الحالية لها في ذاكرته، جزءاً من الذاكرة الجماعية أو ما يمكن أن تكون. وهذه الذاكرة الجماعية هي إحدى مكونات ثقافة ذلك المجتمع. ويستعرض الكاتب الأدبيات المختلفة حول موضوعة التاريخ الشفوي مضمناً ما جاء من مراجع عربية أو غربية. وفي اختياره لموضوع الكتاب، يبرز الكاتب مفهوماً مركباً للأرض، فهي أرض وناس بكل ما لهم من علاقات مع الأرض، وفيما بينهم. وهي في ذاكرة الفلسطيني تعني الوطن.

ويتضمن الكتاب أربعة فصول: الفصل الأول يتناول مفهوم الأرض عند الفلسطينيين وعند اليهود. الأرض للفلسطيني مقدسة لسببين: لأن الله باركها، وجعلها مهبط الرسل، ومسرى آخرهم (محمد صلى الله عليه وسلم) والثاني لأنها مجبولة بدماء الشهداء المدافعين عنها كونها تعرضت لغزوات كثيرة ومتتالية. وقد عقد الكاتب مقارنة مع شهادات الذين تضمنتهم المقابلات، وكان هناك تقديس للأرض واعتبارها كالعرض من حيث الحفاظ عليها.

أما عند اليهود فإن الأرض تعتبر جزءاً من الثالوث : الأرض والشعب وحلول الإله أو الدين. وقد اعتبر سفر التكوين الأرض من النيل للفرات. أما الصهيونية فقد اعتبرت أرض فلسطين هي أرض الميعاد.

وفي الفصل الثاني، يبحث الكاتب مسألة الأرض باعتبارها أساس الصراع بين الفلسطينيين والحركة الصهيونية، ويستعرض الإحتلالات الثلاثة المختلفة للأرض الفلسطينية. الاحتلال التركي، والانتداب البريطاني، والاستيطان الصهيوني. وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام هامة: القسم الأول يتعرض للقوانين التي رافقت كل احتلال، ودورها في تحديد ملكية الأرض ونقلها أو مصادرتها، ويتطرق هذا الجزء إلى الدور الذي لعبه الانتداب البريطاني في تسهيل مصادرة الأرض من خلال القوانين. وفي هذا الفصل أيضا، تدعم شهادات المبحوثين والمبحوثات السياق التاريخي للاستيلاء على الأرض من خلال القوانين التي سنتها فيما يتعلق باستملاك الأراضي، ومصادرتها. وباستثناء مبحوثَين، فقد أشار كل المبحوثين والمبحوثات إلى الدور الخطير الذي لعبته بريطانيا في مصادرة الأرض ونقلها إلى اليهود.

والقسم الثاني من الفصل الثاني يستعرض محاولات الاستيلاء على الأرض والتصدي لها بخاصة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وما بعدها، وما قبل سنة ١٩٤٧، وما بعدها.

أما القسم الثالث من الفصل الثاني فيتناول الواقع الفلسطيني الذي نجم عن اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، ويتناول الكاتب الحلول المطروحة لمشكلة اللاجئين.

أما الفصل الثالث فيتناول، من خلال ذاكرة الرواة، الذاكرة الشعبية الفلسطينية لمخيم جنين. وقد تناول الكاتب ٤٧ رواية من الروايات المجمعة. حيث أدلى الباحثون والباحثات بمعلومات حول أسباب النزوح، وقد كان الخوف سبباً لنحو ٨٦,٥٪ منهم في الهجرة، ونحو ١٣.٥٪ منهم بسبب الطلب منهم بالرحيل إما من قبل اليهود أو من قبل جهات عربية.

ويستعرض الكاتب في هذا القسم أيضاً الدور الذي لعبته الأمم المتحدة والقرارات التي أصدرتها من أجل التوطين والتعويض والتي رفضها الفلسطينيون. وظل خيار العودة هو الخيار الوحيد المقبول. وفي هذا السياق، عبر المبحوثون والمبحوثات عن أهمية العودة للأرض وأن لا بديل عنها. كما عبر أحدهم عن أن قرار العودة هو حق مقدس لا مجال للمساومة عليه.

كما يتحدث الفصل المذكور عن مكونات الذاكرة الشعبية للأرض ويركز على ما أجادت به ذاكرة الرواة من مخيم جنين. ويستعرض الكاتب في هذا الفصل دور الذاكرة الجماعية في إعادة تشكيل الماضي المشترك لسكان المخيم، وكيف أصبحت فلسطين بعد الهجرة بيتاً وحقلاً وذكريات طفولة. وتنتقي الذاكرة العادات والتقاليد، لحظات الفرح في رسم ذكريات الوطن قبل الهجرة.

وفي هذا الفصل تتضح صورة القرية في ذاكرة الفلسطيني وقوة انتمائه لها، وقد تكون هي المكون الأهم في تشكيل هويته.

ورغم هجرة الفلاحين من قراهم، إلا أنهم لا يزالون يعرفون أنفسهم على أساس قراهم، وكثيراً ما كانت التحالفات أو المشاحنات ترتبط بهذا الإنتماء، كما هو الحال في بعض مخيمات لبنان، وهذا ما أشارت إليه أيضاً الباحثة روز ماري صايغ في المقابلات التي قامت بها في مخيمات لبنان. والانتماء للقرية يظهر أيضا من خلال اللهجة، ومن خلال المكان الجغرافي للعائلات. وربما كان أهم تأثير بينته المقابلات علاقة الأرض وتأثيرها في الثقافة. فنظراً لأن الأرض تعتبر مصدر الإنتاج الأساسي، تجد أن الثقافة التي يحملها المبحوثون والمبحوثات تتمحور أساساً حول علاقات الإنتاج بالأرض. وعلى سبيل المثال كانت الإجابات حول دور الإقطاعيين، دقيقة، على عكس المواضيع الأخرى التي لم يكن لها علاقة بالأرض. يتذكر المبحوثون والمبحوثات أيامهم الحلوة في قراهم، وهي الثابت لهم، وكل مكان سكنوه تم التعبير عنه وكأنه شيء مؤقت، وزائل. بالرغم من أنهم أحياناً لا يتذكرون شيئاً سوى أن أيامهم في هذه القرى كانت حلوة، وهذه الذكرى هي ما تجعلهم يرنون إلى قراهم بأمل في العودة.

وكان تعبيرهم عن الوضع المؤقت لهم "إذا قعدنا هالجمعة، مش قاعدين الجمعة الجاية".

وفي الفصل الرابع، نصان لمقابلتين: واحدة مع جمال الشاتي وهو عضو مجلس تشريعي، والثانية مع أحد المدافعين عن المخيم لم يذكر اسمه لأسباب أمنية. وهما نموذجان للأسلوب الذي استخدم في جمع البيانات.

وينتهي الكتاب بخمسة ملاحق: الملحق الأول عبارة عن جدول بالمستوطنات الزراعية الجماعية (الكيبوتسات). الملحق الثاني عبارة عن جدول بالمستوطنات الزراعية التعاونية (الموشافيم). أما الملحق الثالث، فهو عبارة عن جدول بالمستوطنات التعاونية الجماعية (الموشاف شيتوفي) وتعطي الجداول معلومات عن المستوطنات من حيث الموقع، تاريخ الإنشاء، الجهة التي قامت بالإنشاء، وعدد السكان حتى نهاية ١٩٧٢ . أما الملحقان الرابع والخامس، فعبارة عن نصي قرار رقم ١٩٤ و ٢٧٣ الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأول بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨، والثاني بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٤٩.

ترى ماذا يمكن أن يقول إدوارد سعيد لو أنه معنا اليوم ليرى الفلسطينيين وهو يروون حكاياتهم، وهو الذي قال في واحدة من مقابلاته، "إن آخر ما يود الفلسطينيون فعله هو رواية حكاياتهم. إنهم يريدون مجرد البقاء. إن مشكلة البقاء كبيرة جداً لديهم، حيث لا يتسنى للفلسطيني التفكير في سرد الحكايات، بل اجتياز يومه إلى اليوم التالي. يصح هذا الأمر في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي أي مكان آخر يكونون فيه عرضة للتمييز والاضطهاد".

"الأرض في ذاكرة الفلسطينيين" كتاب يتناول إشكالية الأرض انطلاقاً من مشروع التاريخ الشفوي في مخيم جنين، ومقارنته بالتاريخ المكتوب، كخطوة على الطريق للوصول إلى سيرة واحدة للتطورات الثقافية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده من أجل تشكيل الذاكرة الجمعية للشعب الفلسطيني.

*نفذ مركز شمل المشروع بالتعاون مع اللجنة المحلية للمعاقين في مخيم جنين بدعم من مشروع التدخل وقت الأزمات للصندوق الألماني المدار من قبل مؤسسة فريدريك نيومان في القدس.

صحتك

حساسية الطعام ... الفارق بينها وبين عدم تحمّل أنواع الغذاء

تهاني عبد

على الرغم من الاختلاف في أسباب وأعراض الحساسية للطعام food allergy، وعدم تحمل الطعام intolerance، فإن هناك لبساً كبيراً حول الفروق بينهما. إن عدم تحمل الطعام، هو تفاعل الجسم تجاه الأطعمة التي لا يستطيع هضمها بصورة سليمة، مثل حالات عدم تحمل اللاكتوز، والذي ينتج عن نقص إنزيم اللاكتاز الضروري لهضم سكر اللبن المعروف باللاكتوز.

أما الحساسية للطعام، فهي استجابة غير طبيعية من جهاز المناعة تجاه أنواع معينة، وغير ضارة للجسم من الطعام، حتى لدى تناولها بكميات ضئيلة جداً. وتحدث حساسية الطعام بسبب إنتاج جهاز المناعة لأجسام مضادة، تبدأ بالهجوم فور تناول هذه الأطعمة، ينتج عنه تفاعل شديد يعرف بالحساسية. ويظهر هذا التفاعل على الجسم بما يعرف بأعراض الحساسية.

أعراض الحساسية

تشمل أعراض حساسية الطعام حكة في الجسم وتورم الفم والشفتين، وذلك في صورتها البسيطة، أي بمعنى أن تفاعل جهاز المناعة يكون خفيفاً. وفي الحالات الأكثر شدة يحدث التورم في مجرى الهواء، أي الجهاز التنفسي، فيعاني الشخص من صعوبة في التنفس، قد يتطور إلى حد الاختناق، وعادة ما تصحبه حكة شديدة في الجلد، مع ظهور طفح جلدي وأزيز أو صفير في الصدر، وفقدان الوعي في بعض الحالات.

ويمكن أن تظهر الأعراض خلال دقائق معدودة، إلى ساعة كاملة من بعد تناول الطعام المسبب للحساسية.

العوار أو صدمة الحساسية

أما التفاعل الأشد خطورة، الذي يعتبر من حالات الطوارئ الطبية، فهو ما يعرف بالعوار أو صدمة الحساسية أو الحساسية المفرطة، أو التفاعل الأنافيلي anaphylaxis shock وهو تفاعل تحسسي وفوري وشديد، وغالباً ما يهدد حياة المصاب به. وهو يحدث خلال دقائق من التعرض للمادة المسببة للحساسية، فيصاب الشخص بتضيق أو انغلاق مجرى التنفس، فلا يستطيع المصاب التنفس بسهولة، ويجد صعوبة في الكلام والبلع بسبب الاختناق الشديد الذي قد يؤدي إلى الوفاة.

وتصاحب صعوبة التنفس بانخفاض مفاجئ في ضغط الدم، ما يؤدي إلى فقدان الوعي، وهو ما يسمى طبياً بالصدمة، وبظهور بثور حمراء وطفح جلدي شديد الحكة، وانتفاخ حول العينين والشفتين.

حالات جديدة من الحساسية

اشتد الجدل والخلاف بين العلماء حول التساؤل، عما إذا كانت المضافات الصناعية التي تضاف للأطعمة، هي السبب في ازدياد حالات الحساسية للطعام، فمن المؤكد أن مادة السلفيتات المضافة للأطعمة والمشروبات، يمكن أن تسبب أعراضاً خطيرة لدى بعض الأشخاص، ولكن لم يتم التأكد من تسبب هذه المادة في حصول التفاعل الضار أم لا. وفي الآونة الأخيرة، ازدادت حالات الحساسية ضد الفواكه والخضراوات بصورة مقلقة، ولقد عبرت الدكتورة أباميلا إيوان الاستشارية في أمراض الحساسية، في مستشفى أدين بروكس في جامعة كمبردج، عن هذه الظاهرة قائلة: «لقد شهدنا ارتفاعاً كبيراً في عدد الحالات في الأربع أو الخمس سنوات الأخيرة، وقد تجاوزت هذه الزيادة في عدد الحالات، حالات الحساسية للفول السوداني».

وصرحت الطبيبة التي تفحص حوالي ٨٠٠٠ مريض بالحساسية سنوياً، أن معظم المرضى الذين يعانون من ردود فعل ضد الفاكهة والخضراوات، هم من الأطفال وصغار السن. وأضافت: «وكما اعتبرت حساسية الفول السوداني وباء العام ١٩٩٠، فإني أعتقد أن حساسية الفواكه والخضراوات أصبحت وباءً الآن». وتحث الدكتورة إيوان الآباء والأمهات على أخذ هذه المشكلة على محمل من الجد. وقد أكد هذه المشكلة الدكتور آدم فوكس، استشاري حساسية الأطفال في مستشفى غاي وسانت توماس في لندن قائلا: «بالطبع نحن نرى العديد من حالات الحساسية للفاكهة والخضراوات الآن، ولكنها تظهر لمن يعانون من الحساسية لحبوب اللقاح أو الطلع». وأضاف: «هناك تفاعل بين البروتينات الموجودة في حبوب اللقاح، مع تلك الموجودة في الفاكهة والخضراوات، لذلك يبدأ الناس بالحصول على تفاعل ضد الفاكهة كالتفاح والكمثرى».

كيف تشخص الحساسية؟

هنا يؤكد الأطباء أهمية إجراء اختبارات الحساسية، حال حدوث أول تفاعل ضد أي نوع من أنواع الطعام. ولا يقتصر الأمر على القلة من الفواكه كما السابق، فلم تعد الفراولة أو الموز فقط يسببان الحساسية، بل أصبح يشمل العديد من أنواع الفاكهة والخضراوات.

تشمل اختبارات الحساسية اختبارات الجلد والدم، حيث يتم حقن مواد تمويهية غير فعالة تحت الجلد. وتظهر النتيجة الإيجابية بوجود حساسية للطعام بظهور نتوء على سطح الجلد. ويعد هذا الاختبار مفيدا جداً في استبعاد الحساسية كسبب للحالة.

وتشمل اختبارات الدم اختبار الماص الإشعاعي لعامل الحساسية، واختبار الإليزا (elisa)، اللذان يستخدمان للاستدلال على وجود الأجسام المضادة في الدم، ولكنها لا تخلو من الأخطاء فلا يعتمد عليها تماماً.

هو 9 هي

تداعيات شجيرة الزيزفون

ماجدولين الرفاعي

صرخ حبنا لحظة ولادته، معلناً بدء الحياة، فانهمر المطر، وجرت السواقي، وبرعم الورد على خدود شجيراته، بينما انهمر اللؤلؤ من فم الياسمين.

وها هو حبنا يموت بحشرجة سريعة، وأنين مكلوم حزين!؟

متعب أنت بأحلامك، مرهق بتشكيل الوقت على مزاجك، مشغول باستحضار ماضيك المرصع باللؤلؤ. ربما فقدت ذاكرتك وقت السقوط الأخير، من برج أنانيتك وشهوة تسلطك القاسي على مروج البنفسج!

تحت ظلال الزيزفون استراح المقاتل بعد ألف قرن من الحروب.

أيها المجهول... لا أدري، أهو سوء حظي أن التقي مجنوناً مثلك يلوك الحب بأسنانه؟

ولا أعلم، لماذا أبادلك ذات الجنون دون معرفة بدهاليزه، التي تسربت إلى مسامات جلدي، ليعشعش في قطرات دمي، فيتحول إلى مخدر يأخذني صوب إغفاءة العمر..

أي ريح حملتك لتحط رحالك تحت ظلال زيزفونتي؟؟

وأي جنون يجعلني أطلب منك أن تبقى على جنونك، لأنك إذا ما فقدته، فإنني لن أعرفك، ولن استدل على وقع خطاك فوق بلاط لهفتي.

تحت ظلال الزيزفون امرأة ما زالت تحلم بقبلة الحياة، وتتمنى أن تصحو على حب ينساب عذوبة، وعلى لمسات غيبتها الآلة والمادة والجنس المستباح على الطرقات وفي الأماكن العامة، وفوق الأرصفة وفي أزقة الضياع!؟

تحت ظلال الزيزفون، امرأة ما زالت تسكن قصص الحب، وتبحث عن شموع مضاءة وعن وردة تهدى إليها.

تحت ظلال الزيزفون، امرأة تحلم أن يمر حبيبها كل صباح، فيهمس بشوق الزهرة للندى: أحبك، ثم يمضي...

تحت ظلال الزيزفون، امرأة ما زالت تسترجع كلماتك عندما قلت: أحبك، لأنك لست كباقي النساء.. لأن الفراشات تمتصُ من شفتيك الرحيقَ، وتنثر فوق الحقول الأنوثة.. أحبك، لأنك لست كباقي النساء، فقد أعطيت للورد والفل والياسمين عطرا لذيذا.

حلمتُ بأنني التي قبلّتكَ، وأنني التي نمتُ في راحتيكْ كعصفور حب، وما من جناح وما من مبيت سوى ساعديكْ.. لماذا تكون المسافة بين ما نريد وما نحققه طويلة، طول المسافة بين السماء والأرض؟

لا تندهش كثيراً، فأنا غير أنا، عندما تنام كل ليلة في سرير ذاكرتي.. أعلم أنني أعاني كثيراً من شمسها التي لا تغيب..

ما زلت أذكر مطلع رسالتك التي قلت لي فيها: زيزفونتي الغالية أستغيث بك، فأغيثيني، وللمي عظامي، فما عدت أعرف إلى أين يمتد جسدي وشعوري بالألم؟ حددي لي مساحة توتري، وقلصي عدد النوافذ التي تهب منها رياح الضياع.

وها أنت بعد كل الذكريات والتضحيات والانكسارات والأمنيات، تقترف ذنب اقتلاع جذور الزيزفون، وتعتذر للجميع: أنا لم أقطعها، بل زرعتها من جديد، وأعطيتها مساحة من الضوء، كما أعطيتها المتسع من الحرية كي تتنفس بعيداً عن إرهابي وسطوتي، بعيدة عن جنون حبي الذي بات يحاصر أحلامها، أريدها أن تكون حرة بعد قرن من الاستلاب.

يصدر هذا العدد من صوت النساء
بتمويل من مركز تطوير المؤسسات الأهلية

This issue of the Voice of Women is funded by NDC

عجوزان ونكبة

هموم عادية!!؟

بقلم: عطاف يوسف

عندما سألتها عن عمرها، شردت كثيراً، وانتقلت بالحديث لموضوع آخر، وبعد أن انتهت منه كررت سؤالي لها عن عمرها، قالت: «خمسين وثلاثين»، بحسبة بسيطة فعمرها ثمانون عاماً، لكن لماذا لم تقلها مرة واحدة؟ سألتها فقالت: «لما هاجرنا كان عمري خمسين، عاما واليوم مرت على هجرتنا ثلاثين».

ترى هل توقف زمن تلك المرأة عند الهجرة؟ وبذلك توقفت حياتها، وبعد الهجرة بدأت حياة جديدة، مليئة بالبؤس والشقاء، كمن انتقل من قصر إلى كوخ. هذا ما أكدته لي أثناء حديثها، حيث كانت تسكن بيتاً في يافا شبيها بالقصر، وكان يطل على البحر وقريباً من الشاطيء، كانت هي وزوجها يمتلكان أراض شاسعة، تجود عليهما بخيراتها الكثيرة، وكانت تلك الأرض تنتج أفضل أنواع الخضار والفواكه. قالت لي مرة أنها عندما كانت تشتهي حبة برتقال، كانت تطوف البيارة من أولها إلى آخرها لتنتقي أفضل حبة، بيتها كان كبيراً وكانت تتعب في تنظيفه، نظراً لتعدد غرفه، فكانت تستعين بإحدى النساء لمساعدتها، ولم تكن تشارك بأعمال الزراعة، لأن أعباء البيت كانت فوق طاقتها.

أما زوجها والذي يكبرها بسنوات، عندما سألته عن عمره قال: «لا أعرف بالضبط، ولدت زمن الأتراك، وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى كنت شاباً، أخذني الأتراك جندياً، شاركت في الحرب، لم أعد أذكر اسم البلد الذي كنت أقاتل فيه، جرحت في المعركة، ثم عدت مع غيري بعد انهزام تركيا سيراً على الأقدام من تركيا حتى يافا، بعدها تزوجت وانجبت زوجتي الكثير من الأبناء، إلا أن معظمهم توفي نتيجة الحصبة والأمراض الأخرى، وبقي لي ثلاثة، كانوا قد سافروا إلى أمريكا قبل النكبة، ولم يعودوا ولو لمرة واحدة.

سعل مرات كثيرة ليغطي على حشرجة صوته الضعيف، لكنه لم يستطع كبح دموعه، التي انسابت عبر أخاديد وجهه العميقة، ليمسحها عن شاربيه الكثين بعكس شعر رأسه الأصلع تماماً.

كانا يعيشان في غرفة صغيرة دون مطبخ ولا حمام، ويعتمدان على ما تقدمه لهما وكالة الغوث من معونات، وعلى ما يجود به أهل الخير والجيران، أثاثهما بسيط جداً، في زاية من الغرفة كان فراشهما، وفي الزاوية الأخرى قليل من الطناجر والصحون وبابور الكاز، أما ما تبقى من الغرفة فكان مليئاً بالحطب، الذي كانت العجوز تجمعه من الحواكير، بعد أن يقوم أصحابها بتقليم الأشجار، اتقاءً لبرد الشتاء.

حصل هذا الحديث قبل حوالي ثلاثين عاماً، كنت أحب العجوزين وأحن عليهما، فالعجوز بقمبازه المخطط، كان يشبه جدي الذي رحل في بداية حياتي، وكنت أفتقده كثيراً، أما المرأة فكانت تعتبرني مثل ابنتها.

فارقت العجوزين عندما سجنت، وكنت قد ودعتهما قبل ذهابي لتنفيذ العملية، دون أن أقول لهما شيئاً، انتشلت الماء من البئر وأدخلته غرفتهما الصغيرة، وسألتهما إن كانا بحاجة لشيء، وعندما أجابا بلا، غادرتهما.

غبت عن الوطن ستة عشر عاماً، لم تفارقني صورتاهما أبداً، وعندما عدت سألت عنهما وعرفت أنهما فارقا الحياة.

كثيرون من انقلبت حياتهم رأساً على عقب بفعل النكبة، وكثيرون ماتوا وهم يحلمون بالعودة إلى بيوتهم، التي غادروها مرغمين، إما بفعل القتل والعنف الشرس الذي مارسته العصابات الصهيونية بحقهم، وإما بطلب من جيش الانقاذ، الذي طلب من الفلسطينيين المغادرة لمدة أسبوع، لاتاحة المجال أمام الجيوش العربية لإنقاذ فلسطين، لكن جيش الانقاذ كان بعد أسبوع في حاجة لمن ينقذه.

سنوات طويلة مرت على بداية النكبة، ستة عقود مضت، العقد السابع قد بدأ، أي أن من خرج طفلاً عام ١٩٤٨، أصبح اليوم كهلاً يتمنى العودة ولا زال يحلم بها، ولا زال اللاجئون يورثون أحلامهم بالعودة ومفاتيح بيوتهم لأبنائهم وأحفادهم، فلن يموت حق وراءه مطالب، وحق العودة حق مقدس، اعترفت به قرارات الأمم المتحدة منذ حصول النكبة.

وما علينا كفلسطينيين إلا التمسك بهذا الحق، واستمرار النضال من أجله، فلا حل للقضية الفلسطينية دون الاعتراف بحق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم التي هجروا منها، وكل النزاعات التي حصلت في العالم ونتج عنها لجوء، انتهت بعودة اللاجئين إلى بيوتهم، أو ما تبقى منها بفعل الحروب.

itaf1957@yahoo.com

طاقم شؤون المرأة

للإتصال أو للمراسلة

المشرفة العامة : روز شوملي مصلح
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر

شارع الإرسال – مركز عواد
ص.ب : ٢١٩٧ رام الله
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)

الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها

تطبع في مطابع الايام